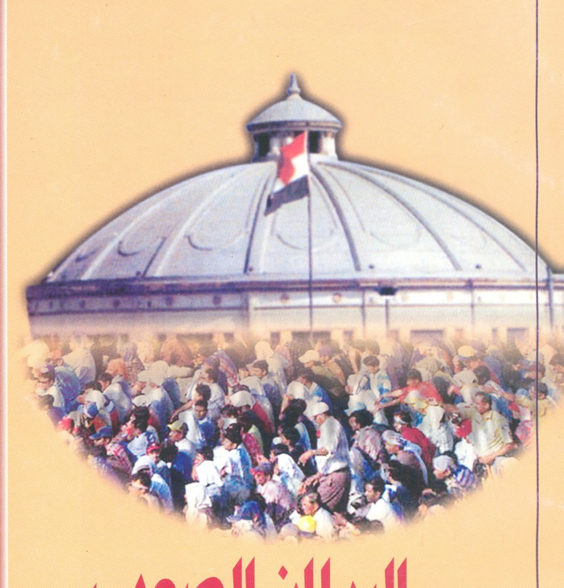
كتاب الأهرام الاقتصادى
219



البرلمان الصعب

(دراسة تحليلية للانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥)

المحرران

محمد فايز فرحات

مختار شعيب

العدد 219 ـ أول يناير 2006 الثمن 5 جنيهات

إهـــــداء ٢٠٠٦

رصيد عام



ريا عن مؤسسة الأهرام

رئيس مجلس الإدارة

صـــلاح الغمـرى

رئيـــس التحـــرير

عصـــام رفعـــت

مدير التحـــرير

شهـــيرة الرافعـــى

نائب رئيس التحرير للشئون الفنية

فائـــزة فهمـــى

الاشتراكات السنوية:

جمهورية مصر العربية ٦٠ جنيها

الدول العربية ٢٥ $ أمريكى

دول أوروبا وأفريقيا ٤٠ $ أمريكى

باقى دول العالم ٦٠ $ أمريكى

ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مؤسسة الأهرام

العنوان: مؤسسة الأهرام - القاهرة - شارع الجلاء

تليفون: ٥٧٨٦١٠٠ - ٧٧٠٤٤٤٤

فاكس: ٥٧٨٦٨٣٣ الرقم البريدى: ١١٥١١

البريد الالكترونى: ik@ahram.org.eg

البرلمان الصعب

دراسة تحليلية للانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥



المحــرران

محمد فايز فرحات　　مختار شعيب

المشاركون

د. أحمد منيسى　　عبير ياسين

محمد عباس ناجى

العدد219 - 2006/1/1

مقدمة

كتابنا هذا الشهر وإن لم يتناول قضية اقتصادية كما هو المعتاد فى هذه السلسلة فانه يدور حول قضية شغلتنا جميعا خلال الاشهر الماضية ومثلت تغيرا كبيرا فى شكل وتركيبة الحياة النيابية فى مصر.

كتابنا هذا الشهر عن انتخابات مجلس الشعب الاخيرة والتى جاءت مختلفة عن كل الانتخابات السابقة .. مختلفة فى عدد القوى السياسية التى شاركت فيها .. مختلفة فى كثرة احداث العنف التى شهدتها .. مختلفة ايضا فى مستحدثاتها لوسائل الضغط علي الناخبين وأخيرا مختلفة فى نتائجها التى جاءت باعداد كبيرة لمرشحى التيار الدينى تحت قبة مجلس الشعب.

من هنا كان لابد لنا أن نتناول كل هذه الظواهر بالدراسة والتحليل .. فما هى تركيبة القوى السياسية التى شاركت فى الانتخابات وماهو مقدار شعبيتها فى الشارع المصرى وماهى البرامج الانتخابية التى قدمتها الاحزاب المختلفة وماردود رجل الشارع تجاهها وماهو الدور المتوقع أن يقوم بها مجلس الشعب بتشكيلته الحالية؟

هذه بعض الاسئلة التى تدور حولها هذه الدراسة الهامة والتى تعتبر اول دراسة علمية تنشر عن انتخابات عام ٢٠٠٥ .

كتاب علمى وقيم نضعه بين يدى القارئ .

والله الموفق

رئيس التحرير

تقديم

شهدت مصر وعلي مراحل ثلاث أهم وأكبر حدث انتخابي فى تاريخها الحديث لانتخاب برلمان جديد، وصف بأنه برلمان التحديات الكبرى فى تاريخنا المعاصر فهى الانتخابات الاولي من نوعها التى يشارك فيها ٢٣ قوة سياسية و٤٢٤٣ مرشحا مستقلا وجاءت فى ظل مما يمكن أن نطلق عليه الجيل الثانى من الاصلاحات السياسية التى بدأت مع تعديل المادة ٧٦ من الدستور، وهى الاولي أيضا من نوعها التى تستخدم فيها الصناديق الزجاجية الشفافة ولكن نتائجها جاءت لتعكس حالة الصناديق الزجاجية المستخدمة ذات الاغطية والاضلاع الخشبية لتجمع بين ظواهر جديدة وقديمة بعضها ايجابي والآخر سلبي ، ولكن السلبي منها وأد كثير من الطموحات التى صاحبت أجواء العملية السياسية خلال الشهور القليلة الماضية وقد يساهم فى تكريس سلبيات كثيرة ستعانى منها عملية التطور الديمقراطى فى مصر لسنوات كثيرة قادمة ولعل اخطر هذه الظواهر سيطرة رأس المال والرشاوى الانتخابية والعنف والتى بدون مواجهتها من خلال تغيير النظام الحالي للانتخابات ستضيع الثقة الوليدة لدى المواطن فى حياة ديمقراطية كاملة.

كشفت وقد تلك الانتخابات عن عمق الازمة التى تعانى منها القوى الحزبية التقليدية، فمن ناحية وجد الحزب الوطنى « الحزب الحاكم » مرشحيه وسط منافسة شرسة من المرشحين المستقلين ومن مرشحى التيار الاسلامى وأن قواعد اللعبة التى اعتادها طوال السنوات الماضية قد تغيرت داخل الشارع السياسى ، وبدأت قيادات الحزب تلملم موقفها الذى بعثره المستقلون الذين استخدموا سلاح المال والبلطجة بشكل مكثف لتحقيق الفوز بالمقعد النيابى بأى وسيلة وهنا سيطر على الحزب الخوف من افتقاد الاغلبية وهو مادفع بالحزب عقب نهاية المرحلة الأولى الي اعادة النظر فى موافقة التقليدية من قانون الانتخابات الذى طرحته المعارضة قبل الانتخابات، ولعل هذا مايفسر تصريحات قيادات الحزب عقب المرحلة الاولي بأن قانونا جديدا للانتخابات وتعديلات دستورية سوف تتم لمعالجة الظواهر السلبية فى العملية الانتخابية لتصبح أكثر نزاهة وحيادية، بالاضافة إلى مراجعة الحزب لقواعد أختيار المرشحين.

ومن ناحية أخرى شعر المنشقون عن الحزب الوطنى « المستقلون » بقوتهم الانتخابية وأنهم كانوا علي حق باعتبارهم الأجدر والأقدر علي الفوز بالمقاعد النيابية عن المرشحين الرسميين باسم الحزب وهو ما قديساهم فى خلق مشاكل كثيرة للحزب مستقبلا خاصة أثناء الانتخابات العامة ويهدد مسألة الالتزام الحزبي بشكل واضح، اذ إن فوز عدد كبير من هؤلاء المنشقين ثم انضمام عدد كبير منهم الي الحزب اعطى هؤلاء قوة سياسية كبيرة فى مواجهة الحزب وقياداته التى سعت لاسترضائهم للعودة الي صفوف الحزب مرة أخرى!.. ومن ناحية أخرى فإن فشل احزاب المعارضة فى الحصول علي تمثيل معقول داخل المجلس وفشل بعضها فى الحصول علي مقعد واحد، ولد صدمة ليس فقط فى صفوف

قوى المعارضة التى حشدت كل استعداداتها لهذه الانتخابات والتى شهدت لأول مرة تحالفين انتخابيين بين صفوفها هما الجبهة الوطنية للتغيير واحزاب لجنة التشاور ولكن لدى قيادات الحزب الوطنى ذاتهم بل ولدى المجتمع بأسره، ذلك لأن المجتمع والناخب والشارع السياسى لم ينتصر للأجندات السياسية والبرامج الانتخابية التى طرحتها الاحزاب والقوى السياسية بقدر ما انتصر للمرشح الفرد مرشح الخدمات والعصبيات والشعارات الاسلامية معلنا احتضار الحزبية وممارسة السياسة علي أسس حزبية فى الشارع المصرى وهو مايجعل كل القوى السياسية المدنية فى مأزق كبير.

والمأزق الآخر والصدمة الكبيرة ايضا هى انتصار سلاح المال والبلطجة علي العمل السياسى الجاد فالمرشح الذى لم يستخدم المال كسلاح انتخابي ولم يستخدم البلطجية والتربيطات الانتخابية خاصة مع العصبيات والعائلات الكبيرة لم يفلح بالفوز بالمقعد النيابي أو على الأقل ترجعت فرص فوزه لدرجة شديدة... وهو ما ولد بدوره صدمة كبيرة لدى المراقبين لعملية التطور السياسى الديمقراطى فى مصر. إن دلالته الواضحة بعدم قبول الشارع المصرى للتنافس السياسى علي أسس حزبية يجعل مستقبل الحياة الحزبية فى مصر فى مأزق خطير.

فى مقابل ذلك جاء فوز جماعة الاخوان المسلمين بـ ٨٨ مقعدا ليعكس انتصار الشارع السياسى للشعارات الدينية كبديل للسياسية ومؤكدا اخفاق البرامج الحزبية فى حشد الجماهير والناخبين وهو مايطرح على الاحزاب السياسية تساؤلات ملحة من قبيل .. لماذا لم يصوت الناخب للبرامج السياسية وصوت للمرشح الفرد أو للشعارات الدينية ؟



وفى تصور عدد من المراقبين أن السبب يعود لصياغة هذه البرامج التى صيغت بعيدا عن مشاركة المواطنين الحقيقية، كما أن من قاموا بصياغتها جماعة نخبوية وضعوها فى حجرات مغلقة بعيدا عن طموحات المواطن والذى جاء تصويته عليها رافضا لها وللطريقة التى جاءت بها . وهذا الأمر يستدعى العودة للمواطن مرة أخرى عند صياغة هذه البرامج. ولعل افتقاد المصداقية الذى شاب تفاعلات الاحزاب السياسية هو ماجعل أغلبية الناخبين يختارون مربع الصمت فلم يذهب ٧٦٪ منهم لعملية الاقتراع رفضا لهذه العملية!! وكانت نسبة التصويت مخيبة للآمال نحو (٢٤٪).

والصدمة الاخيرة التى أصابت قوى المجتمع المدنى المصرى هو ضعف دور المرأة فى الترشيحات والفوز بمقاعد نيابية، فالأحزاب السياسية وجماعة الاخوان المسلمين لم ترشح سوى ٣٠ مرشحة، ولم يتجاوز عدد السيدات اللاتى ترشحن كمستقلات هذا الرقم وهو ما كشف عن أزمة حقيقية فى الخطاب السياسى حول المرأة ودورها السياسى فى مصر، ذلك أن السياسية نفسها التى طالما تحدثت عن المرأة لم تقم بدورها المنوط بها فى هذا الصدد .وينسحب الأمر ذاته علي رموز المجتمع المدنى والاقباط والذين تجاهلتهم مختلف القوى السياسية فى ترشيحاتها بشكل ملفت للنظر وبما يثير تساؤلات مشروعة حول دور المرأة والاقباط فى العملية السياسية الراهنة اذ إن استبعاد هاتين الفئتين من هذه العملية سيؤدى. بالاضافة الي الملاحظات السابقة - الي تشويه عملية التطور السياسى الديمقراطى فى مصر.

ولقد تعددت جوانب الفرز فى انتخابات ٢٠٠٥، أولها الفرز السياسى ليس فقط بين القوى السياسية المختلفة ولكن بين تلك القوى والشارع السياسى والذى صوت للنائب الفرد ونائب الخدمات وليس للنائب السياسى، ذلك أن الناخبين المشاركين فى تلك الانتخابات(٢٤٪) ذهبوا محددين اختياراتهم ضد السياسة وضد البرامج، وهذا الأمر أفرز ثانيا قطاعا كبيرا من المواطنين أغلبهم من الطبقة الوسطى قاطعوا هذه العملية، ومثل هؤلاء ٧٦٪ من المجتمع، وأقلية ذهبت للتصويت معبرة عن مواقفها باختيار

نواب سلاح المال والخدمات والعصبيات، لتمثل تلك الاقلية بالأساس. إلا أن اتجاهات تصويت الأقلية المشاركة فى تلك الانتخابات ، لم تخل من دلالة وفرز سياسى مهم وهو اسقاط الكثير من رموز الحرس القديم، لعب بعضها دورا وطنيا مشرفا مثل السيد خالد محيى الدين ، حتى ولو كان اسقاط تلك الرموز لصالح نواب الخدمات والمال والصنف والشعارات الدينية فى كثير من الدوائر.

وبالاضافة إلى الظواهر السابقة فقد ساهمت الانتخابات بمراحلها الثلاث فى خلق مناخ عام مشجع لتعظيم الدور السياسى للقضاء فى اطار عملية التحول الديمقراطى فى مصر وعملية الاصلاح السياسى الجارية.

وعلي الرغم من حالة الانقسام القائمة داخل هذا القطاع إلا أن هذا لاينفى الدور المهم المتوقع للشريحة الأكبر منه ، خاصة من خلال نادى القضاة، فى توجيه عملية الاصلاح.

والواقع أن نتائج الانتخابات بهذا المعنى تتجاوز تتجاوز ما أفرزته من توزيع للمقاعد لتشمل الكشف عن اعادة رسم خريطة القوى السياسية فى مصر والحاجة الماسة الى الانتقال من تعديل الدستور الي الاصلاح الدستورى الكامل، وهياكل القوى السياسية التقليدية القائمة وغيرها من القضايا المهمة ذات الصلة خاصة تفعيل الطبقة الوسطى ودمجها فى اطار عملية الحراك السياسى الجارية.

وأخيرا تجدر الاشارة الي أن هذا الكتاب يأتى نتاجا لملف اسبوعى قدمته مجلة الاهرام الاقتصادى خلال فترة الانتخابات بمراحلها الثلاث وقد رأت المجلة اخراجه فى شكل كتاب ضمن سلسلة كتاب الأهرام الاقتصادى ليكون بين يدى القارئ عقب انتهاء الانتخابات مباشرة. ولاعتبارات سرعة انجاز الكتاب، فقد رؤى تقديم الملفات كما نشرت باعداد المجلة باستثناء الجهد التحريرى اللازم لتبويبها فى شكل كتاب.



المحرران

الفصل الأول



القوى المشاركة فى الانتخابات

أولا :المرشحون : تحليل سياسى - اقتصادى - اجتماعى

اذا كانت انتخابات مجلس الشعب لعام ٢٠٠٥ تكتسب أهميتها من حجم المسئوليات الوطنية الملقاه والمتوقعة من البرلمان الجديد والمنوط بـه إحداث نقلة نوعية سياسية وتشريعية تطول مختلف المجالات، فانه من الأهمية بمكان التعرف علىأعضاء المجلس الجديد من خلال قراءة ترشيحات القوى السياسية المختلفة والمستقلين فى انتخابات برلمانية هى الأولى من نوعها ليس فقط من حيث الاهمية ولكن من حيث الزخم السياسى المصاحب لها والآمال التى عقدت عليها فى نقل مصر الى مربع من الحياة والممارسة السياسية أكثر ديمقراطية وأكثر شفافية وأكثر قربا من المواطن.

واذا كانت القوى السياسية وفئات الشعب كافة شعرت بأهمية هذه الانتخابات فانها ترجمت ذلك فى التنافس الكبير واسع النطاق علي تمثيل الأمة تحت قبة برلمان المستقبل والذى يتنافس علي ٤٤٤ مقعدا له ٥٤١٠ مرشحا ولتصبح الانتخابات الاولي فى تاريخ الحياة السياسية المصرية التى يشارك فيها من ناحية هذا العدد الضخم من المرشحين وهى المرة الاولى ايضا التى تشارك فيها ٢٣ قوة سياسية بالاضافة الى المستقلين، فما هى تلك القوى والاحزاب السياسية المتنافسة والمشاركة فى هذه الانتخابات؟وماهو حجمها الحقيقى فى الشارع المصرى وشعبية ترشيحاتها ؟وماهو دورها فى توسيع إطار المشاركة السياسية أمام الجماهير الحالمة والساعية الي المشاركة الجادة؟

١ـ كانت القوة الأساسية من بين ٢٣ قوة سياسية هى الحزب الوطنى الديمقراطي الذى رشح بتشكيل رسمى ٤٤٤ مرشحا فى هذه الانتخابات بالاضافة إلى ٢١٩٦ مرشحا مستقلا علي مبادئ الحزب الوطنى. وفيما يتعلق بالترشيحات الرسمية للحزب الـ ٤٤٤ مرشحا توضح قراءة تركيبتهم أن منهم ١٧٦ وجها جديدا بنسبة بلغت ٣٥٪ والباقى من الوجوه القديمة. ومن حيث النوع ٤٣٨ رجلا مقابل ٦ سيدات يمثلن المرأة واثنان فقط من المرشحين الأقباط ومن حيث الفئة العمرية منهم ١٣٢ مرشحا اقل من ٤٥ عاما والباقى وعددهم ٣١٢ أكثر من ٤٥ عاما وهذا يعنى أن فئة الشباب من مرشحى الوطنى بلغت نسبتها من اجمالى مرشحى الحزب الوطنى حوالي ٢٩٪ .



ورغم أن الحزب الوطنى رشح ٢٢٢ عضوا يمثلون الفئات و٢٢٢ عضوية يمثلون العمال والفلاحين الا أن ٣٠ منهم من كبار رجال الدولة و١٣٥ من كبار الملاك و١٨٧ من كبار رجال الاعمال والباقى من الشخصيات العامة أو من عائلات كبيرة ويلاحظ ايضا أن ٨٠٪ من ترشيحات الحزب الوطنى استندت الي أن العضو المرشح يستند ايضا بالاضافة اليالقدرات المالية للمرشح. الى مدى استناده الي عصبية عائلية تقف وراءه فى دائرته وكان ومن الشخصيات العامة عدد ٣ صحفيين و١٥ استاذ جامعة.

ويدخل الحزب الوطنى هذه الانتخابات مستندا علي فكره الجديد واطره التنظيمية الجديدة والتى جاءت هذه الانتخابات اختبارا حقيقيا الي حد ما لهذه الاطر الجديدة ولمدي فاعليتها. ورغم ان حجم التطوير والتجديد فى ترشيحات الحزب لم يكن كبيرا الا أن تلك الترشيحات أثبتت بما لايدع مجالا للشك أن التيار التقليدى مازال مسيطرا.

كما استند الحزب الوطنى فى تلك الانتخابات علي حجم عضويته وانصاره التقليديين الذين يبلغ تعدادهم مليونا و٩٠٠ ألف عضو، فضلا عن ٧،٦ مليون من الانصار المحتملين علي مستوى الجمهورية، حيث يطمع فى حشد هذه القوة التصويتية لمساندته.

٢ـ القوة السياسية الثانية هى تحالف الجبهة الوطنية للتغيير التى تشكلت من أحزاب الوفد، والناصرى، والتجمع، والكرامة، وحزب الوسط، والعمل، وحركة كفاية ،والتجمع الوطنى للتغيير والتحالف الوطنى للاصلاح، والحملة الشرعية من أجل التغيير والتى رشحت ٣٢٠ مرشحا فى مختلف الدوائر، منهم ١٢٠ مرشحا يمثلون العمال والفلاحين و٢٠٠ مرشح يمثلون الفئات ومن الملاحظ أن عدد السيدات اللائى يمثلن المرأة بلغن ١٠ مرشحات بينما الشباب والذين تقل اعمارهم عن ٤٥ عاما مثلوا ١٩٧ مرشحا بنسبة بلغت اكثر

من ٦٢٪ .

ومن اجمالى المرشحين فى هذا التيار ٢٠ رجل أعمال و٣٥ من كبار الملاك و٧٥ من الشخصيات العامة و١٠٠ من قيادات العمل الأهلي والتطوعى والباقي شخصيات مغمورة سياسيا وإن كانت تنتمى فى أغلبها الي الفئات المهنية كالمحامين والأطباء وأساتذة الجامعات أو قيادات عمالية أو الصحفيين. وأعتمدت الجبهة فى هذه الانتخابات علي شعارات التغيير ومواجهة الفساد والتى رفعتها منذ فترة طويله خاصة شعار كفاية.

وبلغ عدد الاقباط الذين رشحتهم الجبهة فى مختلف المحافظات ١٥ مرشحا وهى نسبة كبيرة بالمقارنة بترشيحات الحزب الوطنى.

وتستند الجبهة علي تأييد ما لا يقل عن ٧٥٠ ألفا من الانصار والاعضاء فى تلك القوى السياسية والذين يستطيعون حشد ٤ أضعاف هذا الرقم لصلحة الجبهة فى تصور تحالف الجبهة.

٣. تحالف احزاب المعارضة الصغيرة (٩ أحزاب) أو أحزاب لجنة التشاور وهى مصر العربي الاشتراكى ومصر ٢٠٠٠ والتكافل والاتحادى الديمقراطي والوفاق القومى والخضر والاحرار والدستورى الاجتماعى وشباب مصر ، التى رشحت ٧٥ مرشحا وتستند هذه القوى السياسية الي تأييد مايقرب من ١٠ آلاف عضو ناشط فى هذه الاحزاب ومن اجمالى المرشحين ٥ سيدات والباقي رجال ومن الناحية العمرية ٢٥ مرشحا أقل من ٤٥ عاما والباقى أكثر من ٤٥ عاما أى أن نسبة الشباب من اجمالي المرشحين تقدر بـ ٣٣,٣٪ وقدرت نسبة ترشيح المرأة قبل هذا التحالف بنحو ٦,٧٪ من اجمالي وفيما يتعلق بالصفة الانتمائية ٤١ مرشحا يمثلون الفئات بينما ٣٤ مرشحا يمثلون العمال والفلاحين منهم ١٠ من اجمالي المرشحين من رجال الاعمال و١٥ من كبار الملاك والباقى من قيادات العمل العام الاهلي سواء فى الجمعيات التعاونية أو كبار الاعيان من الفلاحين أو قيادات عمالية ومن اساتذة الجامعات والمحامين وفئات أخرى من الاطباء والمهندسين... الخ.

٤. حزب الغد والذى يشارك فى الانتخابات لاول مرة حيث رشح ١٢٨ مرشحا رغم انشقاقه علي نفسه الي مجموعتين تحملا نفس الاسم منهم ١٠٠ فئات و٢٨ عمال وفلاحين ومنهم ٥ سيدات والباقي رجال وبلغت نسبة الشباب الاقل من ٤٥ عاما فى ترشيحات الحزب الي ٧٥٪ من جملة الاعضاء أى ٩٦ ٪ مرشحا والباقي أكثر من ٤٥ عاما، و٩٥٪ من مرشحى الحزب من الوجوه الجديدة والتى لم تدخل البرلمان من قبل وذلك لأن الحزب فى حد ذاته جديد انشئ عام ٢٠٠٤ . ومن الملاحظ أن ٣٥ من مرشحى الحزب من رجال الأعمال وكبار الملاك بينمات ينتمى باقى المرشحين لمهن الاطباء والمحامين واساتذة الجامعات وأعيان ووجوه عائلات كبيرة فى الريف المصرى.



ويستند الحزب فى شعبيته علي تأييد مايقرب من نصف مليون صوت هم مجموع الذين صوتوا لمرشح الحزب فى الانتخابات الرئاسية الاخيرة.

٥. جماعة الإخوان المسلمين التى رشحت ١٥٠ مرشحا رسميا باسم الجماعة و٥٠ مرشحا آخرين مستقلين تحت شعار تيار اسلامى وتعتمد علي تأييد اعضاء الجماعة البالغ تعدادهم علي مستوى الجمهورية مايقرب من ٧٥٠ ألف عضو وانصارهم الذين يتجاوزون ٤ آضعاف هذا الرقم فى مختلف المحافظات والمرشحون من حيث النوع يتوزعون على ١٩٠ رجلا و١٠ سيدات، و٥٠ منهم من رجال الاعمال واصحاب الأعمال الحرة و٢٥ منهم من كبار التجار و٣ آخرين من كبار الملاك والباقى من المحامين واساتذة الجامعات والأطباء والمهندسين وقيادات عمالية واعضاء فى قيادات فى جمعيات تعاونية أو أهلية.

٦. مجموعة المستقلون البالغ عددهم ٤٢٤٣ مرشحا منهم ٢١٩٦ مرشحا علي مبادئ الحزب الوطنى وهم منشقون عن الحزب الوطنى والباقي مستقلون بدون انتماءات حزبية وينتمون لكافة الوان الطيف السياسى وبلغت نسبتهم من اجمالي المرشحين ٨٠٪ ومن العوامل التى ساهمت فى تزايد هذه الظاهرة نظام الانتخابات الفردي المتبع منذ عام ١٩٩٠ وحتى الآن بالاضافة الى ضعف المعارضة رغم الجهود التى بذلتها لتقوية ادائها فى هذه الانتخابات وعجزها عن تمثيل مصالح وقطاعات واسعة من المجتمع خاصة الطبقة الوسطى بهمومها وقضاياها وأفكارها فضلا عن عدم تمثيل الشباب والمرأة بشكل يتسق مع قوتهم التصويتية فضلا عن خبرة الحزب الوطنى مع المنشقين عليه فى الانتخابات السابقة (١٩٩٠، ١٩٩٥، ٢٠٠٠) والتى انتهت بضم الحزب معظم هؤلاء مرة أخرى بعد الانتخابات الأمر الذى شجع عدد كبير ممن لم يتم

ترشيحهم من قبل الحزب علي الترشيح انتظارا لعودتهم مرة أخرى بعد الانتخابات. ويمكن تصنيف المستقلين سياسيا الي الاتى: ٢١٩٦ مرشحا منشقا عن الحزب الوطنى و١٥٠ آخرين ينتمون للتيار الليبرالى و١٧٠ ينتمون للتيار الناصرى بينما ينتمى ٢٥٠ آخرين للتيار القومى العربي و١٠٠ للقوى اليسارية الاشتراكية.

وينتمى ١٥٠ آخرين الى الاسلامى من مختلف الوان الطيف السياسى والباقى يمثلون فئات مهنية كالمحامين ونشطاء فى المجتمع المدنى ورجال الأعمال وكبار الملاك.

ومنهم ايضا ١٠٠ من السيدات بينما الباقي من الرجال، ويمثل رجال الأعمال من بينهم وأصحاب الأعمال الحرة ١٠٠٠ مرشح يستندون الي رصيد كبير من الخدمات التى قدموها لأهالي دوائرهم باعتبارهم مرشحى خدمات ويحظون بجماهيرية واسعة فى أوساط دوائرهم بالاضافة الى ١١٠٠ من المرشحين المستقلين الذين يستندون الي عصبيات وعائلات كبيرةويتوزع الباقى على الفئات المهنية من المحامين ونشطاء المجتمع المدنى والاطباء النقابين ونشطاء النقابات العمالية أو الجمعيات التعاونية كما أن منهم نسبة كبيرة من نشطاء الفلاحين والعمال يمثلون ٣٥٪ من اجمالي المرشحين المستقلين اى ١٤٨٥ مرشحا.

انشقاقات وتدهور فى شعبية القوى السياسية

ويلاحظ من قراءة الترشيحات السابقة لمختلف القوى السياسية المصرية الآتى:

أولا أن القوى السياسية المختلفة طرحت ١١٦٧ مرشحا بينما قدم المستقلون ٤٢٤٣ مرشحا وبينما قدم الحزب الوطنى ٤٤٤ مرشحا قدمت المعارضة ٧٢٣ مرشحا. ومن ثم يأتى المستقلون كقوة أولي من حيث الترشيحات بينما يأتى الحزب الوطنى فى المرتبة الثانية بعدد اجمالي ٤٤٤ مرشحا رسميا و٢١٩٦ مرشحا مستقلا منشقا عن الحزب، والقوة الثالثة من حيث عدد المرشحين هى جماعة الاخوان المسلمين والتيار الاسلامى، والبالغ عددهم ٢٠٠ مرشحا اخوانيا و١٥٠ آخرين ينتمون لمختلف ألوان الطيف السياسى الاسلامى، ثم جاء بعد ذلك مرشحو الجبهة الوطنية للتغيير بعدد ٣٢٠ مرشحا من مختلف ألوان الطيف السياسي، وفى المرتبة الاخيرة مرشحو الاحزاب الصغيرة بعدد ٧٥ مرشحا.



ثانيا: إذا كانت الاحزاب السياسية فى معظمها تعانى انشقاقات وانقسامات حادة فانه من الملاحظ أن أكثرها انشقاقا بسبب الانتخابات هو الحزب الوطنى الذى انشق عليه ٢١٩٦ مرشحا وكذلك التيار الناصرى الذى انشق من الناحية الرسمية بين مجموعة من الاحزاب الصغيرة وعدد كبير من المستقلين غير المتحالفين معا وهى أحزاب العربي الاشتراكى الناصرى، وحزب الشعب الديمقراطى، وحزب الوفاق القومى، والحزب الديمقراطي الناصرى، وحزب مصر العربي الاشتراكى وحزب الوفاق القومى وحزب الكرامة، تحت التأسيس، وهى القوى الاساسية المعبرة عن هذا التيار الذى مازال ينتظر مولد أحزاب اخرى صغيرة، وتسود علاقات القوى القومية العربية والناصرية التفاعلات الصراعية والتنافسية الحادة التى تمنعها من التعاون فى المعركة الانتخابية الحالية وبما يضعف قدراتها التنافسية ويضعف من فرصها فى الحصول علي مقاعد معقولة فى البرلمان بما يتفق وشعبية هذه القوى فى الشارع السياسي. أما احزاب التيار الليبرالي المعارض وهى الوفد والغد وحزب مصر ٢٠٠٠ والحزب الدستورى الحر فيلاحظ أن هذا التيار يتسم بالتشتت، وينعدم حتى الان التنسيق فيما بينها بل يسود علاقاتها التنافس الحاد والصراع والانشقاقات الداخلية اما أحزاب الوسط الجيل والحزب الاتحادي الديمقراطى ومصر الفتاة والعدالة الاجتماعية والاحرار والامة والعمل وغيرها هى أحزاب صغيرة وضعيفة ليس لها شعبية كبيرة فى أوساط الجماهير وبعضها يعانى من التجميد أو تم حله أو يعانى من الانشقاقات الداخلية والتى أدت الي شل قدراته السياسية فى التفاعل مع الجماهير وهى أقل القوى السياسية من حيث طرح المرشحين فى انتخابات مجلس الشعب لعام ٢٠٠٥ .

ثالثا: تتسم قدرة الأحزاب السياسية المصرية ماعدا الحزب الوطنى وجماعة الاخوان المسلمين بالضعف الشديد علي حشد انصارها فى الانتخابات القادمة. ومن الملاحظ أيضا ان أكثر المرشحين قدرة علي حشد

الانصار هو المرشح المستقل ذو القدرات المالية الكبيرة والذى يستند الي عصبيات عائلية ايضا، فهو نائب استطاع ان يحشد الأنصار من خلال سلاح المال والخدمات والعصبة العائلية الكبيرة التى تساعده فى حشد الناخبين لمصلحته، وهذا مايفسر الي حد كبير ظاهرة ارتفاع نسبة التصويت فى الاقاليم والريف عنه فى المدن والحضر، كما يفسر ذلك ايضا انخفاض التصويت لمصلحة التيارات السياسية عن التصويت لرموز العائلات والعصبيات ورجال الاعمال ونواب الخدمات... الخ

ثانيا: الطبقة الوسطى: غياب سياسى.. وتهميش اقتصادى

تمثل الطبقة الوسطى أحد الأعمدة الرئيسية لأى مجتمع، فهى التى تقود حركة التطور والتغيير، وبقدر تمتع الطبقة الوسطى بوزن سياسى واجتماعى مناسب داخل المجتمع بقدر ما يتسم هذا المجتمع بالحراك السياسى والاجتماعى. وفى الوقت نفسه فإنه بقدر تغييب تلك الطبقة عن تطورات مجتمعها بقدر ماتهتز معايير كثيرة للاستقرار والتطور التدريجى والطبيعى فى هذا المجتمع.

والواقع أ ضعف وتراجع الطبقة الوسطى فى مصر ارتبط بتوسع العلاقات الرأسمالية فى النسيج الاقتصادى فى مصر منذ بدأ انتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى مع اقتصاد السوق، فى بداية العقد الأخير من القرن العشرين، وما تطلبه ذلك من تقلص تدخل الدولة نسبيا فى الحياة الاقتصادية، وبداية ميل لسيادة طبقة رأسمالية ضمن النظام الاقتصادى القائم، وبالتالى الاتجاه نحو إعادة صياغة الأوزان النسبية للقوى والعلاقات الاقتصادية لصالح هذه الطبقة الرأسمالية الجديدة.

وهنا يجدر السؤال: ما هو واقع الطبقة الوسطى حاليا فى مصر وما هو دورها فى الاستحقاقات الانتخابية؟



الحقيقة أن الطبقة الوسطى كانت مغيبة عن انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥، على خلفية عوامل عدة، لخصها كثيرون فى اختلال موازين القوى مع الطبقة الرأسمالية الجديدة التى احتلت قمة السلم الاجتماعى فى مصر مع بدء تطبيق نظام اقتصاد السوق، ومن ثم شعرت الطبقة الوسطى أن السلطة قدانتقلت منها إلى طبقة جديدة وقادرة بما تملكه من أموال ونفوذ سياسى، طبقت استراتيجية تطور اقتصادى لا يراعى سوى مصالحها وعلى حساب مصالح الطبقة الوسطى.

الملاحظة الجديرة بالاهتمام فى هذا السياق مفادها أن التداعيات المباشرة للخلل الناشئ فى توازن القوى الاجتماعى فى مصر، على الطبقة الوسطى، لم تكن على مستوى واحد، فعند هذه اللحظة بالتحديد ينبغى التمييز بين ثلاثة شرائح للطبقة الوسطى: الشريحة العليا من الطبقة الوسطى، والتى لم تتأثر كثيرا بالخلل الذى أفرزته السياسات الاقتصادية الجديدة، حيث استطاع أعضاؤها، بسبب دخولهم العالية، مثل الأطباء والمهندسين والمحامين، التكيف مع تداعياتها، ومن هنا كانت تطلعاتهم أكثر وضوحا، حيث اكتشفوا أن قربهم من السلطة، أمر يحقق لهم أوضاعا اجتماعية ذات قيمة، وأصبحوا أكثر اقتناعا بأن تبنى قيم جديدة غير تقليدية يساعد على الانضمام إلى الصفوة السياسية.

أما الشريحة الوسطى من هذه الطبقة، فقد ساءت أوضاعها لأن اغلب أفرادها يعيشون على مرتباتهم ودخولهم الثابتة، ومع ذلك استمرت تطلعات هذه الشريحة نحو الصعود الاجتماعى، ومن ثم بحثت عن وسائل للتقرب من الشريحة العليا ومساعدتها على الترقى السياسى ليس دعما لها بقدر ما هو تحقيق لمصالح خاصة بها.

فيما تبدو الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى الأكثر تأثرا بالسياسات الاقتصادية الجديدة، على خلفية مجيئها فى ذيل الهرم الاجتماعى بشكل جعلها تقترب من الطبقة الدنيا، بسبب ضعف أجورها ودخولها، وبالتالى فإن تطلعاتها السياسية محدودة للغاية، فهى تبحث عن الخدمات فى الأساس وتتحرك وفقا لهذه الرؤية.

ما سبق يفترض معه أن الشريحة العليا من الطبقة الوسطى لابد أن تكون مشاركة فى الحراك السياسى الذى تشهده مصر خصوصا بعد تعديل المادة ٧٦ من الدستور، ثم إجراء الانتخابات الرئاسية فى ٧ سبتمبر الماضى، ومن بعدها الانتخابات التشريعية على ثلاث مراحل فى الفترة من ٩ نوفمبر وحتى ٧ ديسمبر، أما الشريحتين الوسطى والدنيا فإن ضعف مركزهما الاجتماعى والمالى دفعهما إلى عدم المشاركة السياسية فى الاستحقاقات الانتخابية المختلفة.

لكن الحقيقة أن الأداء السياسى للطبقة الوسطى اتسم بمحددات أساسية عدة شكلت إطارا حكم تفاعل هذه الطبقة مع التطورات السياسية التى تشهدها مصر خصوصا منذ تعديل المادة ٧٦ من الدستور، وهى:

- غياب المشاركة السياسة للطبقة الوسطى بكافة شرائحها، بما فيها الشريحة العليا، وهو ما بدا جليا فى الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجلس الشعب، فقد سجلا الاستحقاقان امتناع الطبقة الوسطى عن التصويت تقريبا ، وهو ما بدا جليا فى نسبة التصويت بالغة الانخفاض فى كل المدن الكبرى والمتوسطة على مستوى الجمهورية.

- ضعف الوعى السياسى العام والعزوف عن الانخراط المباشر فى العملية الانتخابية إما لعدم وجود أو توافر الوقت الكافى للمشاركة، أو لعدم الإيمان بجدية العملية لانتخابية التى تجرى فى مصر.

- عدم الانضمام إلى الأحزاب السياسة سواء الحزب الوطنى أو أحزاب المعارضة، لعدم الاقتناع بأن هذه الأحزاب تمثل بوقا يعبر عن طموحاتها وتطلعاتها والعمل من أجل مصالحها. ورغم أن الشريحة العليا من الطبقة الوسطى لا تضع مسألة النائب الخدمى فى سلم أولوياتها على أساس أنها لا تحتاج، نظرا لارتفاع دخولها، إلى تدخل النواب للحصول على الخدمات الشخصية، إلا أن ذلك لم ينعكس على اتجاهها للانضمام إلى مؤسسات أو تنظيمات اجتماعية كبيرة تستطيع من خلالها التأثير فى مجرى الحياة السياسة.

ما سبق يكشف عن حقيقة مهمة مفادها أن ثمة عوامل أخرى، غير العامل الاقتصادى، تسببت فى غياب الطبقة الوسطى، بكافة شرائحها، عن انتخابات مجلس الشعب٢٠٠٥. أول هذه العوامل يتمثل فى حالة الانسداد السياسى وتقييد أنشطة منظمات المجتمع المدنى والأحزاب السياسية، بوسائل بيروقراطية وأخرى قانونية، فثمة تراث ثقيل من العداء السياسى للتنظيم الحزبى والنقابى المستقل فى مصر، رغم أن الطريقة الوحيدة لاكتساب وعى اجتماعى ومشاركة سياسية فى أى بلد هى العمل المشترك من خلال مؤسسات اجتماعية كبيرة ، وهو ما تفتقر إليه الطبقة الوسطى الحديثة فى مصر الآن. أما ثانى هذه العوامل فيتصل بشيوع ظاهره شراء أصوات الفئات الفقيرة فى المناطق العشوائية والشعبية ,وهى كثيرة وموجودة فى كل المحافظات ، وهو أمر يضاعف من مبررات الانسحاب من مجمل عملية المشاركة، وبالتالى تتحول العملية السياسية إلى إطار هش فاقد لواحد من أهم أضلاعة، أى الطبقة الوسطى. فيما يرتبط ثالث هذه العوامل، بانتشار العنف الذى يمثل إحدى مفردات العملية الانتخابية فى الدول النامية التى تتقدم فيها المصالح والعصبيات والنعرات القبائلية والرشى الانتخابية على القيم الديمقراطية وما تتطلبه من ترسيخ حرية الانتخاب والفرز بين النافع والمفيد من الضار والخبيث ، وتتكرس قيم الاستغلال من الأقوى والأغنى على الأضعف والأفقر. كما تترسخ ممارسات تسليع الممارسة السياسية . على حساب المشاركة السلمية التى ينظمها القانون، فالمناخ العام الذى سبق العملية الانتخابية كان يؤشر إلى إمكانية تقلص نسبة العنف خلال العملية الانتخابية، خصوصا فى ضوء الإشراف القضائى على الانتخابات التى أجريت فى صناديق زجاجية إمعانا فى الحيادية، وهو التقليد الذى بدأ مع منذ انتخابات الرئاسة السابقة، بالإضافة إلى مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى مراقبة سير العملية الانتخابية، فضلا عن تسليط اهتمام بعض الدوائر الخارجية بسير العملية الانتخابية فى مصر، ورغم أن هذه العوامل فى مجملها توفر نظريا اساسا مهما لمبدأ الحيادية فى العملية الانتخابية، بشكل يدعم من إمكانية تقلص نسبة العنف والظواهر السلبية التى تترافق مع العملية الانتخابية، ويعطى الأولوية فى انتخاب المرشح على أساس حر ونزيه دون التطرق إلى ارتكاب انتهاكات بغرض إحداث تحول فى سير العملية الانتخابية، إلا أن ذلك لم يحل دون اندلاع أعمال عنف واسعة أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى ووصل الأمر إلى حد

الاعتداء على القضاة المشرفين على العملية الانتخابية وعلى مندوبى منظمات المجتمع المدنى التى قامت بمراقبة الانتخابات، وهو ما نال من العملية الانتخابية ونزاهتها وشرعيتها، ودعوة نادى قضاة مصر إلى الدعوة لتدخل القوات المسلحة لحماية العملية الانتخابية بعد أن فشلت، أو عزفت فى بعض الأحيان، قوات الشرطة فى منع اندلاع أعمال العنف.وقد أدى هذا المناخ الى خلق شعور عام لدى الطبقة الوسطى بتفضيل الانتظار عيدا عن تلك العملية والاكتفاء بالملاحظة ،والمراقبة.

وهكذ فإن ما سبق يكشف أن الحاجة لإجراء إصلاح سياسى حقيقى وجاد باتت أكثر من ماسة، فالإصلاح السياسى يمثل آلية مناسبة لعلاج ضعف الدور السياسى للطبقة الوسطى، لأنه فى الأساس سوف يعيد التوازن للسلم الاجتماعى فى مصر والذى يعانى خللا هيكليا فى غير صالح الطبقة الوسطى دفعها إلى الانزواء عن مجرى الحياة السياسة المصرية. كما أن ترسيخ دعائم الديمقراطية وتطبيق قاعدة الجدارة فى تولى الوظائف العامة بدلا من الاعتماد على المحسوبية والولاءات، يمثل الحل الأنسب لاستعادة ثقة الطبقة الوسطى فى النظام السياسى والدستورى فى مصر. وبدون شك فإن مصالح الطبقة الوسطى يمكن تحقيقها بإصلاح بنية الدولة بمختلف مؤسساتها وأجهزتها بشكل تستطيع معه التعبير عن مصالح مختلف الطبقات.

ثالثا : الإخوان والطريق إلي البرلمان

أثارت مشاركة جماعة الإخوان المسلمين المحظورة فى الانتخابات التشريعية الكثير من الجدل فى الساحة السياسية المصرية. بداية من الحرية النسبية التى سمحت بها الدولة لهم مقارنة بانتخابات البرلمان السابقة ومرورا باستخدامهم لهذه الحرية للحصول على المزيد حيث اثبت الإخوان قدرة على الاستفادة بما أتيح لهم من هامش حرية للحصول على ما يمكن الحصول عليه، فى تحرك تميز عن العديد من القوى السياسية الأخرى على الساحة السياسية، وأكد بدوره ما تمارسه الجماعة من مناورة سياسية تقوم على ترك المساحة دائما مفتوحة للتفاوض والتعاون مع الجميع بداية من النظام والحزب الحاكم وصولا كل القوى الأخرى حتى الأشد معارضة للجماعة وشعاراتها.



كشفت الانتخابات عن القدرات التنظيمية للجماعة مقارنة بالقوى السياسية الأخرى -فيما عدا الحزب الوطنى- خاصة فى ظل ما تتعرض له من ضغوط وتقييد أمنى واعتقالات. ورغم ذلك جاءت ترشيحات الجماعة وعدد الدوائر التى نافست فيها ونتائج الانتخابات لترسخ مكانة الجماعة فى الترتيب الثانى بعد الحزب الوطنى والترتيب الأول بين قوى المعارضة.

ولكن فى الوقت ذاته لعبت تلك الانتخابات دورا مهما فى اعادة النظر فى حجم القوة الحقيقية للجماعة ، خاصة حجم التأييد المطلق لها ولشعاراتها الدينية، والحديث المطلق عن القدرة التعبوية لتلك الشعارات جماهيريا، فإنجاز الجماعة لم يكن إنجازا بالمطلق ولكنه إنجاز فى ظل ما سبق قوله من عوامل ممثلة فى القيود التى تتعرض لها الجماعة من جانب، وضعف القوى السياسية الأخرى فيما عدا الحزب الوطنى من جانب أخر. وهنا تصبح التى حققتها الجماعة مرتبطة بالسباق والمناخ العام السائد، خاصة تخفيف النظام مستوى القيود المفروضة على الجماعة المحظورة وسماحه لها بالوجود ليس فقط على صفحات الجرائد وعبر التغطية الإعلامية ولكن عبر التواجد فى الشوارع والقيام بمسيرات غير مسبوقة ورفع شعاراتها بشكل علنى وإدارة حوار حولها وحول شعاراتها حتى من قبل قادة الحزب الوطنى والشخصيات الرسمية فى الدولة دون إصدار أوامر بإزالة تلك اللافتات أو التوقف عن ترديد الشعار.

فالنظام استطاع أن يحول الجماعة ودون أن يكون طرف مباشر فى اللعبة السياسية حولها. حتى لا يفسر موقفه بأنه اعتراف رسمى بالجماعة. إلى طرف عادى فى محاولة للانتقال من الأسطورة إلى الواقع وإظهار الحجم الحقيقى للجماعة. وبهذا وإذا كانت تصريحات الجماعة أكدت انه فى انتخابات نزيهة

يمكن أن تحصل على ١٢٠ مقعد من المجلس المكون من ٤٥٤ عضو بنسبة ٢٦,٤٪ وأنها ستحصل فى ظل الانتخابات والآليات القائمة على ٦٠ مقعد على الأقل بنسبة ١٣,٢٪ فان إجراء الانتخابات فى ظل اعتراف قادة الجماعة بتخفيف القيود عليهم وعلى تحركاتهم، بل والإفراج عن عدد من قادة وأعضاء الجماعة المقبوض عليهم فى الفترة السابقة للانتخابات كلها مثلت فرصة ليؤكد النظام على حجم الإخوان وكافة القوى الأخرى فى النظام السياسى.

ولكن على الرغم من إيجابية التعامل بأسلوب المكاشفة والمواجهة فان التجربة لم تكن كاملة وشابها قصور نتج من الرغبة فى أن يكون التخفيف على الجماعة مقيد بحيث يحقق هدفه فى تحديد حجم الجماعة كقوى سياسية بكل ما تدعيه حول حجم الدعم الجماهيرى لها، ولكن دون أن يقود هذا التخفيف إلى إعطاء أي فرصة للجماعة لتأكيد قبول النظام بها وإعطائها الشرعية الرسمية. هذه الرغبة المتناقضة فى ذاتها أدت لتناقض واضح ظهر فى تصريحات المسئولين الرسميين من الحزب الوطنى من جانب وتغطية وسائل الإعلام القومية من جانب أخر. وفى حين جاءت تصريحات تؤكد على قوة الجماعة فى الواقع المصرى وضرورة التعامل معها كقوة قائمة، وحرصت على الحديث عن الجماعة وتغطيتها إعلاميا. فان تصريحات وتغطيات إعلامية أخرى تمسكت بالحظر القانونى ورفض التعامل معها حتى لا يعد اعترافا بشرعيتها، منتقده الاتجاه الأول ومؤكده على الخطأ القانونى الذى وقع فيه.

واستطاعت الجماعة استغلال هذا التخبط لصالحها وساهمت بدورها فى تصعيد الجدل الذى دار حولها وحول شعارها عبر تصريحات أخرى من قادتها تؤكد مرة على لسان عصام العريان على النية فى التراجع عن الشعار المستخدم "الإسلام هو الحل" والتفكير فى استخدام شعار آخر للجولات القادمة من الانتخابات ثم يعود محمد حبيب نائب المرشد العام لينفى تلك الأنباء، إلى جانب الرد بنفس الأسلوب والطريقة بتفنيد الآراء المنتقدة لشعار الجماعة ورموزها فى جدل قاد بدوره إلى توسيع مساحة الجدل عن الجماعة لتتحول للقضية الأساسية فى مقالات العديد من كبار الكتاب والبرامج الحوارية الهامة سواء استضافت ممثلين عنها أو لا، فالجماعة بشعاراتها ورموزها أصبحت هى الحاضر الغائب فى كافة الحوارات بشكل مباشر أو غير مباشر.

وقد اعتبر المرشد العام للجماعة محمد مهدى عاكف ان دخول الإخوان للانتخابات بمشاركة ١٤٠ مرشحا فقط فى كافة مراحل الانتخاب مجرد رغبة فى عدم استفزاز النظام مؤكدا على قدرة الحركة على الدخول بعدد مقاعد مساوئ لمقاعد المجلس ومرشحى الحزب الوطنى أي ٤٤٤ مرشح. وهى تصريحات تسعى للتعبير عن قدرات الجماعة مقارنة بالقوى السياسية الأخرى وتمثيلها الضعيف فى الانتخابات كما تؤكد على مراعاة الجماعة للاعتبارات السياسية المحيطة.

ورغم إعلان الجماعة منذ البداية عن مشاركتها فى الانتخابات بعدد ١٤٠ مرشح فقد قامت قبل الانتخابات مباشرة بسحب حوالى ٢٠ عضو بمبرر التنسيق مع جبهة المعارضة، وبهذا خاضت الانتخابات ب ١٢٠ مرشح منهم ٥١ فى الجولة الأولى. وجاءت محصلة الجولة الأولى للانتخابات تحمل فوز الجماعة بأربعة مقاعد وخسارة ست مقاعد والإعادة على ٤٢ مقعد. إلى جانب تحقيق الجماعة اختراق هام فى محافظة المنوفية بما تمثله من معقل للكثير من القيادات السياسية للحزب الوطنى حيث فازت بمقعد واحد فيها ودخلت الإعادة على عشرة مقاعد. كما حققت نتائج جيدة فى محافظات بنى سويف والمنيا وأسيوط حيث فازت بمقعد فى بنى سويف ودخلت الإعادة على ٢٤ مقعد فى حين أنها لم تفز من قبل فى الانتخابات البرلمانية السابقة بمقاعد فى تلك المحافظات. وهو ما اعتبرته الجماعة نجاح كبير فى ظل دخول ٨٠٪ من مرشحيها لجولة الإعادة، خاصة فى ظل الفارق الكبير بين مرشحى الجماعة ومنافسيهم فى الدوائر التى خاضوا الإعادة فيها والذى وصل فى بعض الأحيان إلى ١٠ آلاف صوت بما اعتبر مؤشر على إمكانية فوز الجماعة بعدد غير قليل من المقاعد فى الجولة الأولى.

وقد حالة التسامح من جانب النظام مع الجماعة الي استخدامها وسائل غير مسبوق لها استخدامها مثل المسيرات الجماهيرية واللافتات التى تحمل شعارات الجماعة وتعبر صراحة عن ان المرشحين هم مرشحو جماعة الإخوان المسلمين دون الاكتفاء كما كان يحدث من قبل بالإشارة إليهم باعتبارهم مرشحو التيار

الإسلامي. كما لم تصمت الجماعة عما تردد من عمليات تزوير فى عدد من الدوائر الانتخابية التى شاركت بمرشحين خاصة دائرة الدقى ومدينة نصر سواء بالقيد الجماعى لصالح مرشحى الحزب الوطنى أو بتقييد تصويت ناخبين مؤيدين للجماعة، وقامت يوم الجمعة ١١ نوفمبر وعقب إجراء انتخابات المرحلة الأولى فى ٩ نوفمبر بتنظيم مظاهرة بالجيزة تجاوز عدد المشاركين فيها ١٥ ألف شخص عقب صلاة الجمعة بميدان مصطفى محمود بالمهندسين وهى المظاهرة التى شهدت صدامات مع قوات الشرطة واعتقال عدد من اعضاء الجماعة واستمرار الاعتصام حتى الإفراج عنهم، بالإضافة إلى تنظيم مظاهرة أخرى فى نفس اليوم وعقب الصلاة أيضا فى أسيوط احتجاجا على قيام خطيب مسجد حى الوليدية بمركز أسيوط بشن هجوم عنيف على الجماعة ووصفه لهم بالكافرين. وهى كلها تحركات غير مسبوقة خاصة ان مساء نفس اليوم شهد عقد مؤتمر جماهيرى آخر بمشاركة عدد مماثل فى الإسكندرية فيما تعد تحركات علنية لإثبات القوة والاستناد على تأييد الجماهير، وتوجيه رسالة للنظام بما يمكن ان يحدث اذا استمرت عمليات التزوير والتلاعب ضد مرشحى الجماعة.

ولكنها واتساقا مع سياسة ترك المساحات والنهايات المفتوحة عبرت فى تصريحاتها عن آليات مختلفة فى التعاطى مع عمليات التزوير وفى حين أكد المرشد العام ان الجماعة لن تفعل شئ وستكتفى بالتوجه إلى الله، عبر أحد مرشحيها فى الانتخابات بدائرة الإسكندرية عن عدم صمت الجماعة مرة أخرى عما تتعرض له من ظلم وسجون واعتقالات والترحيب بتلك السجون والمعتقلات مقابل عدم الصمت عن عمليات التزوير، ثم عادت نائب المرشد العام محمد حبيب ونفى ما يمكن فهمه من تلك التصريحات على أنها تحدى للنظام وأكد أنها عبارة عن تصريحات حماسية ليس إلا. ولكنه طالب أعضاء الجماعة بما سماه الاستماتة أمام لجان الانتخاب والمطالبة بكامل الحق فى متابعة العملية الانتخابية والوقوف ضد التزوير.



شعارات الجماعة.. عندما يؤدى الرفض إلى الانتشار

وقد مثل شعار الجماعة "الإسلام هو الحل" ورمزها المستخدم ممثلا فى السيفين مع أية "واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم" مجال لشن حملة كبيرة ضد الجماعة عبر تلك الرموز والشعارات بداية من المعانى المباشرة والضمنية لرفع الشعارات والرموز وما يمكن أن تؤدى إليه من فتنه طائفية، والتى تزايدت بصورة خاصة بعد الأحداث الطائفية التى شهدتها مدينة الإسكندرية. وجاءت الانتقادات عبر إثارة مجموعة من التساؤلات شملت التساؤل حول اسم الجماعة نفسه فإذا كانوا هم الإخوان المسلمون فهل الآخرون إخوان كفره؟ وكيف يتم التعامل مع غير المسلمين عندما ترفع شعارات إسلامية؟ ولمن توجه السيوف وتعد العدة فى مرحلة تشهد النضال من اجل الإصلاح وليس ضد الأعداء؟

ووجهت العديد من الانتقادات لتلك الشعارات وأنها مخالفة للقانون المنظم للانتخابات كونها شعارات دينية تؤدى إلى الطائفية، واعترض العديد من المرشحين عليها وكذلك شخصيات مختلفة من الحزب الوطنى، كما مثلت تلك الشعارات أحد العوامل التى تمسك بها حزب التجمع لرفض انضمام الإخوان ضمن الجبهة الموحدة. وطرح العديد من الكتاب اطروحات تطالب الجماعة بتغيير شعاراتها ورفع شعارات وطنية محل اتفاق كافة القوى مثل الحرية والديمقراطية هى الحل، أو الشورى والإصلاح.. كونها مفاهيم أساسية ترتبط بالدولة المدنية الحديثة. كما وجهت انتقادات للشعار من قبيل انه لا يحمل برنامج ويعبر عن فكرة كلية يفترض أن تتركها الجماعة لتتحول الى قوة سياسية حقيقية.

وأدى تزايد الانتقاد الموجه لشعارات الجماعة إلى تركيز الأضواء عليها وتحويلها إلى نقطة أساسية فى الانتخابات تعاملت معها القوى الأخرى باعتبارها تحدى لابد من تجاوزه، ولأنها لا تستطيع منع الجماعة من استخدام شعاراتها قامت تلك القوى حتى التى تقف على طرف النقيض من استخدام الشعارات الدينية برفع تلك الشعارات أو استخدام نفس المرجعية ممثلة فى الدين كجزء من حملتها الانتخابية.

وبهذا وبدلا من وضع الجماعة فى محل الهجوم عليها أصبحت تصريحات عدد من قادتها تشيد بمعرفة مرشحين آخرين للطريق ورفع شعارات دينية مشيرة من طرف خفى وبشكل ضمنى لقدرة الجماعة فى فرض الأجنده التى يتعامل بها الجميع والشعارات التى يرفعونها فى الانتخابات.

وجاء النموذج الواضح على ذلك قيام مرشحين منافسين لمرشحين من الجماعة برفع شعارات مماثلة. وفى مقابل شعار الإسلام هو الحل رفع ايمن البشبيشى المرشح المستقل بدائرة أوسيم شعار الله هو الحل. فى حين استخدم محمود فؤاد مرشح حزب التجمع ببندر أسيوط آيات قرآنية على لافتاته رغم موقف حزبه الرفض لاستخدام الدين فى الدعاية الانتخابية وكتب على لافتاته الآية القرآنية "إن المؤمنين يشربون من كأس كان مزاجها كافورا" وذلك لان شعاره هو الكأس على الرغم من قيام ربيع راشد الأمين العام المساعد لحزب التجمع بالجيزة برفع دعوى قضائية أمام محكمة القضاء الإداري ضد مرشح الجماعة فى الدقى حازم صلاح أبو إسماعيل بسبب استخدامه شعارات دينية، وأكد ان استخدام شعار "الإسلام هو الحل" يثير ما اسماه التباسا فى المفاهيم واضطرابا فى الرؤية ويقحم الدين فى صراع سياسى منددا باستخدام الجماعة للدين بشكل مباشر فى المعارك السياسية دون ان يندد بمرشح حزبه الذى استخدم نفس الخلفية والشعارات الدينية.

وبهذا وبدلا من أن تقود الحملة ضد الشعارات الدينية إلى تقليص تلك الشعارات أدت بالمقابل إلى توسيع مجال استخدامها وتحويل جزء أساسي من الحملة إلى الشعارات الدينية سواء المباشرة أو تلك التى تستند بالأساس على خلفية دينية تقوم على أساس عوامل الاختيار والأمانة وغيرها من الأسانيد الدينية.

ومن ناحية أخرى، قادت الجماعة ما يمكن أن نسميه حملة الرد بالمثل بدعوى أن شعار الاسلام هو الحل لا يتناقض مع أي قانون لان الدستور ينص على أن الدين الإسلامي هو المصدر الأساسي للتشريع. أما الشرعية القانونية فأكدت أنها رخصة قانونية من النظام يعطيه أو يمنعه لجمعية أو حزب فى حين ان ما تحظى به الجماعة هو شرعية تاريخية وسياسية نتيجة للدور التاريخى الذى لعبته إقليميا وعالميا.

وفيما يتعلق بتسميه الجماعة بالإخوان المسلمين أكدت تصريحات محمد حبيب نائب المرشد العام على انه لا يعنى تكفير من هم خارج الجماعة متسائلا هل تسمية الحزب الوطنى يعنى أن من خارجه غير وطنى أو خارج الوطن؟ أو تسمية حزب الأحرار يعنى أن من لا ينضم له غير أحرار؟ وهى التصريحات و"التوضيحات" التى أطلقها حبيب فى مؤتمر جماهيرى حاشد عقدته الجماعة بالإسكندرية يوم الجمعة ١١ نوفمبر بحضور اكثر من ١٥ ألف ناشط إخواني لدعم المرشحين فى المرحلة الثانية من الانتخابات تحت عنوان لماذا الإسلام هو الحل؟

التنسيق مع القوى السياسية والقدرة على تعظيم المكاسب

لا تضع الجماعة أي حدود للتنسيق مع غيرها من القوى ولذلك لا تتخذ مواقف قطعية بنسبة ١٠٠٪ من طرف ما فدائما هناك مساحة للأمام ومساحة للخلف. ولذلك لم يمكن من الغريب على الجماعة إعلان موافقتها على التنسيق مع الجبهة الوطنية للتغيير رغم أنها تتضمن قوى على خلاف حقيقى مع الجماعة وتوجهاتها بل ووجودها ذاته، فى نفس الوقت الذى يتم الإعلان فيه عن قيامها بالتنسيق مع الحزب الوطنى.

ولا يتمثل المكسب الأساسي للجماعة من علاقتها بالجبهة فى إعلان التنسيق بين الطرفين بقدر ما يمكن أن نجد فائدة الجماعة منه فى الظروف المحيطة وطريقة الإعلان عن التنسيق وما تلى ذلك من نتائج أدت بالمحصلة إلى تأكيد وضع الجماعة مقارنة بكل تلك القوى. فالجماعة منذ البداية وكما هو الوضع منذ الانتخابات الرئاسية تم التعامل معها من كافة القوى السياسية باعتبارها طرف أساسي فى المعادلة السياسية لا يمكن ولا ينبغى تجاوزه وشهدت زيارات من ممثلين لتيارات ليبرالية يفترض اختلافها عن أفكار ودعاوى الجماعة وعلى رأسهم كل من رئيس حزب الوفد نعمان جمعه ورئيس حزب الغد ايمن نور المرشحين الرئيسيين فى انتخابات الرئاسة أمام مرشح الحزب الوطنى الرئيس مبارك. ثم جاءت انتخابات نقابة الصحفيين المصرية لترسخ نفس السيناريو القائم على زيارة المرشحين لمقر الجماعة والالتقاء بالمرشد وهى جميعها أحداث أدت وخلال فترة زمنية قصيرة على ترسيخ هذا السيناريو وكأن الجماعة هى جواز المرور سواء تعلق الأمر بالوطن ككل كانتخابات الرئاسة أو بمهنة كانتخابات النقابة.

وهنا جاءت الانتخابات البرلمانية وطرحت فكرة الجبهة الموحدة للمعارضة ولم يكن من مصلحة الإخوان

تغيير تلك الصورة باعتبار أن مصلحة الجماعة هى تكريسها وليس العكس وبدلا من الرفض استطاعت الجماعة الاستفادة من فكرة الجبهة عبر التأكيد على رغبتها فى المشاركة مع الحديث عن قدرات الجماعة والاستعداد المسبق فى الدوائر. وبدأ مرة أخرى تكرار نفس السيناريو القائم على المفاوضات مع الجماعة لبعض التنازل لصالح الوطن وصولا لموافقة الجماعة على فكرة "التنسيق" وفقا لتقسيم للدوائر قائم على أساس مرشحيها وقدراتها فى تأكيد ضمنى أخر على قدرات الجماعة مقارنة بكافة القوى السياسية الأخرى من جانب وعلى ما تمثله من طرف أساسي فى رسم المستقبل والحاضر من جانب أخر.
ورغم اختلاف رؤى القوى المشاركة فى الجبهة عن أهمية التنسيق مع الجماعة بين الدعوة للتنسيق الكامل التى قادها ضياء الدين داود وبين رفض التنسيق جملة وتفصيلا والذى طالب به د. رفعت السعيد جاء تحرك القوى السياسية المشاركة الأخرى مطالبة بتضمين اكبر قدر من القوى السياسية غير الحزب الوطنى كوسيلة للتكتل فى مقابل مرشحيه. ولكن النتيجة التى أسفرت عنها المرحلة الأولى وما قادت إليه من تأكيد صورة الجماعة مقابل القوى الأخرى أدت لتصعيد لغة الانتقاد من قبل حزب التجمع ورفعت السعيد تحديدا ضد الجماعة كونها استفادة ولم تفيد عبر اكتسابها لشرعية من قبل اسم الجبهة والرموز المنضوية تحتها دون ان تتنازل أو تنسق لصالح مرشحى الجبهة.
ورغم ان اتهام الجماعة هنا بالمسئولية عن فشل القوى السياسية الأخرى أو الحديث عن استفادتها من الانضواء تحت الجبهة والاستفادة بتاريخ تلك القوى غير حقيقى لان الأولى فى هذه الحالة ان يختار الناخبين الرموز أنفسهم إذا كان ذلك هو السبب، فهو مبرر يتجاوز مرة أخرى الاعتراف بحقيقة ما تمر به تلك الأحزاب من أزمة حقيقية متزايدة فى الواقع السياسى وعدم قدرتها على التعامل مع تطورات الواقع الجماهيرى.
ولكن أيا ما كانت الأسباب فان الجماعة أثبتت عبر قدرتها وضعف الآخرين أنها الطرف الأكثر قدرة على الاستفادة من الظروف الأوضاع لصالحه بتعظيم المكاسب وتقليص الخسائر حتى أنها دخلت على ساحة العملية الانتخابية بكل مساوئها وتناقلت الأخبار ما دار من اجتماع لبعض اعضاء الجماعة أفتى فيه أحد شيوخها بجواز استخدام الأموال لشراء الأصوات فى الانتخابات فى رسالة تؤكد كما يعلن الجميع ان الإصلاح سيأتى بعد وصولهم إلى المقاعد.



رابعا : القوي الجديدة- البحث عن المشاركة

مع عملية الحراك السياسى الذى تشهده مصر كان الأمر الطبيعى هو تزايد إقبال فئات الشعب المختلفة على المشاركة فى العملية السياسية ليس فقط بالاقتراع ولكن بالترشح فى الانتخابات وهو الأمر الذى وضح سواء فى الانتخابات الرئاسية عندما توجه مواطنون للترشح كمستقلين أو كما حدث فى الانتخابات البرلمانية التى شهدت إقبال غير مسبوق للمرة الأولى على الترشح. ووسط هذا الإقبال غير المسبوق جاء الحديث عن زيادة نسبة ترشح رجال الأعمال مقارنة بالانتخابات البرلمانية السابقة، كما جاء الحديث للمرة الأولى على دخول مرشحين تحت مظلة العمل الأهلي معتمدين على انتماءهم لجمعيات أهلية تتحرك وسط المواطنين، بالإضافة إلى وجود ملحوظ للصحفيين والإعلاميين. إلى جانب ظاهرة تحدث لأول مرة وتمثل امتداد لعمليات التطور السياسى التى تشهدها مصر ممثلة فى دخول ممثلين عن حركات التغيير والتجديد التى ظهرت فى الشارع السياسى المصرى والتى دخلت تحت مظلة الجبهة الموحدة للمعارضة.
هذه القوى بما تمثله من استمرار أو بداية لمشاركتها فى عملية الترشح تمثل بعد هام ليس فقط فى الانتخابات البرلمانية الحالية بقدر ما تكتسب أهميتها من طرح رؤى جديدة على المواطن المصرى وتنويع الاطروحات المقدمة فى الحياة السياسية. ورغم ان هذه الأهمية لازالت ضعيفة نتيجة لعدم الاهتمام والحياد الإعلامي الكافى لتغطية تحركات تلك القوى وعرض وجهات نظرها من جانب إلى جانب قصور هذه القوى ذاتها عن تقديم برامج متماسكة وقادرة على طرح رؤية استراتيجية للإصلاح والتقدم فأنها تمثل إضافات جديدة للحياة السياسية المصرية وقوى مضافة للخريطة التقليدية التى ساهمت مع عوامل أخرى على تدعيم حالة اللامبالة السياسية لدى المواطن المصرى.

١- رجال الأعمال والجدل حول دوافع المشاركة

لا تمثل مشاركة رجال الأعمال فى الانتخابات البرلمانية نقطة جديدة فى الحياة السياسية المصرية. فبعد أن كان رجال الأعمال غير مقبلين على الانخراط فى الحياة السياسية حتى بداية التسعينات سواء بالمشاركة فى الأحزاب أو الترشح فى الانتخابات، وظل الاهتمام الأساسي لرجال الأعمال خلال تلك الفترة مركزا على إنشاء جمعيات مصالح خاصة بهم تتمثل فى جمعيات رجال الأعمال التى تركزت أهدافها فى تحقيق المصالح الخاصة بهم ومحاولة التأثير على عملية صنع القرارات وإزالة المعوقات أمام الاستثمار. بدأت الحياة السياسية المصرية مع بداية التسعينات تشهد دخول رجال أعمال بأعداد قليلة إلى العمل الحزبى والبرلمان المصرى. ولكن لم تتحول مشاركة رجال الأعمال فى الانتخابات بكل ما يحيط بمشاركتهم من إنفاق مالى واهتمام إعلامي إلى ظاهرة إلا مع انتخابات ١٩٩٥ حيث بدأ الحديث عن مشاركتهم كظاهرة خاصة فى القاهرة والإسكندرية بالحرص على عضوية الحزب الوطنى واحتلال مواقع قيادية فيه وفوز ٤٠ رجل أعمال بعضوية مجلس الشعب. وخلال السنوات العشر التالية وصولا لانتخابات مجلس ٢٠٠٥ تزايد دور رجال الأعمال فى السياسة سواء بعضوية الأحزاب وتولى المراكز القيادية فيها بما فى ذلك الحزب الوطنى أو بالحرص على دخول مجلس الشعب. ومثلت عملية الإنفاق المالى الضخم من قبل رجال الأعمال أحد العوامل الأساسية فى طرح التساؤل حول أسباب اهتمام رجال الأعمال بعضوية البرلمان والفوائد التى تتحقق لهم منه خاصة فى ظل ما يتردد من تقديرات حول الإنفاق المالى لهم خلال الانتخابات الحالية والتى تصل به إلى ألف مليون جنيه كحد أدنى.

وبهذا إذا كان الحديث عن دخول رجال الأعمال للانتخابات ليس قضية جديدة إلا انه يمثل إشكالية من نوع أخر تتمثل فى أسباب وفوائد دخول رجال الأعمال للبرلمان خاصة فى ظل إنفاق يتجاوز الملايين من الجنيهات للوصول إلى مقعد البرلمان، واكتشاف بعض الحالات التى قام فيها رجال أعمال باستغلال مقاعدهم لتحقيق فوائد شخصية والحصول على تسهيلات حكومية. هذا الوضع بدوره أدى إلى وجود رؤية وتقييم سلبى حول تلك المشاركة وتكرر الحديث عنها مع زيادة عدد المرشحين فى الانتخابات الحالية من رجال الأعمال والحديث عن حجم الإنفاق المالى الضخم من المرشحين والذى ساهم فيه وجود اكثر من رجل أعمال مرشحين على نفس الدائرة مما ساهم أيضا فى تنديد كل مرشح بالمرشح المنافس واتهامه بشراء الأصوات ورشوة الناخبين والحديث عما أنفقه من ملايين لنجد مرشح مثل رجل الأعمال مصطفى السلاب يندد بفوزى السيد المرشح المنافس له فى دائرة مدينة نصر ومصر الجديدة متهما اياه بإنفاق ١٨ مليون جنيه فى حين ان هناك الكثير من التقارير حول الإنفاق الضخم للسلاب نفسه وعمليات شراء الأصوات التى تراوحت بين ٥٠٠ وألف جنيه فى الدائرة بالإضافة إلى الدعاية الانتخابية ذاتها.

هذا الوضع بدوره أعاد طرح السؤال مرة أخرى هل الأفضل مشاركة رجال الأعمال؟ ولماذا يشاركون وينفقون الملايين؟ وما فوائد ذلك على مجلس الشعب؟ وهناك بالتأكيد رؤى نظرية تؤكد على العوامل الإيجابية لمشاركة رجال الأعمال كونهم أحد القوى المكونة للمجتمع والقادرة على التصدى للمشكلات التى يعانى منها المواطنون فى رؤية تؤكد على مرشح الخدمات. فى حين تؤكد الرؤية المقابلة على الآثار السلبية للتزاوج بين المال والسياسة والتى تأتى على حساب السياسة.

وتزايد خلال الانتخابات الحالية التأكيد على ان البرلمان الناتج عن الانتخابات سيكون برلمان اقتصادى ولن يكون قادرا على مواكبة الإصلاح السياسى المفترض ان تمر به مصر خلال السنوات الخمس القادمة وانه لن يكون على مستوى طرح القضايا الكبرى للإصلاح، وان سيطرة رأس المال ووجود مصلحتها مع قوى النظام من شأنه ان تحوله مرة أخرى لبرلمان خدمي للأعضاء أنفسهم ولتمرير قوانين لصالح رأس المال على حساب القوى المجتمعية والفقراء. وتؤكد تلك الرؤية بدورها على اثر دخول المال فى الانتخابات على إفساد العملية الانتخابية والذى أدى إلى الحديث عن طرح المال أولا وليس البرامج أو الأشخاص لدرجة أن التغطية الخاصة بهم تحدثت عنهم كرجال مال ورجال أعمال.

ومن جانبهم دخل رجال الأعمال على خط النقاش وأكد بعضهم على أهمية الدور الاجتماعى والتنموى للقطاع الخاص، وان رجل الأعمال يملك اكثر من مجرد الاستفادة بعضوية المجلس لمصلحته الشخصية، كما أكد رجال الأعمال الذين يخوضون الانتخابات منتمين للحزب الوطنى بصفة خاصة على أهمية دورهم التنموى فى ظل برنامج الرئيس مبارك الانتخابى الذى فاز به برئاسة الجمهورية وما جاء فيه من حديث عن دور القطاع الخاص فى مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية التى تواجهها

الدولة وخاصة قضية البطالة بما لها من تشابكات فى المجتمع. ولذلك قام العديد منهم فى حملة الدعاية الانتخابية بالتركيز على البعد المجتمعى فى تحركاتهم وعلاقتهم بالمواطنين فى دائرتهم وقدرتهم على مواجهة مشكلات الدائرة وتوفير فرص العمل والخدمات الصحية والتعليمية للمواطنين، ومن السهل بالعودة إلى تلك التغطيات الصحفية المدفوعة الأجر أن نجد صور المرشحين وسط أبناء الدائرة مؤكدة على وجود المرشح دائما وسط الجماهير ردا على الاتهامات الموجهة للعديد من أعضاء المجلس وخاصة رجال الأعمال بأنهم لا يتواجدون فى الدائرة إلا فى موسم الانتخابات فقط.
وشهدت المرحلة الأولى من الانتخابات بصفة عامة وجود ضخم لرجال الأعمال والذين وصل عددهم إلى ٥٦ مرشح فى المرحلة الأولى فقط، واتسم بوجود رجال أعمال على قوائم المرشحين من كل القوى السياسية المشاركة بداية من الحزب الوطنى وصولا إلى جماعة الإخوان المحظورة، وفى حين جاء بعض المرشحين من الأوجه السياسية المعروفة جاء البعض الأخر فى صورة الظهور السياسى الأول، كما ترشح الكثير منهم كمستقلين خاصة المنشقين عن الحزب الوطنى. ولم يقتصر الأمر عند وجود رجال أعمال فقط ولكن شهدت بعض الدوائر ونتيجة لوجود اكثر من مرشح من رجال الأعمال أو تعدد المرشحين مع وجود اكثر من رجل أعمال معروفين إلى تسمية بعض الدوائر الانتخابية باسم دوائر رجال الأعمال. واتسمت تلك الدوائر باشتداد المنافسة وبالإنفاق الضخم على الدعاية الانتخابية والكثير من التقارير عن استخدام المال وشراء الأصوات واستخدام العنف والبلطجة كوسائل من قبل بعض رجال الأعمال المرشحين ومؤيديهم.
ومن هذه الدوائر دائرة الهرم والتى شهدت منافسة قوية بين كل من عبد الناصر الجابرى (عمال وطنى) وعماد البطران (فئات مستقل) ورشاد البرتقالى (فئات وطنى). وكذلك دائرة منوف والتى شهدت المنافسة بين المهندس احمد عز (فئات وطنى) ود. إبراهيم كامل، وفى حين اعتمد احمد عز الذى حسمت المعركة لصالحه منذ البداية على أصوات عمال مصانعه المسجلين بالدائرة بالإضافة إلى قوة التنظيم الحزبى فى الدائرة والخدمات التى يقدمها للمواطنين، اعتمد إبراهيم كامل بدوره على مدينة سرس الليان لامتلاكه عددا من المشروعات بها. وفى دائرة بولاق اشتدت المنافسة بين محمد المسعود (مستقل فئات) والذى خاض الانتخابات للمرة الأولى معتمدا على خدماته التى قدمها خلال الفترة السابقة فى دائرته ومعتمدا فى ذات الوقت على المشروعات الخيرية -فى تزاوج بين المال والعمل الأهلي-، مقابل اللواء بدر القاضى (وطنى) نائب الدائرة فى المجلس وأدى اشتداد المنافسة إلى استخدام العنف ووصلت لإطلاق النار على المرشحين وإصابة عدد منهم. أما دائرة المعادى والبساتين فشهدت معركة أخرى بين المهندس محمد المرشدى عضو مجلس الشعب عن الدائرة ومنافسه المهندس اكمل قرطام فى دائرة تلعب فيها العائلات والقبليات دور كبير وتتسم بوجود عدد كبير من الأصوات المسجلة بما يجعل الاحتكام إلى الخدمات المقدمة لأبناء الدائرة ساحة للتنافس بين المرشحين. ويضاف لذلك دائرة مدينة نصر ومصر الجديدة والتى شهدت منافسة شديدة بين النائب الحالى مصطفى السلاب ومنافسه فوزى السيد. ودائرة قصر النيل وما شهدته من منافسة بين د. حسام بدراوى مرشح الوطنى وهشام مصطفى خليل مستقل. فى حين شهدت دائرة الظاهر وعابدين منافسة بين عدد من رجال الأعمال هم: هانى سرور (وطنى) مقابل مجدى إبراهيم (مستقل)، وإبراهيم العبودى (وطنى) مقابل هانى عبد الهادى (مستقل).
هذا بالإضافة للعديد من الدوائر فى المحافظات كرجل الأعمال اشرف شعبان هدية المرشح فى دائرة بنى مزار بمحافظة المنيا والذى انفق وفقا للتقارير المختلفة اكثر من عشرة ملايين جنيه على أهالي الدائرة خلال العامين السابقين على الانتخابات والذى يتنافس مع عدد أخر من رجال الأعمال مثل محمد أبو كامل. بالإضافة إلى العديد من الرموز الأخرى من رجال الأعمال الذين لهم دور سياسى واضح مثل محمد أبو العينين مرشح الوطنى فى الجيزة ومنير فخرى عبد النور مرشح الوفد فى دائرة الوايلي وأيمن نور مرشح الغد فى باب الشعرية ومحمد سيد احمد فى الزاوية الحمراء وعاطف الاشمونى فى المطرية وغيرهم الكثير من الأسماء.
وبشكل عام، فان استمرار وتزايد ظاهرة اهتمام رجال الأعمال بالدور السياسى تحتاج لتناول معمق يتجاوز الاهتمام الحالى بما يحققه رجال الأعمال من مصالح كنتيجة لعضوية المجلس إلى تناول قضية أخرى هامة فى ظل التحولات الحالية فى الواقع المصرى وهى إسهام رجال الأعمال من خلال عضويتهم فى البرلمان فى التطور الاقتصادى والاجتماعى فى مصر، ودورهم فى الارتباط بالجماهير.

٢- المجتمع المدنى وتذكرة العبور لمجلس الشعب

توازى مع الاهتمام بالإصلاح السياسى فى مصر وما تمثله عضوية البرلمان من وسيلة لتحقيق العديد من المصالح للأعضاء دخول عدد من المرشحين تحت مظلة دورهم فى العمل الأهلي ورئاستهم لجمعيات أهلية أو إنشاء بعض رجال الأعمال لجمعيات أهلية فى دوائرهم كوسيلة للوصول إلى الجماهير مثل احمد عز وما يقوم به فى دائرته منذ عشر سنوات من خلال مؤسسة العز لتنمية المجتمع. ومن أمثلة المرشحات المستندات على دور أهلي كل من منى مكرم عبيد فى دائرة شبرا من خلال جمعيتها الخاصة برعاية الأطفال اليتامى ود. شاهيناز النجار فى دائرة المنيل والتى دخلت من باب الخدمات والأعمال الخيرية ممثلة فى مستوصف خيرى يقدم العلاج بأجر رمزى فى المنيل ومشروعات أخرى مثل مشروع المعاش الذى يرعى الأرامل والأيتام والعاطلين عن العمل.

وفى حين دخل بعض المرشحين بدور حقيقى وممتد من العمل الأهلي فان البعض الأخر قام باختلاق أدوار مجتمعية غير حقيقية فى أمر يعبر عن نظرة البعض للعمل الأهلي فى مصر وخاصة رئاسة جمعية أهلية باعتباره نوع من الوجاهة الاجتماعية ووسيلة للتواجد الإعلامي. وتم الحديث خلال الانتخابات الحالية عن إحدى المرشحات فى القاهرة التى قامت منذ فترة بتقديم نفسها كرئيسة لدار أيتام واستخدمت فى الدعاية الانتخابية فى كافة الصحف صور لها مع الأطفال فى عملية تسويق إعلامي تقوم على ما تمثله من دور فى العمل العام فى حين أكدت الجهات المعنية بالجمعيات الأهلية فى مصر وبعد البحث والتقصى ان تلك الدار تستضيف ١٨ طفلا فقط. وبهذا فى حين تنفق المرشحة الكثير من الأموال لترويج الصورة أو صناعة الصورة فأنها لا تقوم بدور فعلى فى المجال الذى تقتحم به المشهد السياسى والعام المصرى.

وهنا تم إعادة طرح التساؤل مرة أخرى عن حقيقة الصورة التى يتقدم بها المرشح والمقارنة بين توجيه الأموال للقيام بدور حقيقى لخدمة الوطن والمواطنين أو توجيهها لصناعة صورة وهمية والوصول لمقعد برلمانى تحقيقا لفوائد شخصية. وان كانت فكرة تحقيق مصالح شخصية يمكن قبولها مع الحديث عن رجال الأعمال وفكرة استثمار المال لتحقيق المزيد من الأموال، فأنها تكتسب أبعاد سلبية بدرجة اكبر عندما ينطلق المرشح من فكرة العمل الأهلي والانسانى واستخدامه فى المتاجرة السياسية.

٣- الصحفيون والإعلاميون: من القلم الى المشاركة فى صناعة القرار

يعد دخول الصحفيين والإعلاميين للانتخابات ورغم انهم لا يدخلون بالطبع كجماعة موحدة ولكن كمرشحين منفردين سواء حزبيين أو مستقلين دليل على طبيعة المرحلة التى تمر بها مصر والتى دفعت الصحفيين والإعلاميين كأحد الفئات الأكثر إلماما بأحوال الوطن إلى الرغبة فى المشاركة تحت قبة البرلمان فى صناعة مستقبل مصر والمشاركة فى عملية إعادة صياغة الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى، خاصة وان عملهم بحكم المهنة مرتبط بالجماهير وصناعة القرار وما أمام وما خلف الكاميرا.

ومن بين الأسماء التى طرحت فى الترشيحات الانتخابية خالد محيي الدين مرشح حزب التجمع فى كفر شكر ومصطفى بكرى مرشح الجبهة الوطنية للتغيير فى دائرة حلوان وأمينة شفيق مرشحة التجمع بدائرة بولاق وفتحية العسال مرشحة التجمع فى دائرة قصر النيل ومجدى احمد حسين مرشح الجبهة الوطنية للتغيير وأمين حزب العمل المجمد فى دائرة المنيل ونشوى الديب مرشحة الناصرى فى دائرة إمبابة، والصحفيان بجريدة الأهرام عبد العظيم الباسل مرشح الوطنى بالدائرة الرابعة بالفيوم وعطية عبد الحميد عن الدائرة السادسة دقهلية، والصحفى خالد رزق مدير مكتب الأخبار بالإسماعيلية فى الدائرة الثالثة بالإسماعيلية التى تضم القنطرة شرق وغرب وأبو صوير والصحفيان محمود الشاذلى وعاطف ابو الخير من جريدة الجمهورية على دائرة بسيون. والإعلامية فريدة الزمر فى دائرة كرداسة والإعلامي سعيد علام مقدم برنامج بدون رقابة على القناة الثانية بالتلفزيون المصرى فى دائرة المنشية والجمرك والإعلامي فهد أبو الفضل المخرج بالقناة السابعة فى دائرة مغاغة وغيرهم.

ويمثل ترشيح الصحفيين والإعلاميين أحد النقاط البارزة فى الانتخابات بسبب اشتراك عدد واضح يصل إلى ٣٥ صحفى وإعلامي. ورغم أنها ليست نسبة كبيرة مقارنة برجال الأعمال مثلا ولكنها خطوة أولى من المؤكد أنها لن تتوقف عند هذا الحد وستعد مرحلة للمزيد من المشاركة فى ظل العديد من المؤشرات التى

تؤكد على ذلك ومنها ما يرتبط بطبيعة التطورات فى مصر من جانب وما تشهده الصحافة ووسائل الإعلام من تطور وخاصة زيادة مساحة الصحف والقنوات التلفزيونية المستقلة وما مثلته من مساحة هامة لطرح أسماء صحفية وإعلامية بارزة فى عملية الإصلاح السياسى وطرح ملفات الفساد ورفع لواء مواجهته فى كل المواقع. وما أدى إليه الحراك الإعلامي والفضائيات وأجهزة الاستقبال وتزايدها إلى جانب المواقع والصحف الإلكترونية من وسيلة لتعرف المواطنين على تلك الأسماء التى اصبح لها ولبرامجها ومقالاتها جمهورها الذى يتابع ويقيم ويعلق عليها فى شكل تفاعلى.. ومن شأن كل تلك العوامل ان تدشن خطوة للأمام نحو دور الإعلاميين والصحفيين فى رسم مستقبل مصر والتجاوز عن رسمه على الورق إلى رسمه داخل البرلمان وأجهزة صنع القرار خاصة وان العديد منهم شخصيات حزبية وبعضهم اعضاء فى الحركات الجديدة التى رفعت لواء التغيير فى مصر.

٤- حركات التغيير الجديدة : الفجوة بين الواقع والطموح

تعتبر ابرز الظواهر التى شهدتها مصر خلال عام ٢٠٠٥ ظهور العديد من قوى التغيير الجديدة التى بدأت بالمطالبة بالعديد من التغييرات فى الواقع السياسى المصرى وانطلقت لتمتد إلى العديد من القطاعات الأخرى فى المجتمع. وشهدت الانتخابات التشريعية تكتل العديد من تلك القوى مع عدد من الأحزاب والقوى السياسية فى جبهة واحدة أطلق عليها الجبهة الوطنية للتغيير. وضمت الجبهة التى أعلن عن تشكيلها فى الثامن من أكتوبر ١١ حزبا وتكتلا سياسيا هم: الوفد والتجمع والناصرى والعمل المجمد وحزبى الكرامة والوسط -تحت التأسيس- والتجمع الوطنى من اجل التحول الديمقراطى والحركة المصرية من اجل التغيير المعروفة باسم كفاية والتحالف الوطنى من اجل الإصلاح والتغيير والحملة الشعبية من اجل التغيير "الحرية الآن" وجماعة الإخوان المسلمين المحظورة.

وتمثل الهدف الأساسي من إعلان الجبهة فى التنسيق بين القوى المنضوية فيها فى الانتخابات البرلمانية كخطوة أولى على ان يتم وضع برنامج وميثاق وتصور كلى للجبهة بعد الانتخابات. ومثل الاتفاق على التنسيق الحد الأدنى الممكن الاتفاق عليه بين قوى مختلفة التوجهات والقدرات والرؤى، والاهم بين قوى تحمل رؤى متعارضة تصل إلى حد رفض بعضها للبعض الأخر وخاصة موقف حزب التجمع من جماعة الإخوان المسلمين المحظورة ورفض الحزب وقياداته للجماعة وشعاراتها وأهدافها وتأكيده على انه يدافع عن إقامة دولة مدنية حديثة ودستور قائم على أساس النظام البرلمانى مقابل طرح الإخوان لفكرة الدولة الدينية.



ورغم إعلان نعمان جمعه رئيس حزب الوفد والمتحدث الرسمى باسم الجبهة عن عدم ترشحه فى الانتخابات البرلمانية والاكتفاء بدعم مرشحى الجبهة، إلى جانب تنسيق الإخوان مع باقى القوى والأحزاب لعدم ترشيح الجماعة للممثلين لها فى الدوائر التى يوجد بها رموز للجبهة -وان اخترقت ذلك بترشيح منافس أمام خالد محيى الدين فى دائرة كفر شكر متذرعة بحالته الصحية وخوفها من فوز الوطنى بالدائرة رغم انسحاب وزير الاستثمار محمود محيى الدين من المنافسة احتراما لقواعد عائلية- وإعلانها انسحاب ٢٠ من مرشحيها بعد تسميتهم تحت دعوى التنسيق مع الجبهة فان الجبهة لم تحقق ما يتساوى مع اقل الطموح الممكن منها.

فرؤية الجبهة قبل الانتخابات ووفقا لتصريحات قادتها انطلقت من فكرة أساسية وهى ان عملية التنسيق ستقود إلى الحصول على مقاعد اكبر باسم الجبهة مما لو كانت الأحزاب والقوى التى دخلت باسم الجبهة دخلت بشكل فردى، وأكدت الجبهة مرة أخرى وكما كان خطاب المعارضة فى الانتخابات الرئاسية على فكرة رغبة الجماهير فى التغيير واختيار اعضاء جدد لا ينتمون للحزب الوطنى الحاكم باعتباره وفق لهم هو المسئول عن كافة المشكلات التى تواجهها مصر. بل ان جورج إسحاق ممثل حركة كفاية أكد أن إعلان تأسيس الجبهة يمثل خطوة مهمة وبداية عهد جديد لما اسماه "الاستبداد الحكومى" والعودة إلى مجلس تشريعى حقيقى.

ولكن النتيجة الفعلية التى حدثت فى الجولة الأولى من الانتخابات عبرت عن حقيقة المشكلة التى تمر بها الأحزاب المكونة لها من جانب وحقيقة الفجوة بين حركات التغيير والجماهير من جانب أخر والتى لم تواجه حتى الآن حقيقة عدم مشاركة الجماهير فى تحركاتها ومظاهراتها التى تدعو لها، واستمرار تلك المشاركة فى اقل القليل مما يفترض، واستمرارها كحركات مثقفين أكثر منها جماعات جماهيرية.

فالنتيجة كما جاءت عبرت عن مشكلة أساسية لتلك القوى والحركات -باستثناء الحديث عن وضع جماعة الإخوان المسلمين المحظورة-. فأحزاب المعارضة مجتمعة فيما عدا الغد والمنشقين عنه تحت اسم شرفاء الغد لم تحقق أي فوز في الجولة الأولى برغم مشاركتها بعدد ٨٩ مرشحا، وخاضت جولة الإعادة بست مرشحين فى روض الفرج وكرداسة وحدائق القبة وبندر المنيا والتبين وعابدين، منهم عدد ٢ من الوفد و٢ من التجمع وواحد لكل من الجبهة الوطنية للتغيير وحزب الكرامة تحت التأسيس.
وفى حين عبرت النتيجة عن جزء من مشكلة تلك الأحزاب بصفة عامة فأنها عبرت أيضا وبشكل خاص عن جزء من مشكلة الحركات الجديدة وخاصة فى رد فعل تلك القوى على نتيجة الجولة الأولى. وبعيدا عن إلقاء اللوم على جماعة الإخوان المحظورة وعدم استفادة الجبهة من التنسيق معها استمرار لرؤية حزب التجمع أو التأكيد على فشل الجبهة لعدم التنسيق بشكل كامل وفى وقت مناسب مع الإخوان استمرار لرؤية الحزب الناصرى فان مطالبة حركة كفاية بالانسحاب من الانتخابات يعبر عن الموقف الانسحابى من المواجهة كما حدث من قبل بفكرة المقاطعة أثناء تعديل المادة ٧٦ وأثناء الانتخابات الرئاسية. فى حين ان الأوضاع تحتاج لسياسة المشاركة الإيجابية بالدفع نحو تفعيل دور المواطنين بدلا من ترسيخ السلبية والمقاطعة خاصة وان تلك الدعوة لا يمكن قياس تأثيرها ولا يمكن الادعاء مثلا بأن الدعوة للمقاطعة هى المسئولة عن إحجام الناس عن المشاركة فى الانتخابات الرئاسية.
كما لا يمكن استمرار التذرع بضغوط النظام لاتخاذ موقف انسحابى حيث يكفى مقارنة الضغوط التى تتعرض لها كل القوى السياسية فى مصر ومنها حركات التغيير الجديدة بتلك التى تتعرض لها جماعة الإخوان المسلمين المحظورة ومقارنة أداء الطرفين وقدرة الجماعة على إيجاد مساحة من العمل الجماهيرى حقق لها حضور مكنها من التواجد مقارنة بحركات التغيير الجديدة وكذلك الأحزاب السياسية المصرية التى ظلت كما هى بعيدة عن الجماهير مقتصرة على كونها أحزاب أشخاص أو جماعات محددة من المثقفين أو الليبراليين أو رجال الأعمال.

خامسا : القضاة - خلافات عميقة بين تيارين

كشفت الأزمة التى أثارها عدد من القضاة المشاركين فى الإشراف على العملية الانتخابية خلال المرحلتين الأولى والثانية عن خلافات عميقة وثورة كامنة بين تيارين رئيسيين فى السلطة القضائية. وتبدو عملية الإشراف القضائى على العملية الانتخابية حالة كاشفة لما تجلبه هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية من تأثيرات على أداء الأخيرة خلال العملية الانتخابية، ومن هنا بالتحديد يمكن تفسير أسباب الفرز الناشئ داخل السلك القضائى على خلفية الأزمة التى أثارها عدد من القضاة ممن شاركوا فى الإشراف على العملية الانتخابية خلال المرحلتين الأولى والثانية منها. فقد كشفت هذه الأزمة أن ثمة تباينا واضحا داخل السلك القضائى حول مضامين عملية الإشراف القضائى وحدودها، وآلياتها، ومن ثم انقسم القضاة إلى فريقين: الفريق الأول، يمثله نادى قضاة مصر، الذى يؤكد على أن المقصود بالإشراف القضائى على الانتخابات هو ضمان نزاهة العملية الانتخابية وتعبير المواطنين عن آرائهم بحرية، ووفقا لهذا الرأى، يصبح الإشراف القضائى لا مبرر له مع تعرض المواطنين للاعتداء والإرهاب لمنعهم من إبداء آرائهم وإجبارهم على التصويت لمرشح بعينه. وقد استند النادى فى دعوته للاستعانة بالقوات المسلحة على نص المادة ٢٦ من قانون مباشرة الحقوق السياسية التى تقضى بأن حفظ النظام فى جمعية الانتخاب منوط برئيس اللجنة وله فى ذلك الاستعانة بالشرطة أو القوة المسلحة عند الضرورة.
أما الفريق الثانى فيمثله مجلس القضاء الأعلى، ويرى أن القاضي يلزمه القانون بأن يكون بعيدا دائما عن السياسة فلا يجوز لشخص منتم إلى حزب سياسي أن يتولي منصبا قضائيا ، هذا المبدأ يتعلق بمدي صلاحية الشخص لشغل منصب القضاء ، فالابتعاد عن السياسة يشكل دعامة قويه من الدعامات التي تكفل للقضاء الاضطلاع بمسئولياته الجسام في إتمام عمليه الانتخابات ، ليس ذلك فحسب بل هي حيدة القاضي التي تعد ضرورة لترسيخ المبادئ الديمقراطية وحمايتها.
هذا الفرز ظهر على السطح فى أعقاب انتهاء المرحلة الأولى من الانتخابات، حيث قام نادى قضاة مصر بتشكيل لجنة مستقلة للتحقيق فى حوادث الاعتداء على القضاة خلال إشرافهم على انتخابات المرحلة الأولى خاصة مرحلة الإعادة التى شهدت القسم الأكبر من هذه الحوادث من قبل أنصار بعض المرشحين المستقلين أو المنتمين للحزب الوطنى، لدرجة وصلت معها شكاوى القضاة فى الجولة الثانية إلى حوالى ٤٠

شكوى. كما تقدم النادى بشكوى رسمية إلى لجنة الانتخابات التى يرأسها المستشار محمود أبو الليل وزير العدل يطالب فيها بالتحقيق فى حوادث الاعتداء على القضاة وإقرار الآليات المحددة التى تكفل الحماية الكاملة للقضاة أثناء مباشرة أعمالهم. ومن أبرز الشكاوى التى وردت إلى النادى شكوى من أربعة قضاة فى دائرة بولاق أبو العلا والذين تم احتجازهم أكثر من مرة داخل اللجان البرلمانية بعد أعمال البلطجة التى جرت بين أنصار المرشح المستقل ومرشح الحزب الوطنى.

وجاءت المرحلة الثانية التى تصاعدت فيها أحداث العنف بشكل غير مسبوق، الأمر الذى دفع نادى القضاة إلى التهديد بإلغاء الانتخابات فى أى دائرة يثبت وقوع تجاوزات فى لجانها الفرعية وعدم الاكتفاء باستبعاد الصناديق التى وقعت فيها التجاوزات فقط. كما ندد النادى بالاعتداءات التى وقعت على القضاة خاصة التى استهدفت من كان يطلب من القضاة حمل صندوق الانتخابات بنفسه بعد انتهاء عملية الاقتراع إلى اللجان العامة والذى ووجه بمحاولة انتزاعه بالقوة. وقد تصاعد الموقف لدرجة التهديد بالانسحاب من الإشراف على باقى المرحل الانتخابية احتجاجا على الانتهاكات وأحداث العنف، كما طلب حوالى ١٢٠ قاضى إعفائهم من الإشراف على انتخابات المرحلة الثالثة من الانتخابات.

فى خضم هذه الأزمة الناشئة برز على الساحة حدثان مهمان: الحدث الأول، يتمثل فى الدعوة التى تقدم بها النادى للاستعانة بالقوات المسلحة لحماية لجان الانتخابات ورؤسائها بعد العنف الذى تعرضوا له إعمالا لنص المادة ٢٦ من قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦، فيما يتمثل الحدث الثانى فى الرسالة التى نشرتها المستشارة الدكتور نهى الزينى نائبة رئيس هيئة النيابة الإدارية، فى جريدة "المصرى اليوم" يوم الخميس ٢٤ نوفمبر، والتى شاركت فى الإشراف على الانتخابات فى دائرة زاوية غزال وتنافس فيها على مقعد الفئات الدكتور مصطفى الفقى عن الحزب الوطنى والدكتور جمال حشمت عن الإخوان المسلمين، وأكدت فى شهادتها نجاح الأخير وتزوير النتيجة لصالح مرشح الحزب الوطنى عن طريق القضاء، وقد أيدها فى ذلك ١٣٧ قاضيا فرعيا شاركوا فى الإشراف على مجموعة لجان الاقتراع بدائرة دمنهور.

فى هذه اللحظة بالتحديد دخل مجلس القضاء الأعلى على خط المواجهة، حيث طلب من النائب العام فتح تحقيق فورى مع القضاة الذين يتحدثون إلى وسائل الإعلام عن الانتهاكات التى شابت العلمية الانتخابية واتهمهم بالاشتغال بالسياسة مخالفين بذلك أحكام القانون، مؤكدا أن إبداء القضاة بآرائهم فى سير العملية الانتخابية يفتح الباب أما البعض من المغرضين للمتاجرة بزعم كاذب بأنهم يمثلون زملائهم بما يشوه صورة جموع القضاة.



سادسا : المجتمع المدني - الاكتفاء بدور المتابع وليس المراقب

تمثل الرقابة على العملية الانتخابية أحد أهم معايير نزاهتها، وتختلف جدية عملية الرقابة على العملية الانتخابية حسب مساحة الحرية الممنوحة لمنظمات المجتمع المدنى التى تقوم بهذه المهمة ودرجة استقلاليتها عن الحكومة، فبقدر فعالية نشاط هذه المنظمات واستقلاليتها عن الحكومة بقدر ما تتسم عملية الرقابة بالجدية والنزاهة.

وتعتبر مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى الرقابة على انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ أحد أهم معالم العملية الانتخابية، إلى جانب الإشراف القضائى الكامل على الانتخابات واستخدام الصناديق الزجاجية. لكن بالنظر إلى أداء هذه المنظمات خلال المرحلتين الأولى والثانية من الانتخابات، سوف نجد أنها اكتفت فى كثير من الأحيان، بمتابعة العملية الانتخابية وليس مراقبتها، فلم تدرك أن ثمة فارقا كبيرا بين المتابعة والمراقبة، فالمتابعة عبارة عن رصد لبعض العمليات الانتخابية والأحداث فى جزء من الدوائر وليس جميعها، ويمكن الاستناد فيها إلى معلومات من مصادر موثوق بها. أما المراقبة فهى عملية أوسع وأشمل وأكثر تنظيما وتقوم بها منظمات وأجهزة ذات خبرة فى الرقابة وإصدار التقارير الموثقة وجميعها معترف بها من الدولة، وتعمل بموافقتها ويتعاون المسئولين فى الحكومة. وفى المراقبة يكون لكل لجنة انتخابية مراقب محدد بالاسم له أن يراقب من الداخل ومن الخارج وفى كل المراحل، ولكنه لا يتدخل فى عمل رئيس اللجنة أو أعضائها لأن عمله ينحصر فقط فى الرصد الشخصى دون الاعتماد على معلومات

تصل إلى سمعه ولا يراها، ثم يقدم تقريره إلى الجهة التى كلفته ليتم تجميع تقارير المراقبة ويصدر تقرير شامل عن الانتخابات منذ بدء الإعلان عنها حتى إعلان نتائجها. وبالتطبيق على أداء منظمات المجتمع المدنى المصرية فى العملية الانتخابية الحالية يتضح أنها اكتفت بدور المتابع فقط.
والواقع إن ثمة أسبابا عدة يمكن من خلالها تفسير هذه الظاهرة، بعضها يرجع إلى السياق القانونى الذى يحكم نشاط وعمل هذه المنظمات وتفاعلها مع النظام الحاكم، وبعضها يرجع إلى عيوب هيكلية تعانى منها المنظمات نفسها، وبعض ثالث يعود إلى التأثيرات السلبية لأحداث العنف التى شابت العملية الانتخابية.
بالنظر إلى السياق القانونى الذى يحكم عمل منظمات المجتمع المدنى، سوف يتضح أن ثمة تخبطا شديدا ومعاداة لدور المجتمع المدنى خصوصا فيما يتعلق بالرقابة على العملية الانتخابية، فقبل بدء الانتخابات، أصدرت لجنة الانتخابات التى يرأسها المستشار محمود أبو الليل وزير العدل قرارا فى ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٥ يقضى بالسماح للمنظمات الأهلية بالإشراف على الانتخابات التشريعية مع الالتزام بعدة شروط هى: ضرورة الحصول على تصريح مسبق من المجلس القومى لحقوق الإنسان، والالتزام بالنزاهة، وعدم الانتماء لأى حزب، وعدم المشاركة بشكل أو بآخر فى العملية الانتخابية.
هذه الشروط وجدتها منظمات المجتمع المدنى مجحفة، خصوصا أنها اعتبرت إسناد مهمة إصدار تراخيص الرقابة على العملية الانتخابية للمجلس القومى لحقوق الإنسان يكشف أن النية مبيتة لتغييب منظمات المجتمع المدنى فى هذه المهمة، على خلفية التشكيك فى حيادية المجلس الذى تعتبره هذه المنظمات ذراعا الحكومة، لأنه أنشئ بموجب قرار رئاسى، وهو ما دفع المنظمة المصرية لحقوق الإنسان كبرى منظمات حقوق الإنسان المصرية ومنظمات أخرى إلى إقامة دعوى طعنا على رفض لجنة الانتخابات السماح لهم بالإشراف على الانتخابات بمختلف أنواعها. كما اشتكت المنظمات الحقوقية في دعواها من الصياغة التي استخدمتها اللجنة فى البيان الذي أصدرته بخصوص مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى الإشراف على الانتخابات؛ حيث تحدث البيان عن السماح بـ"زيارات" إلى مراكز الاقتراع وتجنبت عمدا استخدام كلمة "مراقبة" الانتخابات، وهو ما اعتبر أنه يهدف للحد من عمل المنظمات أثناء الانتخابات.
وقضت محكمة القضاء الإدارى بأحقية منظمات المجتمع المدنى فى متابعة الانتخابات من داخل وخارج اللجان، ومتابعة فرز الأصوات وإعلان النتيجة. وأكدت المحكمة فى حكمها على أن "انتخابات البرلمان تمثل حجر الزاوية فى البناء الديمقراطى وقد أخضعها الدستور لإشراف قضائى كامل وتأتى مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى متابعة أعمال الانتخابات من دورها فى توثيق هذه العملية ورصد إيجابياتها وسلبياتها".
وبناء على هذا الحكم، قامت منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني بالاتفاق على قواعد محددة لخطة المراقبة التي ستقوم بها أمام وداخل اللجان الانتخابية لضبط نشاط المراقبة بطريقة محددة ولمنع حدوث مشاكل بها وتجنب الأخطاء فى عملها. وقد حددت هذه المنظمات مجموعة من المعايير تمثل الخطوط الأساسية لعملية المراقبة وتشمل: مدى توافر الإشراف القضائي الكامل على العملية الانتخابية منذ بدء التصويت حتى إعلان النتيجة النهائية، ومدى انضباط الجداول الانتخابية ونوعية العيوب الموجودة بها بكل دائرة انتخابية من حيث تكرار الأسماء والأخطاء بها وعدم إدراج بعض الأسماء ونقل مقارها الانتخابي، وتولي قضاة المنصة وحدهم الإشراف على الانتخابات وفق قواعد محددة وليس وكلاء النيابة وهيئة قضايا الدولة . كما تشمل خطة المراقبة رصد درجة التزام القضاة في عمليات فتح وغلق الصناديق واللجان في مواعيدها، وعدم السماح للناخبين بالتصويت إلا في الحدود القانونية، وتوافر البطاقات الانتخابية معهم ومنع حالات التصويت الجماعي في لجان الوافدين، وهى لا تمثل رقابة على عمل القضاة لكنها رصد لإجراءات الانتخابات .
ثانى هذه الأسباب يتعلق بعيوب هيكلية داخل منظمات المجتمع المدنى ذاتها، فرغم أن بعض هذه المنظمات نجح فى تكوين ائتلافات بغرض تفعيل نشاطه الرقابى مثل الحملة الوطنية لمراقبة الانتخابات(٤ منظمات)، والائتلاف المدنى لمراقبة الانتخابات (١٩منظمة)، واللجنة المصرية المستقلة

لمراقبة الانتخابات (١٦ منظمة)، رغم ذلك فقد غاب التنسيق فيما بينها، إلى جانب عدم توافر الكوادر العلمية المدربة التى تستطيع تأدية دور المراقب بفعالية لدرجة أدت فى بعض الأحيان إلى حدوث تضارب حتى فى المعلومات الأساسية عن المرشحين ودوائرهم الانتخابية نتيجة استقاء المعلومات من خلال شهود عيان أو من خلال وسائل الإعلام.

أما ثالث هذه الأسباب وربما أهمها فيتصل بأحداث العنف التى شهدتها العملية الانتخابية وبالتحديد منذ بدء جولة الإعادة فى المرحلة الأولى. الجولة الأولى من هذه المرحلة رغم أنها شهدت بعض التجاوزات، إلا أنها اتسمت بالهدوء النسبى، وبحيادية السلطات الأمنية وعدم تدخلها فى العملية الانتخابية، وهو ما رصدته منظمات المجتمع المدنى فى تقاريرها العديدة، إلا أن النتائج التى أسفرت عنها هذه الجولة كانت عامل حسم فى تصاعد حدة العنف خلال جولة الإعادة وتزايد التجاوزات التى رصدتها منظمات المجتمع المدنى، وفى هذا السياق ذهب بيان الحملة الوطنية لمراقبة الانتخابات "أنها رصدت انتهاكات جديدة من نوعها في هذه الانتخابات تمثلت في تخلى الأمن عن حياده الذى شهده الأربعاء ٩-١١-٢٠٠٥"، وخلص البيان إلى أن "التواجد الأمنى بهذا الشكل يمثل تهديدا لحرية إرادة الناخبين في ممارستهم حقهم في التصويت". ثم جاءت الجولة الأولى من المرحلة الثانية التى وصلت فيها أحداث العنف إلى ذروتها، حيث ارتكبت أعمال بلطجة، وتم منع المراقبين فى العديد من الدوائر من القيام بمراقبة عملية الاقتراع أو الفرز، واستمر هذا الحال خلال الجولة الثانية من هذه المرحلة. ونتيجة لذلك، طالب المركز العربى لاستقلال القضاء والمحاماة وزير العدل بتحديد تأثير هذه الانتهاكات على صحة ونزاهة وسلامة الانتخابات، كما طالبه بوقف إعلان نتيجة المرحلة الثانية رسمياً لحين التحقيق فى الجرائم التى وقعت فى المحافظات والدوائر المختلفة. وطالب مركز أولاد الأرض لحقوق الإنسان الحكومة بتنفيذ أحد أمرين: إما أن تقوم أجهزة الأمن بدورها فى حماية الناخبين، وأن تتخلى عن حيادها السلبي الذى أتاح للبلطجة أن تكون هى السائدة، أو أن يتم إلغاء تلك الانتخابات من الأساس، وأكد أنه لا يقبل أن يقوم مجلس الشعب على جثث الناخبين. فيما أعلنت الحملة الوطنية لمراقبة الانتخابات أنها ستقوم بتقديم المساعدة القانونية لكل من تعرض لانتهاكات سواء كان من الناخبين أو المرشحين، كما قامت الإدارة القانونية بالحملة بتقديم بلاغات للجنة البرلمانية حول التجاوزات، والشكاوى التى وصلت إليها. كما أعربت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فى تقريرها عن مراقبة أعمال المرحلة الثانية للانتخابات البرلمانية عن بالغ قلقها من تصاعد وتيرة أحداث العنف، والبلطجة التى لم تقتصر على الحزب الوطنى الحاكم، وأكدت أنها امتدت لنشاط الإخوان المسلمين الذين قاموا بأعمال عنف للتأثير على الناخبين، ومنعهم من إعطاء أصواتهم لصالح مرشحى الحزب الوطنى فى دوائر كرموز بالإسكندرية، ودمنهور بالبحيرة. وطالبت المنظمة لجنة الانتخابات البرلمانية بضرورة التحقيق فى هذه الوقائع التى رصدتها منظمات حقوق الإنسان، ومعاقبة المتسببين فيها، والتى وصلت إلى حد قتل أحد أنصار المرشحين المستقلين بدائرة الجمرك والمنشية بالإسكندرية. وأدانت المنظمة عمليات الاعتداء والخطف التى قام بها أنصار مرشحى الوطنى إزاء مراقبى المنظمة المصرية لمنعهم من القيام بدورهم الرقابى للانتخابات، خاصة بعد أن تعرض أحد المراقبين للخطف فى بورسعيد بينما تعرض آخر للاعتداء من جانب مرشح الحزب الوطنى فى البحيرة، وطالبت اللجنة البرلمانية بضرورة توفير الحماية الفعالة لهم.

ما سبق يكشف عن حقيقة مهمة مفادها أن ثمة خيطا رفيعا بين دور المتابع ودور المراقب للعملية الانتخابية، ومن ثم فإن فعالية منظمات المجتمع المدنى إزاء هذه العملية تتوقف فى المقام الأول على موقعها من هذه المعادلة.



جدول رقم (١)

أهم منظمات المجتمع المدنى المشاركة فى الرقابة على الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥

ائتلاف الحملة الوطنية لمراقبة الانتخابات	الائتلاف المدني لمراقبة الانتخابات	ائتلاف اللجنة المصرية المستقلة لمراقبة الانتخابات	منظمات اخرى
- المنظمة العربية للاصلاح الجنائي - جماعة تنمية الديمقراطية - مركز اندلس للدراسات والتسامح ومناهضة العنف - جمعية حقوق الانسان لمساعدة السجناء	- المنظمة المصرية لحقوق الانسان - المؤسسة المصرية للتدريب وحقوق الانسان - الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية - مؤسسة اولاد الارض لحقوق الانسان - مركز سواسية لحقوق الانسان - دار الخدمات النقابية والعمالية - مركز الارض لحقوق الانسان - مركز شموع لحقوق الانسان ورعاية المعاقين - جمعية المساعدة القانونية لحقوق الانسان - مؤسسة قضايا المرأة المصرية - المرصد المدني لحقوق الانسان - المركز المصري لحقوق المرأة - مركز المحروسة - جمعية ابن رشد للتنمية - جمعية انصار حقوق الانسان - الاسكندرية - الجمعية المصرية لدعم التطور الديمقراطي - الجمعية الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات - المركز الوطني للقانون وحقوق الانسان - رابطة المرأة العربية	- مركز الكلمة لحقوق الانسان - مركز تنمية الحوار الديمقراطي لحقوق الانسان - المركز العربي للمحاماة والاستشارات القانونية - الجمعية المصرية للتنوير - جمعية المساعدة القانونية للحقوق الدستورية - مركز ابن خلدون - الجمعية المصرية للشفافية - مركز ماعت للحقوق القانونية والدستورية - جمعية التنمية الاجتماعية والبيئية - جمعية الرواق الجديدة - مركز الكنانة للبحوث والدراسات - مركز حماية الرأي والتعبير - جمعية رعاية وحماية حقوق الانسان - جمعية رواد البيئة - مركز الدراسات الريفية - جمعية بريق لحقوق الانسان	- لجنة الظل لمراقبة الانتخابات - المجلس المصري لحقوق الانسان - حركة شايفنكم للرقابة الشعبية علي الانتخابات.



الفصل الثانى



شعبية القوى السياسية فى الشارع المصرى

في وقت شهدت فيه الساحة السياسية حاليا زخما تنافسيا غير عادى بين قوي سياسية ومستقلين في انتخابات برلمانية اعتبرها المراقبون مفصلية واساسية في عملية التطور الديمقراطي في مصر ثار تساؤل مشروع: مع من تقف الهيئة الناخبة في مصر من تلك القوي السياسية؟ ومن تؤيد؟ وماهو التصنيف الاقرب للحقيقة لواقع التوجهات السياسية لهيئة الناخبين البالغ عددها نحو ٣٢ مليون نسمة ؟وماهو نمط التصويت السابق والمتوقع لها؟.

فى هذا الاطار كان من المهم دراسة نمط التصويت المتوقع للهيئة الناخبة وتجدر الاشارة هنا الى عدد من النقاط المهمة:

١ - يتسم نمط تصويت للهيئة الناخبة المصرية من ناحية الكم بالضعف الواضح سواء على المستوي القومي او مستوي المحافظات فمن ناحية بلغ حجم التصويت الحقيقي في انتخابات عام ٢٠٠٠ حوالى ٢٥,٢٥٪ من مجمل الهيئة الناخبة على المستوي القومي. وبلغت نفس النسبة في محافظات الاسكندرية ٦,٧٪ وفي الغربية ٢٧,٨٪ وفي القاهرة ١٢,٤٪ وفي البحيرة ٣٠,٥٪ وفي الوادي الجديد ٤١,٨٪ وفي محافظة اسيوط ٣٥٪. ويتسم نمط التصويت في مصر بأنه يخضع لاعتبارات عائلية وعصبية اذ يعد حجم التصويت في المحافظات الريفية سواء في الوجه البحري او الصعيد من اعلي النسب بينما تنخفض هذه النسبة في المحافظات الحضرية، كما ان المتعلمين والحضريين (سكان المدن) من الهيئة الناخبة اقل التزاما من حيث التصويت في الانتخابات عن سكان الريف سواء من حيث الذهاب لصناديق الاقتراع او التصويت للعضو المرشح الذي يؤيدونه.

٢ - ووفقا للبيانات المتاحة فان ٢,٨ مليون نسمة من اعضاء الهيئة الناخبة هم أعضاء في قوي وأحزاب سياسية بينما ٢٩,٢ مليون نسمة من مجمل أعضاء الهيئة الناخبة (٣٢ مليون) لاينتمون لاي قوى سياسية. وتوضح ايضا المؤشرات المتاحة أن انصار القوى السياسية المختلفة اجمالا يقدرون بنحو ١١,٢ مليون نسمة أى أن أجمالى الاعضاء والأنصار في مختلف القوي السياسية المصرية يقدرون بنحو١٤ مليون نسمة منهم ٩,٥ مليون من مؤيدي وانصار الحزب الوطني. وبالنسبة للقوي السياسية الاخري فالاخوان المسلمون يؤيدهم ٣,٧٥ مليون نسمة من مجمل اعضاء الهيئة الناخبة بينما يؤيد ٧٥٠ الف نسمة احزاب المعارضة وهذه البيانات تم استيفاؤها وفق مؤشرات العضوية، وبتحليل الانتخابات البرلمانية والرئاسية السابقة وباستقراء الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٠ فإن من المهم التأكيد علي ان ٣٨,٧٪ من الحضور الذين صوتوا في الانتخابات ايدوا الحزب الوطني بينما ايد٥٢,٢٪ منهم القوى المستقلة وايد قوي المعارضة من الاحزاب السياسية ٣,٥٪ من مجمل الحضور الذين صوتوا في الانتخابات وايد الاخوان المسلمين ٣,٨٪ منهم، وتقدر الجماعات الحقوقية اصوات الناخبين المكررة اسماؤهم او المتوفين بحوالى مليون صوت والباقي وقدره ١٧ مليون نسمة هم مجمل القوة التصويتية المستقلة وغير مؤيدة لاي تيارات سياسية ويصوتون في الانتخابات لاعتبارات عائلية وعصبية او بسبب الخدمات التي يقدمها المرشح، لذلك تزايدت نسب نجاح المستقلين في الانتخابات البرلمانية منذ انتخابات عام ١٩٩٠ مرورا بانتخابات ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ ، فهل سيكون نمط التصويت في انتخابات ٢٠٠٥ (أجرى هذا الاستطلاع قبل اجراء الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥) هو نفسه ما استقر عليه الحال في الانتخابات البرلمانية المصرية السابقة خاصة انتخابات عام ٢٠٠٠؟



كان من المتوقع ان يحدث تغيير واضح علي نمط التصويت في انتخابات ٢٠٠٠ وان لم يكن تغييرا كبيرا وملحوظا وذلك بفعل الظواهر الجديدة التي حفلت بها انتخابات ٢٠٠٥ومنها:

١ - عملية التجديد التى تمت داخل الحزب الوطنى الديمقراطي والتى أدت إلى دفع دماء جديدة داخل الحزب وتحديث ابنيته التنظيمية وتجديد خطابه السياسى الى حد ما.

٢ - عودة التحالفات السياسية بين قوي المعارضة المختلفة علي غرار ماحدث في انتخابات ١٩٨٤ و١٩٨٧ وانقطعت في انتخابات ١٩٩٠ و١٩٩٥ و ٢٠٠٠ ، اذ شكلت الجبهة الوطنية للتغيير من الوفد، والناصري، والتجمع والكرامة، وحزب الوسط، والعمل، وحركة كفاية والتجمع الوطني للتغيير، والتحالف الوطني للاصلاح والحملة الشرعية من اجل التغيير والتي رشحت ٣٢٠ مرشحا في مختلف الدوائر الانتخابية وبالتنسيق مع جماعة الإخوان المسلمين والتي رشحت ١٥٠ مرشحا و٥٠ آخرين تحت شعار الاسلام هو الحل، بينما تحالفت أحزاب المعارضة الصغيرة الاخرى (٩ أحزاب معا) وهي مصر العربي الاشتراكي، مصر ٢٠٠٠ والتكافل والاتحادي الديمقراطي، والوفاق القومي والخضر، والاحرار والدستوري الاجتماعي، وشباب مصر والتي رشحت ٧٥ مرشحا، بينما رشح حزب الغد ١٢٨ مرشحا وكان من المتوقع ان تساهم هذه التحالفات

في تغيير نمط التصويت السابق للهيئة الناخبة المصرية و تحرز قوي المعارضة نتائج افضل عن انتخابات ٢٠٠٠.

٣ـ بروز ظاهرة رجال الاعمال واستخدام المال في الانتخابات البرلمانية لحشد الأصوات، وشيوع ظاهرة «نواب الخدمات» وظاهرة شراء الاصوات في الانتخابات. وفي انتخابات ٢٠٠٠ بلغ عدد رجال الاعمال الكبار الذين رشحوا انفسهم ٦٠ مرشحا بينما ترشح من صغار رجال الاعمال وكبار الملاك اكثر من ٤٠٠ مرشح.

في حين بلغ عدد رجال الاعمال الكبار الذين رشحوا انفسهم في انتخابات ٢٠٠٥ حوالي ١٧٨ مرشحا والف مرشح من صغار رجال الاعمال وكبار الملاك حالة الوعى السياسى النسبي التى ارتبطت بتعديل المادة ٧٦ من الدستور وما ارتبط بها من جدة سياسى عالم وسعى القوى السياسية من خلال عملية التعبئة الي استخدام تلك الاستفادة تلك الاستفادج من هذا المناخ الجديد:

جدول رقم ٣)

نسبة تأييد التيارات السياسية علي مستوي المحافظات

التيار السياسى / المحافظة	القومى العربى	اليساري الاشتراكى	الناصرى	الاسلامي	الليبرالى	الوطنى الديمقراطى
القاهرة	٪١٠	٪٩	٪٧	٪٢٥	٪١٥	٪٣٤
الاسكندرية	٪٨	٪٣	٪٦	٪٢٨	٪١٧	٪٣٨
اسيوط	٪١٢	٪٧	٪٢٣	٪١٥	٪١٩	٪٢٤
اسوان	٪١٥	٪٥	٪١٢	٪١٥	٪٧	٪٤٦
قنا	٪١٣	٪٤	٪١١	٪١٢	٪٩	٪٥١
سوهاج	٪١٥	٪٤	٪١٥	٪١٧	٪٦	٪٤٣
المنيا	٪٧	٪٧	٪١٨	٪١٤	٪٩	٪٤٥
الجيزة	٪٧	٪١١	٪١٨	٪١٣	٪٨	٪٥٣
الشرقية	٪٩	٪١٢	٪٨	٪١٤	٪٥	٪٥٢
القليوبية	٪١٠	٪١٥	٪٨	٪١٦	٪٦	٪٤٢
المنوفية	٪١٣	٪٣	٪١١	٪١٧	٪٥	٪٥٠
البحيرة	٪١٧	٪٩	٪١٢	٪١٣	٪٥	٪٤١
الدقهلية	٪٩	٪١١	٪١٥	٪٢١	٪١٢	٪٤١
الاسماعيلية	٪١٣	٪٩	٪٦	٪٢٧	٪٣	٪٣٩
بورسعيد	٪١٢	٪١٧	٪٩	٪١٤	٪١٩	٪٢٩
شمال سيناء	٪١٣	صفر٪	٪٩	٪١١	صفر	٪٦١
جنوب سيناء	٪١٤	صفر٪	٪١٥	٪٧	٪٣	٪٦٧
مرسي مطروح	٪٢٠	٪١٤	٪٩	٪١٥	٪٥	٪٤٣
بني سويف	٪١٩	٪١١	٪٣	٪١٥	٪٣	٪٣٠
الفيوم	٪١٧	٪١٣	٪٢٢	٪١٣	٪٩	٪٢٩
السويس	٪١٦	٪٨	٪١٩	٪٢٠	٪٤	٪٣٣
دمياط	٪٧	٪٥	٪١٩	٪٢١	٪١٣	٪٤٢
كفر الشيخ	٪٦	٪٧	٪١٢	٪٢٢	٪٢١	٪٣١
الغربية	٪٩	٪٧	٪١٣	٪١٨	٪٩	٪٤٦
الوادى الجديد	٪١١	٪٣	٪١١	٪١٥	صفر٪	٪٥٢
البحر الاحمر	٪٩	٪٥	٪١٩	٪٢١	صفر٪	٪٤٥
الإجمالى	٪١١,٩٦	٪٧,٧	٪١٢,٧٧	١٦,٩	٪٨,٢	٪٤٢,٤٧



نتائج الاستطلاع:

اولا : حظي التيار القومي العربي علي تأييد ١١,٩٦٪ من اجمالي العينة علي مستوي الجمهورية وكانت اكثر المحافظات تأييدا لهذا التيار محافظة مرسي مطروح بنسبة ٢٠٪ ثم بني سويف ١٩٪ ثم محافظتي الجيزة والفيوم ولكل منهما ١٧٪ ثم محافظة السويس بنسبة تأييد ١٦٪ ثم محافظتي اسوان وسوهاج ولكل منهما ١٥٪.

ومن ناحية اخري كانت اقل المحافظات تأييدا لهذا التيار هي محافظة كفر الشيخ بنسبة ٦٪ ثم محافظات دمياط والجيزة والمنيا بنسبة ٧٪ وهكذا ينتشر انصار هذا التيار في كل المحافظات.

ثانيا : حظي التيار اليساري الاشتراكي ومن ثم القوي السياسية المعبرة عنه علي تأييد ٧,٧٪ من اجمالي العينة علي مستوي الجمهورية وكانت اكثر المحافظات المصرية تأييدا لهذا التيار محافظة بورسعيد ١٧٪ يليها محافظة القليوبية بنسبة ١٥٪ ثم محافظة مرسي مطروح بنسبة ١٤٪ ثم الفيوم بنسبة ١٣٪ ثم الشرقية بنسبة ١٢٪ وكانت اقل المحافظات تأييدا لهذا التيار محافظتي شمال وجنوب سيناء اذ لم يؤيد احد فيها هذا التيار ثم محافظات الوادي الجديد والمنوفية والاسكندرية بنسبة ٣٪.

ثالثا : حظي التيار الناصري والقوي السياسية المعبرة عنه علي تأييد ١٢,٧٧٪ من اجمالي العينة الممثلة للجمهورية وكانت اكثر المحافظات تأييدا لهذا التيار محافظة اسيوط بنسبة تأييد ٢٣٪ ثم محافظة بني سويف بنسبة تأييد ٢٢٪ ثم محافظة البحر الأحمر بنسبة ٢٠٪ ثم محافظات الفيوم والسويس والوادي الجديد بنسبة ١٩٪ لكل منهما اما اقل المحافظات تأييدا لهذا التيار فكانت محافظة مرسي مطروح بنسبة ٣٪ ثم محافظتي الدقهلية والاسكندرية بنسبة ٦٪.

رابعا : حظي التيار الاسلامي شكل عام علي تأييد ١٦,٩٪ من اجمالي العينة علي مستوي الجمهورية وكانت اكثر المحافظات تأييدا لهذا التيار محافظة الاسكندرية بنسبة ٢٨٪ يليها محافظة الاسماعيلية بنسبة ٢٧٪ يليها محافظة القاهرة بنسبة ٢٥٪ ثم محافظة كفر الشيخ بنسبة ٢٢٪ يليها محافظة دمياط والبحر الاحمر والدقهلية بنسبة تأييد ٢١٪ وكانت اقل المحافظات تأييدا للتيار الاسلامي هى محافظة جنوب سيناء بنسبة ٧٪ ثم شمال سيناء بنسبة ١١٪ ثم محافظات قنا بنسبة ١٢٪.



خامسا : حظي التيار الليبرالي ومن ثم القوي السياسية المؤيدة له علي تأييد ٨,٢٪ من اجمالي العينة المستطلع اراؤها علي مستوي الجمهورية، فكانت اكثر المحافظات تأييدا لهذا التيار هي محافظة كفر الشيخ بنسبة ٢١٪ ثم محافظات بورسعيد واسيوط بنسبة ١٩٪ لكل منهما، ثم محافظة الاسكندرية بنسبة ١٧٪ وكانت اقل المحافظات تأييدا لهذا التيار هى محافظات شمال سيناء والبحر الاحمر والوادي الجديد حيث لم يؤيد اي من المستطلع اراؤهم في هذه المحافظات هذا التيار. وجاء بعدها من حيث الترتيب محافظات الاسماعيلية وجنوب سيناء وبني سويف بنسبة ٣٪لكل منها.

سادسا : حظي الحزب الوطني الديمقراطي باعتباره تيارا سياسيا كبيرا علي تأييد ٤٢,٤٧٪ من اجمالى المستطلع اراؤهم علي مستوي الجمهورية، وكانت اكثر المحافظات تأييدا لهذا التيار محافظة جنوب سيناء بنسبة ٦٧٪ ثم محافظة شمال سيناء بنسبة ٦١٪ ثم محافظة الجيزة ٥٣٪ ثم الوادي الجديد بنسبة ٥٢٪، ثم محافظة الشرقية بنسبة ٥٢٪ و كانت اقل المحافظات تأييدا محافظة اسيوط بنسبة ٢٤٪ ثم محافظتي بورسعيد والفيوم ولكل منهما ٢٩٪ ثم محافظة بني سويف بنسبة ٣٠٪.

سابعا : يلاحظ ان اكثر التيارات السياسية من حيث تأييد الشارع السياسي المصري هو تيار الحزب الوطني الديمقراطي بنسبة ٤٢,٤٧٪ ويليه من حيث الترتيب التيار الاسلامي بنسبة تأييد ١٦,٩٪ ثم التيار الناصري بنسبة ١١,٩٦٪ فالتيار القومي العربي بنسبة ١٢,٧٧٪ ثم التيار الليبرالي بنسبة ٨,٢٪، ثم اليساري الاشتراكي بنسبة ٧,٧٪،، والاخير هو أقل التيارات السياسية من حيث تأييد الشارع السياسي المصري وفق هذا الاستطلاع.

وفي حالة توحيد صفوف التيارين القومي العربي والناصري من المتوقع ان يصبح القوة السياسية الثانية من حيث التأييد في الشارع السياسي المصري بنسبة لاتقل عن ٢٤,٧٣٪.

ثامنا : يوضح هذا الاستطلاع أيضا أنه في حالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة بالقائمة النسبية لن تحصل هذه القوي السياسية المصرية الا علي نسب متقاربة مع ماتم رصده في هذا الاستطلاع وهذا يؤكد ان المخاوف من التيار الاسلامي مخاوف وهمية وهواجس يتم تضخيمها وبعيدة عن الواقع وانه في الحالة المصرية وفي ظل عملية ديمقراطية كاملة لن يحظي هذا التيار إلا علي هذه النسبة وربما اكثر قليلا،

ولكنه لن يكون القوة السياسية الأولي في المجتمع المصري علي الاقل خلال العشر سنوات القادمة.
اما السؤال الثاني من الاستطلاع ومفاده: كيف تري وتقيم لغة الخطاب السياسي لدي كل من القوي السياسية المصرية الست ، فهل تستجيب لطموحات المواطنين وقريبة منهم ام لا تستجيب لطموحاتهم وبعيدة عنهم ؟ حيث تم استطلاع رأي العينة حول خطاب كل قوة سياسية، علي حدة أم لا؟

اولا: فيما يتعلق بخطاب التيار الليبرالي السياسي والاعلامي رأي ١٥٪ وتعكس نتائج الاستطلاع الملاحظات التالية حول انه خطاب واضح ويستجيب لطموحاتهم وقريب منهم ويتفهمونه بينما رأي ٨٥٪ ان هذا الخطاب بعيد عن ا هتماماتهم وغير واضح ويتسم بالطابع الاكاديمي وغير مفهوم بالنسبة لهم، ولايستجيب لطموحاتهم السياسية والفكرية. بينما رأي ٥٥٪ أن حول الخطاب الاعلامي والسياسي للتيار القومي العربي هو خطاب واضح ومفهوم مقبول بالنسبة لهم ويلبي طموحاتهم السياسية والفكرية بينما وصفه ٤٥٪ منهم بانه خطاب غير واضح ولا يلبي طموحاتهم رغم تفهمهم له وان مقتضيات العصر والمرحلة الحالية بمتغيراتها تجاوزته بمراحل.

اما الخطاب الناصري فقد انقسمت العينة بشأنه الي فريقين: الاول ويضم ٦٥٪ رأوا انه خطاب واضح ومفهوم الا انه غير مقبول بالنسبة لهم لانه لايلبي طموحاتهم ورغباتهم السياسية وان المرحلة الحالية غير مناسبة بقضاياها ومشكلاتها لهذا النوع من الخطاب الذي لايستطيع التعاطي مع هذه المشكلات. اما الفريق الثاني وهم ٣٥٪ فأكدوا انه خطاب منطقي وقريب من وجدانهم وطموحاتهم السياسية وانه مناسب جدا للمرحلة الراهنة بكل معطياتها.

اما فيما يتعلق بخطاب التيار الاسلامي والاعلامي فوصفه ٥٥٪ من حوله بأنه خطاب واضح ومنطقي ومفهوم ومقبول ويخاطب العقل كما يخاطب المشاعر الدينية والروحية، وانه يقدم الكثير من الحلول للمشكلات اليومية والقضايا العامة، وانه يلبي الكثير من طموحاتهم السياسية، في حين وصفه ٤٥٪ بأنه ذو لغة غير واضحة وغير مقبولة وبعيدة عن تطلعاتهم.

أما بالنسبة للخطاب الاعلامي والسياسي للتيار اليساري والاشتراكي فقد رأى ١٥٪ انه خطاب مفهوم وواضح وقريب من طموحاتهم وتطلعاتهم بينما اعتبره ٨٥٪ منه انه خطاب غير واضح ويسوده الطابع الاكاديمي وغير مفهوم ولايلبي طموحاتهم ولايقدم حلولا للمشكلات العامة.



اما فيما يتعلق بخطاب التيار الوطني فيراه ٥٤٪ ممن استطلعت اراؤهم بأنه خطاب واضح ومفهوم ويلبي طموحاتهم ويستجيب لحلول واقعية المشكلات العامة، بينما وصفه ٤٦٪ منهم بأنه خطاب اكاديمي غير مفهوم وغير واضح ولايلبي طموحاتهم.

ثانيا: يلاحظ من العرض السابق ان هناك فرقا الي حد ما بين تأييد المستطلعة اراؤهم للقوة السياسية موضوع الاستطلاع وتقييمهم لخطابها السياسي من حيث الوضوح والقبول، فالتيار الاسلامي الذي جاء فى المرتبة الثانية من حيث التأييد بنسبة ١٦،٩٪ من المستطلع ارائهم حظي علي تفهم ٦٥٪ له والذين وصفوه بانه خطاب واضح ويقدم الكثير من الحلول للمشكلات العامة ويلبي الكثير من طموحاتهم السياسية وبينما حظي تيار الحزب الوطني الديمقراطي علي تأييد الاغلبية من المستطلع اراؤهم ٤٢،٤٧٪ حظى خطابه السياسي والاعلامي علي تفهم ٥٤٪ من المستطلع اراؤهم حوله والذين وصفوه بأنه خطاب واقعي ويلبي طموحاتهم السياسية.

ثالثا: يلاحظ ان ترتيب القوى السياسية من حيث مقبولية خطابها السياسي والاعلامي من المستطلع اراؤهم كانت كالتالي: التيار الاسلامي بنسبة ٥٥٪، ثم التيار القومي العربي بنسبة ٥٥٪، ثم الحزب الوطني الديمقراطي بنسبة ٥٤٪، ثم التيار الناصري بنسبة ٣٥٪، ثم كل من التيار الليبرالي والتيار اليساري الاشتراكي ولكل منهما ١٥٪ من حيث تفهم العينة المستطلع اراؤها للخطاب الاعلامي والسياسي لهذه القوى من حيث الوضوح والمقبولية. ويلاحظ ايضا ان اقل التيارات السياسية المصرية من حيث تفهم الشارع السياسي المصري لخطابها الاعلامي والسياسي وكانت التيارات اليسارية الاشتراكية والليبرالية وهي اقلها ايضا من حيث التأييد.

اما فيما يتعلق بالسؤال الثالث وهو ماذا تطلب من مجلس الشعب القادم؟ وبتحليل اراء المستطلع اراؤهم نلاحظ مايلى :

اولا : حظيت قضية ضرورة ضمان رفع مستوي المعيشة للمواطنين علي نسبة تأييد ٩٠٪ ممن استطلعت ارائهم كما حظيت قضية مكافحة الفساد والواسطة والرشوة علي نسبة تأييد ٨٨٪ ممن استطلعت اراؤهم.

في حين حظيت قضية ضرورة وضع حلول عملية وواقعية وسريعة لمشكلة البطالة علي تأييد ٨٥٪ ممن استطلعت اراؤهم في العينة وهي نفسها النسبة التي منحوها لضرورة وضع سياسات عامة لتحسين التعليم ومواجهة مشكلة الدروس الخصوصية بحلول واقعية. كما حظيت قضية توفير مساكن لائقة للشباب ومنخفضة التكاليف علي دعم ٨٣٪ ممن استطلعت اراؤهم وهي نفسها النسبة التي منحوها لمسألة ضرورة تحسين الخدمات الصحية الحكومية المقدمة للمواطنين وتعميم مسألة التأمين الشامل علي كل المواطنين، في حين رأي ٧٥٪ ممن استطلعت اراؤهم ان من اولويات المجلس القادم حل مشكلة المواصلات العامة وتوفيرها كخدمة آمنة ورخيصة السعر ومريحة المواطنين. وطالب ٦٩٪ من العينة بضرورة استمرار الدعم الحكومي للطبقات الفقيرة ومحدودى الدخل وتحسين الصور التي يقدم من خلالها علي ان يصل بأى طريقة كانت لمستحقيه، وطالبت نفس النسبة بضرورة اهتمام الدولة بالاعانات الاجتماعية والمعاشات التي تقدمها للمواطنين والعمل علي زيادتها بالطرق المتوافرة وهكذا فقد حظيت القضايا الاقتصادية والاجتماعية أهمية خاصة لدى افراد العينة، وكموضوع أساسى للتشريعات المتوقعة لمجلس اشعب الجديد.

ثانيا: طالب ٧٦٪ من المستطلع اراؤهم بضرورة ترشيد الحكومة لعملية الخصخصة وان يكون من اولي الاولويات واهتمامات مجلس الشعب القادم بحث هذه المسألة وكيفية مراقبة اداء الحكومة في موضوع الخصخصة، علي ان يكون من اولويات المجلس ايضا منع خصخصة قناة السويس والسكك الحديدية والمواصلات العامة والتعليم والبريد.

كما طالبت نفس النسبة مجلس الشعب الجديد بأن يكون من اولوياته فتح المجال امام الاستثمارات المحلية الوطنية ومنحها مزايا تفضيلية تفوق المزايا التفضيلية للاستثمارات العربية والأجنبية لفتح الطريق امام المصريين لان ينشئوا شركات ومصانع ومزارع.. الخ كأحد الوسائل المهمة لتشجيع الاستثمارات وحل مشكلة البطالة.

ثالثا: طالب ٧٥٪ ممن استطلعت اراؤهم في هذا الاستطلاع بضرورة البدء فورا في اجراء اصلاحات دستورية واسعة وكبيرة تشمل الغاء قانون وحالة الطوارىء وكافة القوانين المقيدة للحريات السياسية وتعديل قانون ممارسة الحقوق السياسية وتغيير نظام الانتخابات الحالي الي نظام القائمة النسبية وتعديل قانون الاحزاب بحرية ودون قيود، وكذلك اعادة النظر في تعديل المادة ٧٦ من الدستور وبهدف احياء الحياة الحزبية التي اصيبت بالتقلص. وفي هذا الاطار طالب ٧٠٪ من المستطلع اراؤهم بضرورة تطبيق برنامج الرئيس مبارك وبرنامج الحزب الوطني الذي فاز به الرئيس مبارك في انتخابات الرئاسة وان يكون الشغل الشاغل لمجلس الشعب في ا لمرحلة القادمة حث الحكومة علي تطبيق البرنامج ومراقبة عملية التطبيق الكاملة لهذا البرنامج الهام في كل مجالاته.



كيف تم اجراء استطلاع؟

اجري الاستطلاع من خلال التليفون في اوساط عينة بلغت ١٣٧٠ مفردة باستخدام دليل التليفونات علي مستوي الجمهورية ومن مختلف المحافظات لتعبر عن مختلف الاتجاهات الوطنية كالتالي: القاهرة ٢٢ مفردة، الاسكندرية ١٠٠ مفردة و٥٠ مفردة لكل من اسيوط واسوان وقنا وسوهاج والمنيا والجيزة والشرقية والقليوبية والمنوفية، البحيرة، الدقهلية، الاسماعيلية، بورسعيد، بني سويف، الفيوم، السويس، دمياط، كفر الشيخ، الغربية، و٣٠ مفردة لكل من البحر الاحمر والوادي الجديد ومرسي مطروح و٢٠ مفردة لكل من شمال وجنوب سيناء.

استغرق اعداد الاستطلاع ١٨ يوما حيث تم تحديد صفحة خاصة لكل مفردة، وطرح علي الجميع ٣ اسئلة اولها: أي من التيارات السياسية المصرية تؤيد: القومي العربي ام اليساري الاشتراكي ام الناصري ام الاسلامي ام الليبرالي ام الوطني الديمقراطي، وذلك لقياس شعبية هذه التيارات ومقبولية افكارها في اوساط الجمهور.

والسؤال الثاني: كيف تقيم وتري لغة الخطاب السياسي لكل من القوي السياسية المصرية وهل تستجيب لطموحات المواطنين ام بعيدة عنهم؟

السؤال الثالث: ما الذي تطلبه من مجلس الشعب القادم؟

بداية لابد من التأكيد علي انه من العدد الاجمالي ١٣٧٠ مفردة لم يستجب ٨٧٠ مفردة لاجراء الاستطلاع بسبب بالخوف والتشكك والتوجس من الملاحقة الامنية رغم ما تم بذله من جهود كبير في شرح طبيعة الاستطلاع واهدافه للنشر الصحفي، وان الجهة التي ستنشره هي مؤسسة الاهرام والتي هدفها طرح هذه القضية للمناقشة من قبل الجماهير بشكل حقيقي، ومع التأكيد علي ان كل من شارك في ابداء رأيه لن يتم المساس به بأي شكل من الاشكال وان هذا الاستطلاع يتم بشكل سري للغاية وان زمن الخوف انتهي ولن يتكرر ورغم ذلك فإن ٨٧٠ مفردة أصرت علي عدم التعاون، أي ان العدد الاجمالي الذي استجاب لاستطلاع الرأى برغبته وبعد جهد قام به الباحث هو ٥٠٠ مفردة فقط اي ان الذين رفضوا المشاركة في الاستطلاع تصل نسبتهم من العدد الاجمالي ٦٣٫٥٪ مقابل مشاركة ٣٦٫٥٪ فقط، وهو مايعكس استمرار وجود نسبة كبيرة داخل المجتمع لازالت ترفض الخروج عن حالة السلبية السياسية لأسباب مختلفة. كما يعكس من ناحية أخرى أهمية الاستمرار في عملية الاصلاح ودفعها خاصة من خلال الغاء حالة وقانون الطوارىء و الخطاب الاعلامي والسياسي لمؤسسات الدولة في المرحلة القادمة علي هذا القطاع الواسع لحثهم علي المشاركة الفعالة في بناء المستقبل السياسي للوطن وهذا يتطلب توفير عناصر المصداقية والشفافية والمساءلة والرقابة والشرعية لكل الخطط السياسية وعلي كل المستويات السياسية في مؤسسات الدولة بدءا من الاجهزة الامنية ووصولا الي القيادة السياسية الاعلي كما ان هذه المشكلة تحتاج الي تضافر الجهود والمجتمع المدني وهيئاته المختلفة والاحزاب السياسية علي وجه خاص لتفعيل مشاركة المواطنين في الحياة السياسية.

وبقراءة تحليلية لما أسفر عنه الحوار مع الذين رفضوا المشاركة في الاستطلاع يلاحظ الباحث ان هؤلاء خشوا من التعبير عن رأيهم الذي بدت ملامحه في مربع المعارضة خوفا من الملاحقة الامنية واصروا علي عدم الاستجابة بسبب هذا الخوف وهذا يعني في حد ذاته ان اراءهم ليست في مصلحة الدولة ولاهي من النوع الذي يرضي الحزب الحاكم او «الحكومة» كما أصر بعضهم علي عدم الكلام تحت دعوي «واحنا مالنا» ياعمي مالناش دعوي بالامور دى.. ياعمي خلينا نعيش احنا ما بنتكلمش في السياسة، لو قلنا رأينا بصراحة مش حايعجبكم.. وهاتعملولنا مشاكل.. احنا مش ناقصين بلاوي،، وكلمات اخري من هذا القبيل تعبر عن التوجس والخوف والشك واللا مصداقية والتي تتطلب جهودا عديدة لمواجهتها لتفعيل المشاركة السياسية في المجتمع.

وفي استطلاع الرأي لم يطرح الباحث خيار ليس لي رأي وكذلك خيار لا اؤيد اي من التيارات السياسية حتي لا تكون وسيلة لهروب بعض المستطلع اراؤهم من التعبير عن الاجابة الحقيقية التي يعتقدونها.

جدول رقم (٣)

اجمالي المشاركين فى الاستطلاع

«العينة الكلية موزعة علي المحافظات»

الرقم	المحافظة	العينة الكلية	الرافضين	المشاركين	نسبة المشاركة
١	القاهرة	٢٠٠	١٦٥	٣٥	٪١٧,٥
٢	الجيزة	٥٠	٣٨	١٢	٪٢٤
٣	الاسكندرية	١٠٠	٦٥	٣٥	٪٣٥
٤	اسيوط	٥٠	٣٤	١٦	٪٣٢
٥	اسوان	٥٠	٣٩	١١	٪٢٢
٦	قنا	٥٠	٣٧	١٣	٪٢٦
٧	سوهاج	٥٠	٣٧	١٣	٪٢٦
٨	المنيا	٥٠	٣٦	١٤	٪٢٨
٩	الشرقية	٥٠	٣٣	١٧	٪٣٤
١٠	المنوفية	٥٠	٣٥	١٥	٪٣٠
١١	البحيرة	٥٠	٣١	١٩	٪٣٨
١٢	الدقهلية	٥٠	٢٩	٢١	٪٤٢
١٣	الاسماعلية	٥٠	٢٥	٢٥	٪٥٠
٤	بورسعيد	٥٠	٣١	١٩	٪٣٨
١٥	بني سويف	٥٠	٣٢	١٨	٪٣٦
١٦	الفيوم	٥٠	٢٩	٢١	٪٤٢
١٧	السويس	٥٠	٢٧	٢٣	٪٤٦
١٨	دمياط	٥٠	٢٥	٢٥	٪٥٠
١٩	كفر الشيخ	٥٠	٢٥	٢٥	٪٥٠
٢٠	الغربية	٥٠	٢١	٢٩	٪٥٨
٢١	القليوبية	٥٠	٢٠	٣٠	٪٦٠
٢٢	البحر الاحمر	٣٠	١٤	١٦	٪٥٣,٣
٢٣	الوادي الجديد	٣٠	١٥	١٥	٪٥٠
٢٤	مرسى مطروح	٣٠	١٧	١٣	٪٤٣,٣
٢٥	ش. سيناء	٢٠	٩	١١	٪٥٥
٢٦	ج. سيناء	٢٠	١١	٩	٪٤٥
الاجمالى		١٣٧٠	٨٧٠	٥٠٠	٪٣٦,٥



الفصل الثالث

قراءة فى البرامج الانتخابية

لاعتبارات عدة، ربما لم يحظ أي استحقاق انتخابي في مصر بنفس الأهمية والزخم اللذين تبدو عليهما انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥، لأنها أولا، تأتي في خضم مرحلة انتقالية حبلى بكثير من التحديات التي سوف تحكم طبيعة تعاطي مجلس الشعب في ثوبه الجديد مع عملية التطور السياسي في مصر. ولأنها ثانيا، تشهد ظواهر جديدة مثل الصناديق الزجاجية ومشاركة منظمات المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات. ولأنها ثالثا وأخيرا، تتسم بتنوع القوى السياسة المشاركة فيها التي وصل عددها إلى ٢٣ قوة، رشحت ٥٤١٠ مرشحا على قوائمها.

أولا: قراءة في الهياكل والأبنية

من هنا تنبع أهمية قراءة البرامج الانتخابية التي طرحتها الأحزاب والقوى السياسية المشاركة في الانتخابات، حيث تتيح فرصة المقارنة بين ما تطرحه هذه القوى السياسية من سياسات وآليات وتبيان مدى الاختلاف بينها، وهو الأمر الذي يتيح بدوره الكشف عن أهم محاور التمايز والتباين بين هذه البرامج، وتبيان إلى أي مدى قدمت هذه القوى بدائل وآليات لحل المشكلات العالقة التي يعاني منها المجتمع، على افتراض أن البرنامج الذي يطرحه أي منها في الانتخابات يعبر عن التوجه الحقيقي الذي ينتهجه وعن السياسة التي سوف يتبناها في حالة وصوله إلى الحكم، فالبرنامج هو خلاصة الأجندة أو جدول الأعمال الذي يرغب الحزب في تقديم نفسه من خلاله إلى الساحة السياسية وجمهور الناخبين.
وقبل انطلاق المرحلة الأولى من الانتخابات بدأ مرشحو هذه القوى أنشطة اتصالية عدة من أجل الحصول على أصوات الناخبين في الدوائر الانتخابية المختلفة، هذه الأنشطة الهدف منها هو إمداد جمهور الناخبين بالمعلومات الأساسية عن الجديد الذي يمكن أن يقدمه المرشح في حالة فوزه في الانتخابات، ومحاولة التأثير فيهم بكل الوسائل والإمكانات المتاحة وذلك بهدف الحصول على أصوات الناخبين والفوز بمقعد في مجلس الشعب.
ويستخدم المرشحون وسائل مختلفة لتوصيل رسالتهم إلى جمهور الناخبين مراعين في ذلك اعتبارات عدة ترتكز على الإمكانات المتاحة للمرشح وظروف الدائرة الانتخابية وطبيعة الجمهور المستهدف والمشكلات التي تواجه الدائرة. وتتنوع وسائل الاتصال بالناخبين ما بين وسائل الاتصال الشخصي مثل عقد لقاءات صحفية وجماهيرية أو لصق يافطات تحمل صور المرشح وبرنامجه، أو تخصيص موقع إلكتروني على الشبكة الدولية للمعلومات يتم فيه توصيل رسالة المرشح إلى الجمهور المستهدف، أو تعبئة شرائط كاسيت تحتوي على السيرة الذاتية للمرشح وعلى برنامجه الانتخابي، ووسائل الاتصال الجماعي التي غالبا ما تستخدمها الأحزاب والقوى السياسية المشاركة في الانتخابات وأهمها عقد مؤتمرات عامة للحزب أو نشر البرنامج الخاص بالأحزاب في وسائل الإعلام أو على الموقع الإليكتروني الخاص بالحزب على الشبكة الدولية للمعلومات.
قراءة البرامج الانتخابية التي طرحتها الأحزاب والقوى السياسية المشاركة في انتخابات مجلس الشعب تكشف عن ملاحظات عدة هي:
أن هذه القوى حاولت من خلال برامجها الانتخابية القيام بمهمة التجنيد السياسي من خلال انتهاج سياسة تجميع مصالح المواطنين في بوتقة واحدة، وهو ما يعني أن البرامج الانتخابية تقوم بالوظيفة التي كانت الأيديولوجيا تقوم بها في الماضي.
أن البرامج الانتخابية لهذه القوى ركزت في مجملها على طرح آليات بديلة للسياسة التي تنتهجها الحكومة لتنفيذ طروحاتها (اقتصاديا، واجتماعيا، وسياسيا، وثقافيا)، بمعنى أن البرامج أصبحت بمثابة الآلية التي استخدمتها الأحزاب والقوى السياسية لتشكل بديلا للنظام وسياسة الحكم. وفي مقابل ذلك، استند برنامج الحزب الوطني الحاكم على الإنجازات التي حققتها حكومته خلال فترة توليها السلطة على الأصعدة كافة،، إضافة إلى السياسات التي سوف تلتزم بها الحكومة خلال الفترة التالية على إجراء الانتخابات.
مثلت البرامج الانتخابية ترجمة حية للتطورات والمشكلات التي يواجهها المجتمع، حيث حرصت كافة القوى المشاركة في الانتخابات على طرح بدائل وآليات التفاعل مع مثل هذه المشكلات، ومن ثم بدت هذه البرامج مرآة عاكسة لطبيعة التطورات والظروف التي تمر بها البلاد والتي تتأثر في الغالب بالبيئة المحيطة بها.

لذلك تمثل البرامج الانتخابية إحدى الآليات التى يعتمد عليها الناخب فى تبيان وتقييم مدى قدرة الحزب على تنفيذ الطروحات التى ضمنها داخل برنامجه.
وثمة مؤشرات عدة يمكن اعتبارها معايير أو محددات أساسية للمقارنة بين البرامج الانتخابية أهمها: حجم البرنامج الانتخابى، درجة شموليته، أسلوب توصيله إلى الناخب وإعلامه به، سمات البرنامج من ناحية الاستمرارية والتغير، مدى اتصافه بالجمود أو بالمرونة، ومدى الاستناد إلى مرجعية أيديولوجية، ومدى غلبة الصفة النقدية عليه، ومدى وضع البرنامج لأهداف محددة بدقة، والوزن النسبى للقضايا التى يشملها البرنامج الانتخابى، ومدى اهتمامه بالسياسة الداخلية والخارجية، وأخيرا مدى تقديم البرنامج الانتخابى لوسائل وآليات تحقق أهدافه.

١- البرامج الانتخابية .. شكلا ومضمونا

مقارنة البرامج الانتخابية التى طرحتها الأحزاب والقوى السياسية المصرية خلال انتخابات الدورة الحالية لمجلس الشعب تكشف أن هذه البرامج تشابكت فى أحيان وتقاطعت فى أحيان أخرى، على خلفية تباين الإطار الفكرى الذى يحكم تفاعلات القوى السياسية التى طرحت هذه البرامج، واختلاف توجهات الأعضاء المنتمين لها وهى التوجهات التى تؤثر فى المقام الأول على البرنامج الذى يطرحه أى حزب يقرر المشاركة فى الانتخابات، إلى جانب أن هذه التباينات تمثل حصيلة تفاعل القوى السياسية المختلفة مع البيئتين الداخلية والخارجية، الأمر الذى يمكن إبرازه فى الآتى:
تميزت الشعارات التى أطلقتها الأحزاب والقوى المشاركة على برامجها الانتخابية التى تقدمت بها فى الانتخابات بالتبسيط والاختصار إلى أقصى حد بشكل يصعب معه التمييز بينها أو كشف توجهها الأيديولوجى، وذلك بالرغم من المحاولات المتكررة التى بذلتها القوى السياسية لتقديم شعارات تعبر عن مضمون برنامج الحزب وتوجهاته، وهو ما نلاحظه فى الشعارات الانتخابية للحزب الوطنى الديمقراطى " الفكر الجديد والعبور للمستقبل"، وشعار حزب الغد "الأمل فى التغيير"، وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى " برنامج للتغيير السياسى والاقتصادى والاجتماعى"، والجبهة الوطنية للتغيير" طريقنا للخلاص"، والأخوان المسلمين " الإسلام هو الحل".



اتسمت معظم البرامج الانتخابية بطابع الشمولية، بمعنى أن القوى والأحزاب السياسية المشاركة فى الانتخابات قامت بتضمين معظم القضايا والمشكلات التى يواجهها المواطن المصرى فى المجالات الحياتية المختلفة سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية، وتبيان أسبابها وسبل القضاء عليها. طابع الشمولية الذى ميز البرامج الانتخابية كان الهدف منه هو جذب اهتمام المواطنين، والحصول على أصوات الناخبين للفوز فى الانتخابات.
البرنامج الذى طرحه الحزب الوطنى الديمقراطى، كان الأكبر من حيث شموله لمجالات وأهداف كثيرة، وآليات عدة لتحقيقها، وقد استمد عناصره من البرنامج الانتخابى للرئيس حسنى مبارك الذى تقدم به فى الانتخابات الرئاسية، والملاحظ فى هذا البرنامج أن ثمة تغييرا ملموسا فى لغة الخطاب الموجه فى الأساس إلى المواطن العادى، حيث تراجعت الصبغة الأكاديمية الجامدة التى كانت طاغية على خطاب الحزب الوطنى الديمقراطى خلال الاستحقاقات الانتخابية السابقة، ومثلت الانتخابات الرئاسية، ومن بعدها انتخابات مجلس الشعب الحالية تدشينا لإضفاء صبغة أكثر مرونة تستطيع مخاطبة المواطن العادى ومس تطلعاته واحتياجاته.
لقد كان الهدف هو مخاطبة المجتمع بكل فئاته، كل وفقا لاحتياجاته. ولذا توسعت اهتمامات برنامج الحزب الوطنى لتشمل المجالات كافة، والتى تم تقسيمها إلى أربعة أقسام سماها الحزب " تعهدات" حددت الآليات المناسبة لحل المشكلات اليومية للمجتمع المصرى.
أما برنامج جماعة الأخوان المسلمين، فيتسم بدوره بالشمولية من خلال تعرضه لكافة مجالات وقضايا الشأن العام، كما أن ثمة تغييرا طال الخطاب العام للإخوان، وبدا ذلك جليا فى طرح برنامج محدد التزموا فيه بالحريات العامة والقيم الديمقراطية، ودعم المجتمع المدنى، والتمسك بإقامة نظام جمهورى ديمقراطى، لكن فى إطار إسلامى. هذا الربط كشف اللغة المرتبكة والهيكلية المشوشة، أرجعها البعض إلى إسناد مهمة كتابة البرنامج لعدد من الأشخاص المختلفين فى المهنة والتوجه، وكان من نتيجة ذلك أن بدت لغة البرنامج مصاغة بأساليب مختلفة، إضافة إلى أن عملية تحريره لم تحظ باهتمام كافى.

البرنامج يغلف كل طروحاته بإطار إسلامى، حيث يحاول الربط بين الآليات الديمقراطية التى أعلن التزامه بها وبين المرجعية الإسلامية دون تحديد بنية منطقية متماسكة للجمع بين الفكرتين، فيصف الدولة التى يريدها بأنها دولة مدنية قامت لتنفيذ الشريعة وإقامة حدود الله أى أنها دولة مدنية من حيث الشكل ودينية من حيث المضمون. هذا التخبط بدا جليا فى تصور البرنامج لمحددات النظام البرلمانى الذى يتبناه، حيث يفرد البرنامج صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية خصوصا فيما يتعلق بالمجالات الاستراتيجية كالدفاع والأمن القومى والسياسة الخارجية، فيما يحصر صلاحيات رئيس الوزراء فى مهام تنموية فى مجالات الصناعة والزراعة والتجارة. هذه المحددات تبدو متناقضة مع المحددات القانونية المتعارف عليها للنظام البرلمانى الذى يعطى صلاحيات واسعة لرئيس الوزراء الذى يكون فى الغالب زعيم الحزب الفائز بأغلبية مقاعد البرلمان، فيما يكون منصب رئيس الجمهورية رمزيا.

أما برنامج حزب التجمع فيبدو ملتزما بالإطار الأيديولوجى للحزب، حيث أعلن بداية عمله على تحقيق الاشتراكية "التى ستنهض على أعمق معنى للعدالة والمساواة والحرية والكرامة الإنسانية"، ويبدا أن ثمة حرصا من جانب الحزب على ترتيب وتنسيق بنود برنامجه بحيث لا تتجاوز الإطار الأيديولوجى ومقتضياته خصوصا فيما يتعلق بالنظام السياسى والاقتصادى. وربما يفسر ذلك سبب طغيان طابع الذاتية فى كثير من بنود البرنامج، بتأكيده على تفرده فى طرح الآليات المناسبة للمشكلات المعاصرة التى يواجهها المجتمع المصرى.

أما برنامج الجبهة الوطنية للتغيير فقد تميز بالتركيز الشديد والعمومية التى بدت فى تناوله للقضايا المطروحة، ويبدو ذلك منطقيا فى ضوء عاملين: العامل الأول، يتمثل فى الصعوبة التى شهدتها عملية الاتفاق التى جرت بين القوى السياسية المنضمة للجبهة، التى تبدو توجهاتها متقاطعة فى أحيان ومتشابكة فى أحيان أخرى. فيما يتعلق العامل الثانى بصدور قوائم وبرامج انتخابية لهذه القوى السياسية منفردة وعلى رأسها حزبى الوفد والتجمع، وهى ظاهرة فسرها الدكتور رفعت السعيد رئيس حزب التجمع بقوله أن "من حق كل حزب من الأحزاب التى تشكل تحالف قوى المعارضة أن يرشح أحد أعضائه فى نفس الدائرة التى توجد فيها قائمة التحالف فى حالة حدوث تصادم بينه وبين هذه القائمة".



هذان العاملان دفعا الجبهة إلى التركيز فى برنامجها الانتخابى على القضايا التى تمثل قاسما مشتركا بين القوى السياسية المنضمة لها، فيما تجنبت الدخول فى تفاصيل تحاشيا لحدوث خلاف على خلفية الفرز الواضح بين مواقف وتوجهات القوى المنضوية تحت لواء الجبهة. بمعنى آخر يمكن القول أن القوى المنضمة للجبهة اتفقت على قضايا عدة تشكل ثوابت فيما بينها وربما كانت الحافز الأساسى لتكوين الجبهة، لكنها اختلفت حول آليات التعاطى مع هذه القضايا وسبل حلها.

بينما اتسم البرنامج الانتخابى لحزب الوفد بالتركيز الشديد، حيث حدد بنوده فى شكل ملامح أساسية للخطاب العام للحزب، تتسم بالتنسيق والترتيب، حيث يعلن بداية التزامه بالنظام البرلمانى الذى يكون فيه رئيس الجمهورية يحكم ولا يملك، والذى تقترن فيه السلطة بالمسئولية، وجاءت كافة البنود التالية متناسقة مع التوجه العام للحزب.

٢- السمات الهيكلية للبرامج الانتخابية

من خلال مقارنة البرامج التى طرحتها الأحزاب والقوى السياسية المشاركة فى الانتخابات من حيث الحجم، يتضح أن برنامج الحزب الوطنى الديمقراطى يأتى فى المرتبة الأولى، حيث اشتمل على محاور أساسية أربع شملت معظم المجالات التى تحظى باهتمام المواطنين: التعهد الأول، مس المشكلة الأساسية التى تركزت عليها معظم البرامج الانتخابية وهى مشكلة البطالة، والملاحظ فى هذا السياق توسع البرنامج فى تناول آليات حل مشكلة البطالة لدرجة تصل إلى حد التفصيل المفرط والإسهاب، وأهمها: تقديم قروض للمشروعات الصغيرة، حيث أعلن البرنامج أن الحزب سوف ٦٠ ألف قرض صغير سنويا، وقروض متوسطة للمشروعات المتوسطة (تصل طبقا للبرنامج إلى حوالى ٢٠٠٠ مشروع متوسط سنويا) ، إلى جانب بناء ١٠٠٠ مصنع جديد، وتطوير الاستثمارات القديمة، وتوفير ٧٠٠ ألف فدان حيازات للشباب، و٣٠٠ ألف فدان حيازات كبيرة للمستثمرين الأكبر.

التعهد الثانى، يتعلق بتحسين مستوى الحياة لكل المصريين، من خلال حل مشكلات الدخول والمعاشات، ورفع المرتبات، وتنظيم القطاعات غير المنظمة، وتطوير المعاشات وطرح بدائل جديدة لها، وزيادة عدد المدارس وخصوصا الفنية وتطوير التعليم، وتوفير الرعاية الصحية والتأمين الصحى لكل مواطن، وإنشاء نصف مليون وحدة سكنية.. الخ.
ويتصل التعهد الثالث، بتعزيز الحريات العامة والديمقراطية من خلال توسيع حق المواطن فى المشاركة، وتقوية دور المحليات وزيادة سلطات البرلمان، وتفعيل المشاركة السياسة للمرأة، ودعم استقلال القضاء. أما التعهد الرابع فركز على السياسة الخارجية. حيث أسهب البرنامج فى شرح أسلوب التعاطى مع التطورات الخارجية وتفعيل العلاقات مع العالم الخارجى.

جدول رقم (٤)

ترتيب القوى السياسية حسب القضايا المتضمنة فى البرنامج الانتخابى

القوى السياسية	عدد القضايا
الغد	٣
الوفد	١١
التجمع	١٢
الجبهة الوطنية للتغير	٢٠
الأخوان	٢٢
الوطنى	٣٤

ويأتى فى المرتبة الثانية برنامج الأخوان المسلمين، حيث اشتمل على ثلاث محاور تضمنت بدورها كافة قضايا الشأن العام. المحور الأول، أطلق عليه محور النهضة، ويلتزم فيه البرنامج بالحريات العامة مثل حق المشاركة وحق التعبير، وحق الترشيح والانتخاب للمرأة، والحق فى التعليم والحصول على مستوى معيشى أفضل. أما المحور الثانى، فيتعلق بالتنمية، وقد أفرد لها البرنامج مساحة واسعة شملت الميادين كافة. فيما يتصل المحور الثالث بقضية الإصلاح، وفيه يعلن البرنامج التزامه بالمقومات التى توفر إقامة دولة مدنية ديمقراطية فى إطار إسلامى. ورغم أنه أسهب فى تناوله للمرجعية الإسلامية، إلا أن معالجته للعلاقة بينها وبين الآليات الديمقراطية تتسم بالابتسار والاختصار إلى أقصى حد.
ويأتى حزب التجمع فى المرتبة الثالثة من حيث الحجم، حيث حصر برنامجه فى ١٢ نقطة رئيسية، شملت رؤيته للأزمة الحالية التى تواجهها مصر، والتى ركز خلالها على الأسباب الداخلية فى الأساس، وسبل مواجهتها، ثم رؤيته للإصلاح السياسى، ويعود مرة أخرى للمشكلات ذات الطابع الاقتصادى، ويلتزم من هذه اللحظة بالترتيب المنطقى، حيث تناول سبل إيجاد حلول عاجلة لثالوث البطالة والفقر والغلاء، والتصدى للفساد، وتوفير الخدمات الأساسية بجودة وأسعار مناسبة، وحماية الحقوق المستقرة والعدالة الاجتماعية لفئات الشعب، والتنمية الشاملة المستقرة بالاعتماد على النفس، والتجديد الثقافى، وحماية الوحدة الوطنية، واستعادة التضامن العربى وتحقيق تنمية تكاملية عربية، وسبل توثيق العلاقات مع العالم الخارجى.

تأتى بعد ذلك الجبهة الوطنية من أجل التغيير الذى انقسم برنامجها إلى عشرين نقطة، مثلت قواسم مشتركة بين كافة القوى السياسية المنضمة للجبهة، أو بمعنى أدق كانت برنامجا ملخصا لبرامج هذه القوى، وهى: حكم الشعب والتغيير السياسى والقضائى والدستورى، وتحقيق استقلالية السلطة القضائية، وإلغاء حالة الطوارئ، وتوفير ضمانات الانتخابات الحرة النزيهة على أساس القائمة النسبية، وضمان الحريات العامة، ورفع يد السلطة عن النقابات المهنية والعمالية، وتوسيع نطاق المشاركة، والحفاظ على المكاسب المادية للعمال والفلاحين، والحفاظ على قطاع عام قوى، ووضع برنامج عملى لمواجهة مشكلة البطالة، والحد من الفقر، والتصدى للفساد، وتحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين فى كافة الحقوق، والاهتمام بالطلاب والشباب، ودعم وتطوير الثقافة، ودعم الوحدة الوطنية والمساواة التامة، واستعادة التضامن العربى، وبناء موقف عربى مشترك، وتوثيق التعاون مع دول الجوار.
يأتى بعد ذلك برنامجا حزبى الوفد والغد، وقد اكتفى برنامج حزب الوفد بعرض التوجه العام للحزب فى قضايا الشأن العام، ولذا انحصر برنامجه فى ١١ نقطة تناولت رؤيته لكيفية إقامة نظام برلمانى فعال فى مصر، والآليات المناسبة لتحقيق ذلك. أما حزب الغد فقد اتسم برنامجه بالاختصار الشديد، حيث ركز على ثلاث نقاط رئيسية مع تبيان آليات تنفيذها، وهى: حل مشكلة البطالة والفقر والتعليم والصحة، وآليات القضاء على البيروقراطية، وآليات بناء اقتصاد قوى.
وفيما يتعلق بأسلوب تقديم البرنامج الانتخابى، فقد اختلفت القوى السياسية المشاركة فى الانتخابات فى هذا الصدد حيث اعتمد بعضها على نشر البرنامج الخاص به فى الجرائد الناطقة باسمه، مثل الحزب الوطنى الديمقراطى، وحزب الوفد، وحزب التجمع، وحزب الغد، وحزب الأحرار، كما اعتمدت معظم القوى المشاركة على المؤتمرات الجماهيرية التى عقدتها فى مختلف الدوائر الانتخابية وجاء على رأسها الحزب الوطنى الديمقراطى وجماعة الأخوان المسلمين.

٣- السمات الموضوعية للبرامج الانتخابية

المقارنة بين البرامج الانتخابية تتيح فرصة التعرف على رؤية الأحزاب والقوى السياسية المختلفة لقضية الاستمرار والتغيير، كما تتيح فرصة تقييم مدى التوازن والتحيز فى النقد الذى تحمله البرامج الانتخابية للواقع الموجود.
النقطة الأهم فى هذا السياق مفادها أن الظروف والمشكلات التى تواجه المجتمع المصرى، أدت فى النهاية إلى طغيان الطابع النقدى على البرامج الانتخابية التى قدمتها القوى المشاركة فى الانتخابات، فباستثناء برنامج الحزب الوطنى الذى ركز بالطبع على شرح إنجازات الحكومة فى الفترة الماضية وتناول آليات معالجة المشكلات القائمة، كان الطابع النقدى طاغيا على البرامج الانتخابية للقوى الأخرى التى ركزت على شرح وانتقاد الأوضاع والمشكلات القائمة وعلى طرح الآليات التى تتناسب مع التوجه العام لكل قوة على حدة. ولذا كانت قضية التغيير قاسما مشتركا فى برامج القوى المشاركة، التى ضمنتها فى شعاراتها الانتخابية مثل حزب التجمع "برنامج للتغيير السياسى والاقتصادى والاجتماعى"، والجبهة الوطنية للتغيير، وحزب الغد "الأمل فى التغيير"، فيما ضمنت بعض القوى الأخرى قضية التغيير ضمن برنامجها الانتخابى مثل حزب الوفد وجماعة الأخوان المسلمين.

ثانيا: البرامج الانتخابية: قراءة في القضايا

١- قضايا الإصلاح السياسي: مرحلة أخرى من الإصلاح الدستوري

انعكست حالة الحراك السياسي غير المسبوق الذى تعيشه مصر خلال المرحلة الحالية على البرامج الانتخابية التى خاضت بها القوى السياسية العملية الانتخابية . فقد كانت قضية الإصلاح السياسي محور تركيز كافة هذه القوى السياسية، واحتلت مقدمة أولويات برامج القوى المعارضة، أما فيما يتعلق ببرنامج الحزب الحاكم، فإنه وعلى الرغم من تركيزه على هذه القضية، شانه في ذلك شأن برامج قوى المعارضة، فإنها لم تكن في مقدمة أولوياته، حيث أن القضايا الاقتصادية والاجتماعية احتلت المرتبة

الأولى، وفى سياق التركيز من قبل برامج القوى المعارضة على قضية الإصلاح السياسي، فإنها أعطت أهمية قصوى لإنهاء الحكم السلطوى وضرورة الانتقال الديمقراطى.
وتنوعت قضايا الإصلاح السياسي في البرامج الانتخابية بشكل كبير، وبعض القوى جاءت طروحاتها غامضة وتتسم بالطابع غير المحدد بصدد هذه القضايا، فيما طرح البعض الآخر، آليات محددة لعلاج المشكلات الخاصة بهذا الإصلاح.وسوف يتم التعرض فيما يلى لأهم القضايا ذات الصلة بعملية الإصلاح السياسي، وموقف برامج القوى المختلفة منها :

● طبيعة النظام السياسي والعلاقة بين السلطات

يعانى النظام السياسى المصرى من هيمنة واضحة للسلطة التنفيذية على باقى السلطات، كما يعانى أيضا من مشكلة عدم الفصل بين السلطات، ولذلك كان من الطبيعى أن تكون هذه القضية محور اهتمام برامج القوى المشاركة فى العملية الانتخابية، وفى هذا السياق، فقد جاء ببرنامج الحزب الوطنى ما نصه " يتبنى برنامج الحزب الوطنى التعديلات الدستورية التى تستهدف تقوية دور البرلمان وزيادة سلطاته كى يقوم بالدور المأمول منه .. هدف برنامج الحزب أيضاً هو تبنى التعديلات فى الدستور التى تزيد من سلطات مجلس الوزراء وتعطيه مساحة أكبر كى يشترك مع رئيس الجمهورية - باعتباره رئيس السلطة التنفيذية - فى ممارسة اختصاصات تنفيذية " .
وعلى هذا النحو، لم يتطرق برنامج الحزب إلى تبنى آليات محددة وفعالة لتحقيق التوازن بين السلطات والفصل بينها، وهو ما جاء بشكل محدد فى برامج القوى الأخرى التى شاركت فى الانتخابات .
فقد دعا برنامج " الجبهة الوطنية للتغيير " إلى إجراء تعديل دستوري شامل " ينقل مصر من نظام الحكم الفردي الاستبدادي القائم إلي جمهورية برلمانية ديمقراطية، يتم فيها انتخاب رئيس الجمهورية (ونائبه) بالانتخاب السري المباشر من بين أكثر من مرشح والغاء الشروط " التعجيزية " التي تضمنها تعديل المادة ٧٦ من الدستور "، وتحديد وتقليص سلطات رئيس الجمهورية الواردة في الدستور ونقل معظمها إلي مجلس الوزراء الذي يكون مسئولا أمام مجلس الشعب، وألا تزيد مدة ولاية الرئيس علي دورتين فقط، والغاء المادة ٧٤ من الدستور، وضبط سلطات رئيس الدولة في إعلان حالة الطوارئ وحل البرلمان وقبول أو رفض الموازنة العامة، وكفالة التوازن بين السلطات .



وركز برنامج حزب الوفد، عند تناوله لوضع السلطة التنفيذية على ضرورة إصدار قانون لمحاكمة الوزراء والمحافظين عما يرتكبونه من جرائم ومخالفات، وضرورة أن تنشر في الجريدة الرسمية، وفى إحدى الصحف اليومية إقرارات الذمة المالية لرئيس الوزراء والوزراء ونوابهم، وزوجاتهم وأولادهم البالغين والقصّر وذلك عند شغل المناصب وعند الخروج منها.. ويسري ذات الحكم علي كل من يشغل في الدولة وظائف بدرجة الوزير علي الأقل . وأفاض البرنامج في تناول وضع رئيس الدولة، فطالب باختيار رئيس الجمهورية ونائبه بالاقتراع السري المباشر من بين أكثر من مرشح، وجعل حق الترشيح مفتوحاً لكل المواطنين، وعدم جواز تجديد انتخاب الرئيس ونائبه لأكثر من مدة أخري، علي أن تكون المدة الواحدة ٦ سنوات، واستقلالهما التام عن الأحزاب السياسية بمجرد انتخابهما، وحظر رئاسة رئيس الدولة للمجالس العليا للهيئات القضائية بحكم منصبه، والغاء المادة ٧٤ من الدستور والتي تتيح لرئيس الجمهورية حسب تقديره المطلق تعطيل الحريات العامة للمواطنين بإرادته المنفردة، وأن تنشر بالجريدة الرسمية، وفي إحدى الصحف اليومية علي الأقل إقرارات الثروة المالية التي يملكها رئيس الجمهورية وزوجته وأولاده البالغون والقصّر، وذلك عند شغل المنصب، وعند الخروج منه. كما يمتنع عليه تعيين الزوجة والأنجال وأقارب الدرجة الأولي في وظائف رسمية بالدولة.
وطالب برنامج حزب العمل " بانتخاب رئيس الجمهورية و نائبه انتخابا مباشرا لمدة خمس سنوات و جواز إعادة انتخابهما لمدة واحدة ثانية، و إلغاء المادة ٧٦ المشوهة إلى أضيفت إلى الدستور و تضمنت شروطا تعجيزية للترشيح للرئاسة، وأن تتولى السلطة التنفيذية حكومة تحظى بثقة أغلبية مجلس الشعب و تعتبر مسئولة أمامه، والغاء كل صور الخلط بين مؤسسات وأجهزة الدولة و بين تنظيمات الحزب الحاكم بما يضمن أن تكون الدولة للجميع، وكز البرنامج على رفض توريث الحكم للأبناء".
أما برنامج حزب الغد فدعا فى هذا السياق إلى تشكيل لجنة منتخبة تمثل كافة القوى السياسية لوضع دستور جديد " عصرى "، ثم يطرح على الشعب فى استفتاء عام، بمعنى دستور يفصل بين السلطات، ويفتح الطريق لتبادل السلطة، ولكن البرنامج، لم يحدد مضمون ما يجب أن يتضمنه الدستور فى هذا

الصدد .
وركز برنامج حزب التجمع على ضرورة إجراء تعديل دستورى شامل، ينقل مصر إلى جمهورية برلمانية ديمقراطية، يتم فيها انتخاب رئيس الجمهورية بالانتخاب السرى المباشر من بين أكثر من مرشح، وإلغاء الشروط التعجيزية التى تضمنها تعديل المادة ٧٦ من الدستور مع تقليص سلطات رئيس الجمهورية ونقل معظمها إلى مجلس الوزراء الذى يكون مسئولا أمام مجلس الشعب، وألا تزيد مدة ولاية الرئيس عن دورتين فقط، ومنح مجلس الشعب سلطات حقيقية لمراقبة الحكومة وسحب الثقة منها ومن أعضائها وتعديل الموازنة العامة، وأعطى برنامج التجمع أهمية خاصة للفصل التام بين الحزب الحاكم وأجهزة الدولة وإنهاء سيطرة هذا الحزب على أجهزة الدولة وتسخيرها لصالحه وصالح أعضائه.
وطالب برنامج الإخوان المسلمين بتقليص عدد الوزارات الحالي وذلك بإدماج الوزارات المتشابهة الاختصاص، وإلغاء الوزارات المقيدة لحريات المجتمع المدني، مثل الأوقاف، الشئون الاجتماعية، وغيرها.
وقد حظى وضع مجلس الشعب وطريقة تشكيله، وكذا وضع نظام مجلس الشورى باهتمام كبير في البرامج الانتخابية، وفى هذا السياق، طالب برنامج الوفد في شأن تطوير مجلس الشعب، بإلغاء نسبة الـ٥٠٪ عمال وفلاحين تحقيقاً لمبدأ المساواة بين المواطنين في المجالس النيابية، وعدم الجمع بين عضوية مجلس الشعب والعمل في الحكومة وقطاع الأعمال العام، لتوفير الحرية الكاملة لنواب الشعب في محاسبة الحكومة، وممارسة الرقابة الجادة علي أعمال السلطة التنفيذية، والالتزام الالتزام بمبدأ تمتع المرشح لعضوية المجلس النيابي بالجنسية المصرية فقط، ووفقا لما يشترطه الدستور وتؤيده أحكام القضاء.
وفيما يتعلق بمجلس الشورى، طالب برنامج حزب الوفد، بتطوير نظام مجلس الشورى، بحيث يتحول إلى مجلس للشيوخ، له سلطة التشريع والرقابة علي الحكومة مثلما كان الأمر في دستور ١٩٢٣، وإقرار حقه في إدخال أي تعديل يراه في الموازنة العامة للدولة، وإلغاء نسبة الـ٥٠٪ عمال وفلاحين في هذا المجلس باعتباره مجلس الحكماء وخلاصة العقول المصرية، ولا ينبغي أن يكون أعضاؤه من غير قمة المثقفين، وتقليص عدد المعينين به من ثلث الأعضاء إلي ما لا يجاوز ١٠٪ من عدد المقاعد، وعلي أن يتم تعيينهم من ذوي الكفاءات الثقافية والسياسية الرفيعة، وإنهاء ولاية هذا المجلس علي الصحافة القومية أو غيرها، بانتهاء اختصاصه كجهة إدارة عن هذه الصحف لتحريرها من السيطرة الشمولية إلى الملكية الشعبية العامة.

● الحقوق والحريات العامة

هناك مشاكل كثيرة تعترض توسيع وترسيخ الحريات العامة فى مصر، وتنبع هذه المشكلات بالأساس من القيود القانونية، وممارسات السلطة المتناقضة مع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ومن ثم، فإن تلك القضية كانت موضع تركيز خاص من قبل البرامج الانتخابية، وفى هذا السياق، طالب برنامج الجبهة الوطنية للتغيير، بإلغاء حالة الطوارئ، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، والعفو عن المسجونين السياسيين في غير قضايا العنف، وإعادة محاكمة المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية أمام القضاء الطبيعي، وإلغاء القوانين والمواد القانونية التي تنتهك الحريات العامة وحقوق الإنسان، ووضع حد نهائي لممارسات التعذيب وملاحقة ومساءلة مرتكبيه، ورفع كافة القيود علي النشاط الجماهيري السلمي، بما في ذلك حق التظاهر السلمي والإضراب والاعتصام وعقد المؤتمرات السياسية والجماهيرية في الشارع وتوزيع البيانات، والفصل التام بين الحزب الحاكم وأجهزة الدولة وإنهاء سيطرته عليها وتسخيرها لصالحه وصالح أعضائه، كما طالب البرنامج أيضا بإطلاق حرية الصحف وملكية وسائل الإعلام للمصريين، وتحرير أجهزة الإعلام والصحافة القومية من سيطرة السلطة التنفيذية والحزب الحاكم.
وطالب برنامج حزب الوفد بإطلاق حرية تكوين ونشاط الأحزاب السياسية، وإطلاق حرية تأسيس الصحف ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية، وإلغاء الازدواجية القضائية، والعودة إلي نظام القاضي الطبيعي، وإلغاء القوانين الاستثنائية بكافة صورها وأشكالها، وتنقية القوانين المعمول بها من كافة النصوص المناهضة للحريات العامة، وحرية التجمع والتظاهر والإضراب السلمي، وحرية التعبير عن الرأي بكافة الطرق بما لا يتعارض مع الآداب العامة، وحرية الانتقال والسفر والهجرة، وحرمة الحياة الخاصة لكل أفراد المجتمع في إطار النظام العام والآداب، وحرية التملك، وحظر الاعتداء علي الملكية الخاصة إلا لصالح قومي للمجتمع ووفقاً للقانون.

أما برنامج الإخوان، فقد جاء به " إن برنامجنا يعتمد على إطلاق الحريات للناس الذين هم مناط التكليف " ولقد كرمنا بنى أدم و حملناهم فى البر و البحر و فضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً " ومن هذا المنطلق حدد البرنامج الحقوق الأساسية للإنسان فى " الحق فى الحياه فى مستوى معيشة كاف للفرد و الأسرة، والحق فى الرعاية الصحية، والحق فى التعليم الأساسى و إتاحة فرص عمل، والحق فى السكن، ومد مظلة لكل شرائح المجتمع، وكفالة الدولة لذوى الاحتياجات الخاصة .

وطالب برنامج حزب الغد بإلغاء حالة الطوارئ و الإفراج الفورى عن جميع المعتقلين، وهو أيضا ما طالب به برنامج الحزب الناصرى وبرنامج حزب العمل الذى ركز على إلغاء القوانين سيئة السمعة السالبة و المقيدة للحريات العامة و الشخصية و المناقضة للدستور و حقوق الإنسان، وتقرير الحق فى تشكيل الأحزاب السياسية دون الحاجة إلى الحصول على إذن بإنشائها اكتفاء بإخطار وزارة الداخلية عن قيامها، وجعل السجون تابعة لوزارة العدل لوضع حد لجرائم التعذيب التى تتم داخلها و إلغاء الحبس الاحتياطى المطلق .

وطالب برنامج حزب التجمع بإلغاء حالة الطوارىء والإفراج عن المعتقلين السياسيين، والعفو عن المسجونين السياسيين فى غير قضايا العنف، وإعادة محاكمة المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية أمام القضاء الطبيعى، وإلغاء القوانين والمواد القانونية المناهضة للحريات العامة وحقوق الإنسان، ووضع حد نهائى لممارسات التعذيب وملاحقة ومساءلة مرتكبيه.

أما برنامج الحزب الوطنى، فإنه ركز على تمتع المواطن بالأمان، وجاء فى برنامجه " حق المواطن فى التمتع بالأمن والأمان هو أحد حقوقه الأساسية "، وطالب برنامج الحزب بالقضاء على ظاهرة الإرهاب لتحقيق هذا الهدف، فجاء فى برنامجه " تشكل ظاهرة الإرهاب تهديداً مستمراً لحق المواطن فى التمتع بالأمن والأمان فى مجتمعه. لذلك يتبنى الحزب الوطنى قانوناً جديداً يستهدف مكافحة الإرهاب، بحيث يكون هذا القانون بديلاً لمكافحة ظاهرة الإرهاب من خلال تطبيق قانون الطوارئ " . " ويتبنى الحزب أيضاً عدداً من التعديلات التشريعية التى تستهدف تعزيز حقوق المواطن ومنها مراجعة القواعد المتعلقة بإجراءات الحبس الاحتياطى وقواعد الإجراءات الواردة فى قانون الإجراءات لجنائية لتحقيق المزيد من ضمانات حقوق المواطن ".

● النظام الحزبى

هناك قيود كبيرة على تأسيس وتفعيل الحزاب في مصر في ظل القانون الحالى للأحزاب السياسية، وكذلك في ضوء الممارسات غير الديمقراطية بحق الأحزاب المعارضة من قبل السلطة، ولذلك، فإن قضية تطوير وتفعيل الحياة الحزبية، لاقت اهتمام كل القوى المعارضة التى شاركت في العملية الانتخابية .

فقد طالب برنامج الجبهة الوطنية للتغيير بإطلاق حرية تشكيل الأحزاب تحت رقابة القضاء الطبيعي وحده وبمجرد الإخطار، وأن يكون الحزب مفتوحا لعضوية جميع المصريين بلا تمييز بسبب الجنس أو اللون أو الدين، وأن يلتزم بقواعد العمل الديمقراطي في إطار دستور مدني، وهو ما نص عليه كذلك برنامج حزب التجمع وبرنامج حزب الغد .

وطالب برنامج حزب الوفد بوضع قانون جديد للأحزاب يتضمن القواعد التالية : تكوين الأحزاب السياسية بمجرد الإخطار، وحظر تكوين الأحزاب ذات التشكيلات والتنظيمات العسكرية، أو التي تقوم على أسس دينية، أو عقائدية، أو إقليمية، وحرية الأحزاب فى إنشاء أى عدد من الصحف الحزبية، ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية بمجرد الإخطار للجهة المختصة، مع حق هذه الجهة الاعتراض أمام القضاء للأسباب التي تستند إليها وترتبط بالمصلحة القومية العليا للبلاد، وحرية عقد الاجتماعات والندوات والمؤتمرات دون الحصول على إذن مسبق من الأجهزة المعنية.

● مباشرة الحقوق السياسية

وفيما يخص قضية مباشرة الحقوق السياسية كواحدة من أهم قضايا ملف الإصلاح السياسي، فقد أكد برنامج حزب الوفد، على تنقية جداول الناخبين بصفة دورية، وأن يكون القيد فيها وجوبياً وتلقائياً من الجهة الادارية المختصة لكل من بلغ ١٨ عاماً، وأن يظل باب القيد مفتوحاً طوال أيام السنة، ووجوب الإشراف الكامل للسلطة القضائية على العملية الانتخابية بدءاً من إعداد الكشوف وانتهاءً بإعلان

النتائج النهائية، ولتحقيق ذلك يرى الوفد تشكيل لجنة قضائية عليا يختارها أعضاء الجمعيات العمومية لمستشاري محكمة النقض ومجلس الدولة تتولى هذا الإشراف، ويكون لها حق النظر في الطعون الانتخابية أثناء فترة الترشيح وتكون قراراتها قابلة للطعن أمام المحكمة المختصة، مع ضرورة أن يكون رئيس اللجنة العامة أو الفرعية أحد القضاة من رؤساء وأعضاء المحاكم، والنص علي عقوبة الأشغال الشاقة لكل من يعتدي أو يشارك في الاعتداء علي حرية ونزاهة وشفافية الانتخابات العامة، أو تزييف إرادة الناخبين، علي ألا تسقط هذه الجرائم بالتقادم، وتميز برنامج الوفد بالمطالبة بتوفير لجان قضائية لتمكين المصريين الموجودين بالخارج من أداء واجبهم في التصويت، سواء في الاستفتاء أو الانتخابات العامة.

أما برنامج حزب التجمع، فركز على توفير ضمانات الانتخابات الحرة النزيهة على أساس القائمة النسبية وبصفة خاصة تشكيل لجنة قضائية دائمة ومستقلة تنتخبها الهيئات القضائية وغير قابلة للعزل تنفرد بإدارة مجمل العملية الانتخابية سواء في انتخابات مجلس الشعب والشورى والمحليات أو الاستفتاءات العامة، وإلغاء جداول الانتخاب الحالية وانشاء جداول جديدة تتطابق مع السجل المدنى لحين الانتهاء من تعميم الرقم القومي، وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية بما يمكن الجماهير من المشاركة في اتخاذ القرارات، وإصدار قانون محاكمة الوزراء أثناء وجودهم بالوزارة، تنفيذا للمادة (١٥٩) من الدستور.

وأكد برنامج الجبهة الوطنية للتغيير على ضرورة توفير ضمانات الانتخابات الحرة النزيهة علي أساس القائمة النسبية (قوائم حزبية ومن المستقلين أو مختلطة بين الأحزاب والمستقلين)، وتشكيل لجنة قضائية دائمة ومستقلة تنتخبها الهيئات القضائية " النقض واستئناف القاهرة " وغير قابلة للعزل، تنفرد بإدارة العملية الانتخابية من إعداد جداول القيد وحتي الفرز وإعلان النتائج، وإلغاء جداول القيد الحالية وإنشاء جداول جديدة تتطابق مع السجل المدني لحين الانتهاء من تعميم الرقم القومي. وإعادة صياغة الدوائر وفق التقسيم الإداري الطبيعي وبشكل عاجل.

٢- قضايا الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في البرامج الانتخابية

تكتسب قراءة المحتوى الاقتصادي للبرامج الانتخابية للأحزاب والقوى السياسية المشاركة في الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥ بالنظر إلى عاملين مهمين. الأول هو التطورات المهمة التي شهدتها البيئة السياسية في سياق عملية الإصلاح السياسي، خاصة تعديل المادة ٧٦ وعدد من القوانين الأخرى المنظمة للحياة السياسية في مصر وما تبعها من تطور جدل داخلي واسع النطاق حول أولويات عملية الإصلاح، وهو ما يوفر بدوره لحظة مهمة لقياس حجم وطبيعة المكون الاقتصادي في البرامج الانتخابية في ظل تلك البيئة، بمعنى هل أدى تصاعد الأهمية النسبية لقضية الإصلاح السياسي إلى تراجع مماثل في أهمية المكون الاقتصادي في تلك البرامج؟ وما هو انعكاس تصاعد قضية الإصلاح السياسي على المكون الاقتصادي؟ وما هي رؤية القوى السياسية لكيفية الربط بين الواقعين السياسي والاقتصادي؟ وهل ثمة تصور ما للعلاقة بين الإصلاحين السياسي والاقتصادي في مصر؟ العامل الثاني هو ظهور عدد من القوى السياسية الجديدة وطرحها لمرشحين في تلك الانتخابات (حزب الغد، حركة كفاية) بجانب المشاركة السياسية المكثفة للتيار الإسلامي ممثلا في حركة الإخوان المسلمين بالأساس التي طرحت برنامجا انتخابيا تفصيليا تناول مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى بعض أعضاء حزب العمل. وقد طرح التيار الإسلامي بجناحيه السابقين شعار "الإسلام هو الحل" كشعار أساسي لبرامجه وحملاته الانتخابية، وهو ما يثير بدوره الحاجة إلى التعرف على الرؤى الاقتصادية لتلك القوى المهمة.

وواقع الأمر، إن قراءة أولية لمختلف البرامج الانتخابية تشير إلى عدد من الملاحظات المهمة بشأن التساؤلات السابقة. يلاحظ أولا أنه رغم التصاعد المهم لقضية الإصلاح السياسي، إلا أن المكون الاقتصادي في تلك البرامج يظل هو المكون الأكبر في البرامج الانتخابية، تراوح بين ٦٠٪-٧٠٪ من مساحة البرنامج في معظم البرامج المطروحة، في دلالة واضحة على إدراك القوى الحزبية والسياسية المشاركة في الانتخابات لأهمية المسار الاقتصادي في عملية الإصلاح الشامل في مصر، رغم تصاعد مفردات الإصلاح السياسي في اللحظة الراهنة.

ويلاحظ ثانيا أنه رغم تشابه عناصر أجندة القضايا الاقتصادية في تلك البرامج (النمو الاقتصادي، الخصخصة، القطاع العام، الدور الاقتصادي للدولة، البطالة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة..الخ) إلا أن

طريقة وترتيب طرح البرامج الانتخابية لتلك القضايا والمشكلات، والعلاقة فيما بينها، تعكس تصورات متفاوتة للعلاقة بين تلك القضايا وأنماط التداخل فيما بينها. فبينما جاءت الأفكار المطروحة لتنمية قطاعات المشروعات الصغيرة والزراعة والصناعة والسياحة كآليات مقترحة لمواجهة مشكلة البطالة في حالة برنامج الحزب الوطني الديمقراطي، جاء تناول القضايا ذاتها لدى حزب الوفد كآليات مقترحة لمعالجة مشكلة النمو الاقتصادي، أما في حالة حزب الغد فقد مثلت قضيتا التنمية البشرية وتنمية القدرات التنافسية للاقتصاد المصري القضيتين المحوريتين اللتين تم من خلالهما معالجة مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية الواردة في البرنامج، وذلك على نحو يعكس اختلاف زاوية الرؤية الأساسية لدى القوى السياسية، فبينما كانت القضية الأم لدى الحزب الوطني الديمقراطي هي قضية التشغيل والتي انتظمت حولها باقي القضايا، كانت قضايا النمو الاقتصادي، التنمية البشرية والقدرات التنافسية للاقتصاد المصري، تحقيق "الأهداف الناصرية الكبرى" والقضاء على "حركة الردة" على مكتسبات المرحلة الناصرية، بناء "مجتمع إيماني".. "يتوخى العدل إرضاء لله.... واستعدادا لملاقاته في الآخره"، هي القضايا الأم لدى أحزاب الوفد، والغد، والعربي الديموقراطي الناصري، والعمل، على الترتيب.

غير أنه وعلى الرغم من أهيمة الملاحظات السابقة، تجدر الإشارة إلى ملاحظة أخيرة لا تقل أهمية، وهي أن إجراء الانتخابات وفقا لنظام الانتخاب الفردي قد أدى إلى تراجع الأهمية النسبية للبرامج الانتخابية للأحزاب والقوى السياسية المشاركة في تلك الانتخابات، سواء كإطار للدعاية الانتخابية أو كأساس للمفاضلة بين المرشحين، وذلك مقابل تصاعد الأهمية النسبية للخطاب الفردي المباشر للمرشح والذي يستند بالأساس إلى إمكاناته ومهاراته الفردية، وقدرته على توظيف تلك الإمكانات والمهارات. وقد ضاعف من هذا التهميش ما كرسته تلك الانتخابات من ظواهر مهمة، خاصة تطوير آليات جديدة في مجالات الدعاية والعمل السياسي الانتخابي، وإدارة المنافسات والصراعات السياسية على مستوى الدائرة الانتخابية. كان أبرز تلك الأدوات هو الاستخدام المفرط لأدوات العنف والبلطجة والمال، وهو ما أدى بدوره إلى المزيد من التهميش وربما الغياب الكامل لاعتماد المرشحين على البرامج الانتخابية للقوى السياسية التي يمثلونها، أو كأساس لمفاضلة الناخب بين هؤلاء المرشحين. أضف إلى ذلك ارتفاع عدد المرشحين، وهو ما أدى إلى تطوير هؤلاء لبرامج فردية على مستوى الدائرة الواحدة تركز بالأساس على المصالح المباشرة للدائرة. ورغم أن الانتخابات البرلمانية لسنة ٢٠٠٠ قد شهدت جميع تلك الظواهر، إلا أن انتشارها المكثف في انتخابات ٢٠٠٥ شكل تحولا خطيرا بالمقارنة بانتخابات سنة ٢٠٠٠.



ونركز في هذا الجزء على تحليل رؤية القوى السياسية بشأن عدد من القضايا الاقتصادية المهمة، تشمل النظام الاقتصادي الأمثل لمصر من وجهة نظر تلك القوى، ورؤيتها لمعالجة قضايا الخصخصة والشباب والبطالة، وأخيرا قضية إعادة توزيع الدخول والثروات داخل المجتمع.

أ- البحث عن النظام الاقتصادي الأمثل لمصر

يمكن أن نعزو التمايز المشار إليه سابقا بين القوى السياسية إلى اختلاف رؤيتها لطبيعة النظام الاقتصادي والفلسفة الاقتصادية الأمثل التي يجب تطبيقها في مصر. وتكشف قراءة البرامج الانتخابية من تلك الزاوية عن ملاحظة مهمة وهي وجود درجة كبيرة من التنوع في تلك الرؤى بين اليمين واليسار. فبينما مثل حزب الغد أقصى اليمين، مثل حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي أقصى اليسار، وتراوح موقع القوى الأخرى بين هاتين النقطتين، بما في ذلك القوى الدينية. وبعيدا عن قوى اليسار التقليدية، مثلت الليبرالية الاقتصادية النظام الأمثل لدى القوى السياسية الأساسية ممثلة في الحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الوفد، وحزب الغد، وجماعة الإخوان المسلمين. ويتعلق الخلاف الأساسي بين تلك القوى بشروط ومدى الليبرالية الاقتصادية التي يجب الأخذ بها. ويلاحظ ثانيا أن حزبي الوفد والغد كانا أكثر وضوحا في التأكيد على أهمية الأخذ بالليبرالية الاقتصادية من خلال النص الصريح والمباشر على تلك المسألة في البرنامج الانتخابي، بينما لم ترد أية إشارة إلى تلك المسألة في البرنامج الانتخابي للحزب الوطني الديمقراطي، رغم ما عكسه البرنامج من تأكيد ضمني على أولوية الليبرالية الاقتصادية. كما يلاحظ ثالثا اتفاق معظم القوى السياسية على حتمية التلازم بين الليبرالية الاقتصادية والسياسية كشرط رئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية، أو بالأحرى لفعالية الليبرالية الاقتصادية، دون موقف واضح في برنامج الحزب الوطني من تلك الإشكالية.

تقوم الليبرالية الاقتصادية لدى حزب الوفد على إطلاق حريات الاستثمار للقطاع الخاص وقصر دور القطاع العام على الأنشطة الإنتاجية التي ترتبط بالمصلحة العليا للمجتمع والتي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها، وإقرار مبدأ المنافسة الكاملة بين المشروعات الإنتاجية وتحريم الاحتكار، إطلاق قوى العرض والطلب دون تدخل من جانب الدولة إلا في حالات محددة مثل محاربة الإغراق أو مساندة الصناعات الوطنية الناشئة أو مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية الطارئة، وإطلاق حريات الاستيراد والتصدير وتحريرها من أية قيود باستثناء ما يتعارض مع المصالح الوطنية، وإطلاق سعر الصرف. وفي الوقت ذاته اقترن تأكيد الوفد على الليبرالية الاقتصادية بالتأكيد على ضرورة الحفاظ على الدور الإنتاجي للدولة في الأنشطة الإنتاجية التي ترتبط "بالمصلحة العليا"، وأهمية الحفاظ على الدور الاجتماعي للدولة خاصة الالتزام بمبدأ عدالة التوزيع وتقليل الفوارق بين الدخول والثروات وتصحيح الخلل الذي يمكن أن يطرأ على متوسطات الأسعار ومستويات المعيشة. ومن ثم لا يستبعد الوفد إمكانية تدخل الدولة لتحقيق عدالة التوزيع من خلال أدوات النظام الضريبي، وتصحيح الأسعار، والإنفاق الحكومي ..الخ، جنبا إلى جنب مع استمرار دورها الإنتاجي في بعض المجالات.

وينسحب التحليل ذاته على برنامج الحزب الوطني الديمقراطي، باستثناء بعض التمايزات. فقد استندت معالجة البرنامج لقضية البطالة والتشغيل، باعتبارها القضية الأم لدى البرنامج، على إطلاق المبادرات الفردية والخاصة بالأساس من خلال توفير البيئة والشروط اللازمة لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة خاصة من خلال توفير التسهيلات الائتمانية والمصرفية اللازمة لعمل تلك المشروعات. وغاب من البرنامج أي حديث عن الدور الإنتاجي للدولة في الأنشطة الاقتصادية، كما لوحظ في الوقت نفسه تأكيد البرنامج على التوسع في الاعتماد على دور القطاع الخاص في مجال الخدمات العامة، خاصة في مجالات التعليم والإسكان والصحة والمواصلات والتأمين، من خلال عدد من الآليات، مثل: التوسع في بناء الجامعات الخاصة واستحداث نظام "قروض الطلبة" لتمويل التعليم بالجامعات الخاصة، توسيع دور القطاع الخاص في مجال الإسكان لإنشاء نصف مليون وحدة سكنية خلال السنوات الست القادمة يقتصر دور الدولة فيها على توفير الأراضي والمرافق مجانا، التوسع في الشركات الخاصة للنقل الجماعي من خلال إنشاء ثلاث شركات خاصة كبيرة في محافظة القاهرة وثلاثة أخرى بمحافظة الإسكندرية وشركة بكل محافظة، إنشاء الخط الثالث لمترو الأنفاق بتكلفة ١٧ مليار جنيه بالاعتماد الكامل على الاستثمارات الأجنبية الخاصة، رصف ١٠٠٠ كم طرق سريعة بتكلفة إجمالية قدرها ٥ مليارات جنيه بتمويل كامل من القطاع الخاص، التوسع في إنشاء الصناديق التأمينية الخاصة (١٠٠٠ صندوق) وتشجيع القطاع الخاص والقطاع المصرفي على توفير أنظمة خاصة للتأمين والمعاش، بالإضافة إلى توسيع دور القطاع المدني والأهلي في مجالات التعليم والنظافة. وتعكس السياسات المقترحة السابقة تخطيط الحزب لأخذ قفزات جديدة إلى اليمين والليبرالية الاقتصادية ومزيدا من الابتعاد عن نقطة الوسط الاقتصادي.

ولا ينفي ذلك استمرار تمسك برنامج الحزب بالحفاظ على دور ما للدولة في مجال الخدمات السابقة، خاصة الالتزام بزيادة الحد الأدنى لأجور العاملين بالدولة (٥٫١ مليون موظف وفق تقدير البرنامج)، وزيادة حجم الأسر المستفيدة من نظام الضمان الاجتماعي، الذي تموله الخزانة العامة للدولة، من ٦٥٠ ألف أسرة إلى ١٫٣ مليون أسرة، كما تضمن البرنامج الاعتماد على الموازنة العامة في تمويل عدد من المشروعات والخدمات مثل تخصيص ٢٥٠ ألف جنيه سنويا لكل قرية سنويا لإعادة تخطيط ٤٠٠٠ قرية خلال السنوات الست القادمة، وتخصيص ٦ مليارات جنيه لرصف ٦٠٠٠ كم طرق فردية سريعة بالوجه البحري والصعيد وبين المحافظات والمراكز، وتوفير ٢٥ مليار جنيه أخرى كاستثمارات في مجال الصرف الصحي، وبناء ٥٠٠ مدرسة سنويا عن طريق هيئة الأبنية التعليمية.

أما حزب الغد فقد ذهب إلى مدى أبعد من حزبي الوفد والوطني الديمقراطي في مفهومه لليبرالية الاقتصادية للوصول إلى ما يمكن أن نطلق عليه الليبرالية الاقتصادية "الكاملة" والانسحاب الكامل للدولة من العملية الإنتاجية بما في ذلك السلع "الاستراتيجية" والخدمات العامة (النقل والمواصلات والتعليم والصحة..الخ)، والاعتماد في إنتاج هذا النوع من الخدمات على القطاعين الخاص والأهلي مع التزام الدولة بتمويل إنتاجها بأسعار معقولة، واقتصار دور الدولة على توفير البيئة السياسة والتشريعية والإدارية والاقتصادية اللازمة لضمان عمل قوى السوق.

ويستند الغد هنا إلى الأفكار الخاصة بالعلاقة بين "السوق الكاملة" من ناحية، والنمو الاقتصادي والتشغيل الأمثل لعناصر الإنتاج والكفاءة الاقتصادية من ناحية أخرى، والتي ترى أن تحقق السوق

الكاملة شرط ضروري وكافي لانطلاق النمو الاقتصادي والوصول إلى التخصيص والاستغلال الأمثل للموارد والكفاءة الاقتصادية، ومن ثم يصبح الوصول إلى السوق الكاملة في مصر وفق رؤية حزب الغد هو الشرط الضروري والكافي لمعالجة كافة المشكلات الاقتصادية، بشرط ارتباط الليبرالية الاقتصادية بالديمقراطية. وفي هذا السياق، تصبح الخطوة الضرورية لدى الحزب للانتقال إلى السوق الكاملة هي القضاء على كافة أشكال الازدواجية القائمة داخل النظام الاقتصادي المصري بين قواعد ومبادئ الليبرالية الاقتصادية والسوق الحر من ناحية، وقواعد ومبادئ الاقتصاد الموجه من ناحية أخرى، سواء على مستوى المؤسسات أو السياسات الاقتصادية، والتي يرجعها برنامج الحزب إلى تمسك جزء من النخبة الاقتصادية ومعظم البيروقراطية الاقتصادية بقيم الاقتصاد الموجه مثل "أهمية توجيه وإدارة الاقتصاد الوطني" و"أن المستهلك جاهل لا يعرف مصلحته" و"أن التاجر مستغل بطبيعته"، مما أدى إلى استمرار أفكار مثل "ضبط السوق" و"السيطرة على الأسعار" و"تسعير السلع"، "مطاردة المخالفين"..الخ والتي تؤدي إلى تفريغ عملية التحول إلى اقتصاد السوق وتشويه السياسات الاقتصادية الليبرالية القائمة أو المخططة.

وعلى الرغم من وجاهة التحليل الاقتصادي الذي يستند إليه برنامج حزب الغد والأدبيات الاقتصادية التي يستند إليها هذا التحليل، إلا أن فعالية افتراضات نظام السوق الكاملة وقوى العرض والطلب تقتضي توافر شروط عديدة يصعب توفيرها في حالة الاقتصاد المصري والبيئة السياسة والاجتماعية والثقافية القائمة التي قد تقف حائلا دون فعالية هذه الافتراضات، بالإضافة إلى خبرات التجارب الدولية التنموية المهمة في الدول النامية والتي قامت الدور المهم للدولة.

أما جماعة الإخوان المسلمون فقد حاولت طرح برنامج انتخابي عملي يتسم بالتناول التفصيلي لمختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية موضوع النقاش داخل المجتمع المصري، إلا أنها جاءت محاولة عامة، فطريقة صياغة الشق الاقتصادي للبرنامج لم تربط بين الشعار الأساسي الذي طرحه الإخوان في حملتهم الانتخابية "الإسلام هو الحل" ومجموعة الأهداف والسياسات والاستراتيجيات المطروحة بشأن القضايا الاقتصادية التي تناولها البرنامج، بحيث بدا الشق الاقتصادي في البرنامج تعبيرا عن طموحات اقتصادية تشترك فيها الجماعة مع باقي القوى السياسية الأخرى، سواء قوى اليمين أو الوسط أو اليسار. وينسحب الحكم ذاته على مجموعة السياسات والاستراتيجيات المطروحة، والتي لا تعكس تمييزا لقوة سياسية ذات توجه إسلامي عن غيرها من القوى السياسية ذات التوجه العلماني. وهو ما يؤكد في التحليل الأخير أن الاختلاف الأساسي بين القوى الإسلامية وغيرها من القوى السياسية يتعلق في التحليل الأخير بمجموعة القيم الثقافية والأخلاقية، بينما تتراجع الأهمية النسبية للمجالات الاقتصادية بشكل عام كساحة للتمايز بين تلك القوى وغيرها من القوى السياسية، باستثناءات محدودة تتعلق ربما بالفوائد البنكية أو الحفاظ على دور اجتماعي وإنتاجي مهم للدولة بالمقارنة بقوى أقصى اليمين، حيث يستند دور الدولة في حالة القوى الإسلامية إلى بعض المبادئ الإسلامية مثل التكافل الاجتماعي، بالإضافة إلى بعض المبررات الاقتصادية الأخرى.

وفي إطار تلك الملاحظة، لم يطرح برنامج جماعة الإخوان المسلمين تصورا محددا للنظام الاقتصادي الذي يجب تطبيقه في مصر، وبمعنى أكثر تحديدا لم يتحدث البرنامج عن "نظام اقتصادي إسلامي"، إذ لم يتضمن البرنامج في أي من أقسامه إشارة إلى هذا المفهوم، بل أن البرنامج لم يبالغ في استخدام مفهوم "الدولة الإسلامية" (التي وردت مرة واحدة فقط)، بالإضافة إلى بالإشارة الضمنية إلى المفهوم من خلال الربط بين مفهومي "الدولة" و"الإسلام" بشكل غير مباشر من خلال التأكيد على أن "الإسلام لابد له من دولة تقيمه وتحرسه وتلتزم منهاجه كما أن الحل الليبرالي لابد له من دولة تقيمه وتحرسه وتلتزم منهاجه".

غير أنه رغم عدم حديث البرنامج عن مفهوم الإخوان للنظام الاقتصادي الذي يجب تطبيقه في مصر، يمكن تلمس بعض العناصر أو الخطوط العامة لهذا النظام من خلال قراءة عامة لأجزاء البرنامج. يأتي في مقدمة تلك العناصر:

- الحفاظ على الدور الاجتماعي والإنتاجي معا للدولة في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ومفاد ذلك تأكيد البرنامج على أهمية الدولة كإطار، وربما كأداة، للحفاظ على الدين ومقاصد الشريعة، بما يفسح المجال للحديث عن الدور العقيدي الداخلي للدولة إذا جاز التعبير، خاصة في مجال "بناء الإنسان القويم الملتزم بعقيدته التي اختارها دون إكراه وبسلوكيات وأخلاقيات هذه العقيدة"، دون أن ينفي ذلك إقرار البرنامج بحرية تملك وسائل الإعلام للأشخاص والهيئات وإلغاء وزارة

الإعلام وإنشاء هيئة قومية تراقب أداء تلك المؤسسات ووفقا لميثاق شرف يحكم عملها، وإعادة النظر في دور المجلس الأعلى للثقافة والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ومختلف المؤسسات الثقافية. وفي الوقت نفسه يؤكد برنامج الجماعة على مجموعة الحقوق الاقتصادية الأساسية للمواطن، خاصة "الحق في الحياة في مستوى معيشي كاف للفرد وللأسرة"، و"الحق في الرعاية الصحية"، والحق في التعليم الأساسي، وإتاحة فرص عمل والتوظيف المنتج"، والحق في السكن"، والحق في التأمين من خلال "مظلة الحقوق التأمينية وامتدادها لكل شرائح المجتمع". وقد أشار البرنامج إلى أربعة فاعلين أو مسئولين رئيسيين في كفالة تلك الحقوق هم: الدولة، والقادرين في إطار مسئوليتهم الاجتماعية، والأوقاف الرسمية، والمجتمع المدني، كل حسب دوره، مع تأكيد البرنامج على حق المواطن في الحصول على تلك الخدمات وفقا لحاجته إليها وليس وفقا لقدراته المادية، وهو ما يعني التوسع في سياسات الدعم الاقتصادي والمادي وتوسيع نطاق الخدمات العامة التي تقدمها الدولة، بالإضافة إلى تفعيل دور الزكاة كأداة مالية مهمة وأحد مصادر دخل الخزانة العامة والدخل الحكومي، حيث تلعب الدولة والمؤسسات الرسمية دورا مهما في جمعها والإشراف على إنفاقها وإعادة تخصيصها.

ولكن يلاحظ في الوقت نفسه رغم تأكيد البرنامج على صعوبة قيام الدولة بمفردها بأعباء "تنمية المجتمع وتحقيق العيش الكريم والحياة الطيبة للناس"، إلا أن البرنامج لم يستخدم مفهوم "القطاع الخاص" كفاعل اقتصادي مهم (لم يرد إلا مرة واحدة في سياق حديث البرنامج عن ضرورة رفع كفاءة الأجهزة الحالية في صرف وتحصيل التأمينات الاجتماعية و"دعمها تشريعيا للحصول على مستحقاتها المتأخرة لدى جهات القطاع العام والخاص"، وليس في سياق حديث مباشر حول دور القطاع الخاص)، واستخدم البرنامج بدلا من ذلك "المجتمع المدني بكافة أفراده ومؤسساته، باعتباره شريكا استراتيجيا لمؤسسات الدولة في تحقيق أهداف التنمية الشاملة". وقد أدى غياب مفهوم القطاع الخاص من البرنامج إلى عدم اهتمام البرنامج بالسياسات الاقتصادية اللازمة لتفعيل الدور التنموي لهذا القطاع، باستثناء إشارة محدودة إلى أهمية تحسين مناخ الأعمال لجذب المزيد من الاستثمارات وتبسيط وتطوير النظم الجمركية ووضع قانون عادل للضرائب. وفي المقابل ركز البرنامج على عدد من السياسات المقترحة لتفعيل دور المجتمع المدني، مثل تعديل القانون الحالي للجمعيات الأهلية بما يسمح بإنشاء الجمعيات بالإخطار، وإلغاء القانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٩٣ وتعديله بالقانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٥ والعودة إلى قانون كل نقابة على حدة، وإلغاء القانون الحالي للنقابات العمالية ووضع قانون جديد يسمح لتلك النقابات بإدارة شئونها بعيداً عن الحزب الحاكم أو أي قوى أو تيار سياسي، ووضع ضوابط فعَّالة للتمويل الخارجي للجمعيات الأهلية؛ وأخيرا دعم الدور الاستشاري للنقابات المهنية تجاه الدولة وإيجاد أطر مشتركة لتفعيل هذا التعاون. ولاشك أن هناك فرق كبير بين مفهومي القطاع الخاص والمجتمع المدني، ومن ثم يظل هناك فرق كبير أيضا بين السياسات الاقتصادية اللازمة لتفعيل الدور التنموي لكل منهما. وبالتالي يظل التساؤل المهم: هل يعكس إهمال برنامج الجماعة لمفهوم "القطاع الخاص" تبنيها لمفهوم مختلف لهذا القطاع يقترب منه إلى قطاع المجتمع المدني، وانطلاق الجماعة من مفهوم للنظام الاقتصادي يقوم على التلاحم العضوي بين الدولة والمجتمع؟ أم انه يعكس عدم إيمان الجماعة بالقطاع الخاص بمفهومه المعروف انطلاقا من تقديرات سلبية لها لهذا القطاع، ومن ثم فلا دور له في النظام الاقتصادي مقابل التوسع في الاعتماد على دور المجتمع المدني؟

- الإيمان بفكرة التمايز الطبقي داخل المجتمع، بل "والحرص على حماية الطبقات الغنية والفقيرة معا"، مع الإقرار في الوقت نفسه بالتزامات الطبقات الغنية تجاه الطبقات الفقيرة، الأمر الذي يشير في الوقت نفسه إلى أهمية الزكاة والضرائب كأدوات مالية مهمة ليس بهدف تحقيق المساواة الطبقية داخل المجتمع ولكن بهدف ضمان المستوى المعيشي الكريم للطبقات الفقيرة غير القادرة. فضلا عن الالتزام بالمبادىء الإسلامية في الأنشطة الاقتصادية خاصة البعد عن الفوائد الربوية.

أما فيما يتعلق ببرنامج حزب العمل، ذو التوجهات الإسلامية أيضا، فيلاحظ تميزه عن برنامج جماعة الإخوان المسلمين في نقطتين أساسيتين. الأولى هي انطلاق برنامج الحزب صراحة من شعار "الإسلام هو الحل" (الشعار هو أول جملة في المتن الأساسي للبرنامج)، وهو ما لم يذهب إليه برنامج الإخوان المسلمين، حيث اقتصر استخدامهم لهذا الشعار على الحملات الانتخابية بينما خلا برنامجهم من الاستخدام المباشر للشعار، دون أن يعني ذلك خلافا جوهريا بين التيارين فيما يتعلق بأولوية المرجعية الإسلامية. وربما يرجع غياب الشعار عن برنامج الإخوان إلى الاعتبارات السياسية، ومحاولة عدم تحميل البرنامج الإدراكات السلبية التي يثيرها الشعار لدى كثير من القوى والقطاعات السياسية والمجتمعية. النقطة

الثانية ، أن برنامج الحزب كان أكثر وضوحا فيما يتعلق بالدور الاقتصادي للدولة في العملية الإنتاجية، وتدخلها النشيط في توجيه عملية التنمية حتى في ظل وجود دور للقطاع الخاص. ويستند الحزب في هذا الإطار إلى تقييمه السلبي للسياسات الاقتصادية المطبقة وتقييمه السلبي لخبرة الاعتماد على القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية، خاصة تركيزه على الصناعات الاستهلاكية، "والتي تكفلت بضرب الصناعات الاستهلاكية الوطنية" وفقا لرؤية البرنامج. وفي هذا الإطار، يؤكد البرنامج على ضرورة الحفاظ على القطاع العام، والالتزام بالدعم الحكومي للسلع والخدمات، والتوسع في استخدام الأدوات النقدية لتقليل الفوارق بين الدخول الكبيرة، خاصة التوسع في فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة والأنشطة الرأسمالية الترفيهية، بالإضافة إلى توظيف آلية الأسعار من خلال إنشاء جهاز لمراقبة وضبط الأسعار. وبهذا المعنى تقوم رؤية الحزب على تهميش الاعتماد على آليات الوق كإطار لإدارة عملية الإنتاج والأنشطة الاقتصادية.

وبهذا، يتفق الحزب مع جماعة الإخوان المسلمين فيما يتعلق بمحورية الدور الاقتصادي للدولة- وإن كان أقل وضوحا في حالة الإخوان المسلمين- والتأكيد على الأفكار الخاصة بتحقيق الاكتفاء الذاتي والتكامل الاقتصادي مع الدول العربية والإسلامية، خاصة دول الجوار الإقليمي حيث يحظى التكامل مع السودان - بالإضافة إلى ليبيا في حالة الإخوان المسلمين - أهمية خاصة لدى التيارين. وربما يفسر تأكيد التيار الإسلامي بشكل عام على محورية دور الدولة، والاكتفاء الذاتي، والتكامل العربي علاقة الشك والصراع مع الغرب، وإدراكاتهما السلبية للعالم الغربي، واسقاطها من ثم على الاستثمارات والمساعدات والقروض الخارجية غربية المصدر. وربما يؤكد ذلك دعوة حزب العمل بالإضافة إلى النقاط السابقة الانفتاح على "العالم الآسيوي الناهض" جنبا إلى جنب مع الدول العربية والإسلامية والإفريقية.

وعلى الجانب الآخر، كانت القضية المركزية لدى الحزب العربي الديمقراطي الناصري هي تصحيح حركة الردة على فلسفة النظام الناصري، خاصة الدور المركزي للدولة في عملية التنمية المستقلة الشاملة وسيطرة الشعب على ثرواته الاقتصادية، والتي أدى التراجع عنها إلى التفريط في المصالح الوطنية والقومية العليا ممثلة في خضوع القرار السياسي الداخلي والخارجي للولايات المتحدة، وإهدار الثروات والأصول الوطنية ممثلة في القطاع العام عبر سياسة الخصخصة والتي قادت بدورها إلى سيطرة الاحتكارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد الوطني، والتفريط في الأمن القومي المصري والعربي عبر التطبيع الاقتصادي مع إسرائيل، وأخيرا تجريد العمال والفلاحين من المكاسب التي حققتها لم ثورة يوليو. وقد ضاعف من الآثار السلبية لتلك الردة - من وجهة نظر الحزب- التخلي عن استراتيجية التنمية الشاملة والمستقلة ما أدى إلى زيادة الاعتماد على القوى الخارجية، وتفاقم مشكلات البطالة، والديون، والعجز في الميزان التجاري والموازنة العامة للدولة، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر، بالإضافة إلى انتشار الفساد وتحوله إلى "فساد هيكلي مبرمج".

وانطلاقا من هذا التشخيص يصبح الهدف الأساسي للحزب هو العودة إلى فلسفة النظام الناصري القائمة على التنمية الشاملة المستقلة والعدالة الاجتماعية والربط بين الحرية السياسية والاجتماعية، وهو ما أطلق عليه الحزب "ثوابت الناصرية". وفي هذا الإطار، يؤكد برنامج الحزب على حتمية العودة إلى مركزية دور الدولة في مجالات الإنتاج والاستثمار والتعليم والثقافة والتنشئة الوطنية والصحة والبحث العلمي والتنمية التكنولوجية، واستعادة الشعب سيطرته على الثروة والسلطة. ويستند الحزب في دعوته هنا إلى عدد من المبررات، أهمها خبرة التجارب التنموية العالمية بما في ذلك التجارب الأوروبية التي قامت على دور محوري للدولة، والمتغيرات الدولية الجديدة بما في ذلك ظاهرة العولمة التي يتم توجيهها وإدارتها من جانب الدول الغربية والتي تنطوي على مخاطر اقتصادية وثقافية للدول النامية، بالإضافة العلاقة الوطيدة بين الأمن والتنمية في الدول النامية وهو ما يكسب الوظيفة التنموية للدولة بعدا أمنيا، خاصة في حالة الدول النامية.

والواقع أن الحزب في رؤيته تلك - ورغم أنها تمثل ثوابت التيار الناصري بشكل عام ومبرر وجوده الحزبي على الساحة السياسية - إلا أن تلك الرؤية تنطوي على تناقضات مهمة، أولها تناقض هذا الخطاب مع المناخ والفكر الاقتصادي العالمي بشكل عام، والذي يقوم على محورية دور القطاع الخاص والمبادرات الفردية الخاصة كمحدد مهم في النمو الاقتصادي دون أن ينفي ذلك أهمية الحفاظ على دور ما للدولة يتحدد موقعه في المسافة الفاصلة بين الإيمان بفكرة "السوق الكاملة" complete market من ناحية باعتبارها الشرط الضروري والكافي لضمان الكفاءة الاقتصادية والقضاء على مشكلات البطالة والفقر وسوء توزيع الدخول ...الخ، وفكرة الطريق الثالث من ناحية أخرى، والتي تقوم على استعادة الدولة

لبعض الأدوار التي تخفف من الآثار السلبية لعمل قوى السوق أو صعوبة تحقق فكرة السوق الكاملة.
التناقض الثاني يتمثل في عدم تفسير البرنامج لأسباب فشل القطاع العام والفلسفة "الناصرية" في تحقيق التنمية الاقتصادية والصناعية الحقيقية خلال ما يزيد عن ثلاثة عقود من الزمن، بل إن تقييما موضوعيا لآثار تلك الحقبة على ديناميات ومحددات النمو الاقتصادي في مصر خلال المرحلة الراهنة لا يمكن أن ينفى امتداد تأثير الفلسفة الناصرية على تلك الديناميات والمحددات في المرحلة الراهنة. فالقضاء على المبادرات الفردية والخاصة في مصر خلال تلك المرحلة قد ساهم - بجانب عوامل أخرى بالطبع - في إضعاف القطاع الخاص في مصر وخلق مرحلة من الانقطاع في التطور الطبيعي للقطاع الخاص. كما لا يفسر البرنامج لماذا تنتمي جميع الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول الديمقراطية ذات النظم الاقتصادية الليبرالية، وانتماء الدول ذات النظم الاقتصادية الاشتراكية والتخطيط المركزي القائمة (حالة كوريا الشمالية على سبيل المثال) إلى الدول الأقل نموا والأكثر فقرا في العالم فضلا عن انتشار الفساد وسيطرة نظام سياسي تسلطي، باستثناء الصين التي تدير عملية مخططة وممنهجة للانفتاح السياسي والتحول إلى اقتصاد السوق، بل إن الحفاظ على استمرار النمو الاقتصادي الصيني يرتبط إلى حد كبير بالحفاظ على تلك التوجهات الجديدة.
وبشكل عام لم يقدم البرنامج تصورا محددا لكيفية تطوير الفلسفة الناصرية وإعادة تطبيقها بشكل يضمن فعاليتها وتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب. وفي الوقت الذي تسعى فيه العديد من القوى السياسية الليبرالية إلى صياغة دستور جديدة يعكس التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع المصري خلال العقود الثلاث الأخيرة، لم يجد الحزب الناصري نفسه مضطرا للتأكيد على هذا التوجيه في الشق السياسي من برنامجه، إذ يعني ذلك في التحليل الأخير تهديد الأسس الدستورية للكثير من الأفكار والفلسفة الناصرية في الدستور القائم والتي يعيد البرنامج التأكيد عليها. بل على العكس فقد أعاد البرنامج التأكيد على المواد الدستورية ذات الصلة بالفلسفة الناصرية مثل المادة ٢٤ التي تنص على سيطرة الشعب على الثروة والسلطة، المادة ١٨ التي تنص على أن التعليم حق تكفله الدولة، المادة ٢٠ التي تنص على مجانية التعليم، المادة ١٦ التي تنص على أن تكفل الدولة الخدمات الثقافية والخدمات الصحية، والمادة ٨٧ التي تنص على نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين في المجالس المنتخبة. وهي المواد التي يتوقع أن يطال جوهرها تعديل في أي تغيير شامل للدستور.
إلا أنه لا يمكن فهم تمسك الحزب بتلك الأفكار واستدعائها بتلك القوة بمعزل عن عامل مهم - بالإضافة إلى كونها جزء من أساس الوجود السياسي للحزب- وهو تفاقم المشكلات الاقتصادية الراهنة في المجتمع المصري، خاصة البطالة، واتساع الفجوة بين الفئات الاقتصادية والاجتماعية، وتزايد صور التلاحم والاندماج بين رأس المال والسلطة، والنفوذ السياسي لرجال الأعمال والمال، واقتران تلك المشكلات باستمرار تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، وهو ما أدى بدوره إلى تعميق ضعف الاعتقاد في جدوى نظام وآليات السوق كإطار للنمو الاقتصادي والتنمية.
وأخيرا، فيما يتعلق ببرنامج حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، فقد أخذ البرنامج خطوة أكثر تقدما فيما يتعلق بمفهومه للنظام الاقتصادي ودور الدولة، جعله يأخذ موقع أقصى يسار القوى السياسية المشاركة في الانتخابات. فقد أكد البرنامج على إيمان الحزب بالاشتراكية كهدف رئيسي. وفي هذا الإطار دعا البرنامج إلى قيام الدولة بدور فاعل ومباشر فى مجالات الإنتاج والاستثمار ورفض فكرة الاكتفاء بالدور التنظيمي للدولة من خلال تهيئة المناخ الملائم لعمل القطاع الخاص، والحفاظ على ما تبقى من القطاع العام وإصلاح أوضاعه، بالإضافة إلى محورية دور الدولة في تنظيم جانبي الطلب والعرض بهدف التحكم في الاستهلاك غير الضروري وتوجيه العملية الإنتاجية، والتراجع عن سياسة الاعتماد المفرط على آليات السوق مقابل الاعتماد على آلية التخطيط القومى الشامل دون استبعاد آليات السوق فى حل بعض المشكلات. كما يتبنى البرنامج موقفا واضحا من سياسة الإندماج في السوق العالمية وتحرير التجارة الخارجية، والتي حملها البرنامج مشكلات الركود، مقابل إعادة الاعتبار مرة أخرى للسياسات الحمائية التجارية خاصة الجمركية بهدف الحد من الاستيراد غير الضروري وحماية الصناعة الوطنية من المنافسة غير المتكافئة، فضلا عن الدور المحوري للدولة في إعادة توزيع الدخول والثروات داخل المجتمع من خلال مختلف السياسات المالية والنقدية خاصة الضرائب والدعم والأجور.
وتنسحب الانتقادات السابقة على برنامج الحزب العربي الديمقراطي الناصري على مختلف الأفكار التي طرحها حزبي العمل والتجمع، فيما يتعلق بتوسيع الدور الإنتاجي للدولة والاعتماد على القطاع العام وتهميش آليات السوق، والتحكم في جانبي العرض والطلب من خلال توظيف الأدوات النقدية والمالية

والإنفاق الحكومي في توجيه عملية التصنيع والتنمية.
وهكذا، يمكن تصنيف القوى السياسية السابقة فيما يتعلق برؤيتها للنظام والفلسفة الاقتصادية التي يمكن تطبيقها في مصر إلى ثلاث اتجاهات أساسية، الأول هو تيار اليمين ويمثله حزب الغد والذي يدعو إلى الخروج الكامل للدولة من العملية الإنتاجية مقابل الاعتماد على قوى السوق كآلية رئيسية لتوجيه عملية النمو الاقتصادي والتنمية. التيار الثاني هو تيار الوسط، ويضم الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الوفد بالإضافة إلى جماعة الإخوان المسلمين التي تمثل يسار الوسط. وأخيرا تيار اليسار، ويضم الحزب العربي الديمقراطي الناصري وحزب التجمع، على نحو يعكس تنوع مواقف القوى السياسية بشأن الفلسفة الاقتصادية التي يجب تطبيقها في مصر، ولكنه يعكس في الوقت نفسه غياب الاتفاق حول قضايا أساسية حسمها الفكر الاقتصادي العالمي.

ب- الخصخصة: رؤى مختلفة

لم تفرد معظم البرامج أقساما خاصة لمناقشة قضية الخصخصة، بل إن بعض تلك البرامج لم تورد مفردة "الخصخصة" على الإطلاق، مثل حالتي برنامج الحزب الوطني الديمقراطي وبرنامج جماعة الإخوان المسلمين، واللذين لم يفردا لتلك القضية قسما خاصا كما لم ترد كلمة الخصخصة ولو لمرة واحدة في أي منهما. وفي الوقت الذي قد يعكس فيه هذا الوضع غموض الموقف بشأن قضية الخصخصة، مثل حالة جماعة الإخوان المسلمين على سبيل المثال، فإنه يشير إلى تراجع الأهمية النسبية لتلك القضية بالمقارنة بقضايا أخرى، مثل قضية التشغيل في حالة الحزب الوطني الديمقراطي والتي كان من الأفضل من وجهة نظر الحزب التركيز عليها كقضية محورية، وذلك بالنظر إلى خصوصية مشكلة البطالة التي تمثل نقطة التماس المهمة بين أعضاء الهيئة الناخبة بدءا من الطبقات الفقيرة والدنيا وانتهاء بالطبقة الوسطى بجميع مستوياتها، ومن ثم لم يكن من المنطقي إفراد قسم خاص لقضية الخصخصة في برنامج الحزب الوطني في الوقت الذي تسود فيه الإدراكات السلبية لعملية الخصخصة لدى القطاع الأوسع من المواطنين، بل واعتبار سياسة الخصخصة وانسحاب الدولة من الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية أحد أهم الأسباب المسئولة عن انتشار البطالة، دون أن يعني ذلك عدم إيمان الحزب بسياسة الخصخصة، إذ تمثل الخصخصة إحدى السياسات الثابتة لحكومات الحزب الوطني منذ أوائل التسعينيات، بل ويتوقع أن تشهد تلك السياسة دفعة قوية بعد الانتخابات وانتقالها إلى قطاعات مهمة وعلى رأسها القطاع المصرفي.



ولا يختلف موقف حزبي الوفد والغد كثيرا عن الحزب الوطني، باستثناء عدد من الملاحظات. الأولى هي استعداد حزب الغد للمضي إلى خطوات أبعد في مجال الخصخصة والانسحاب الكامل للدولة من الأنشطة الإنتاجية والخدمية، واستحداث وسائل وأطر تمويلية جديدة لتفعيل دور القطاع الخاص في تلك المجالات. الملاحظة الثانية هي تمييز برنامج الوفد بين نوعين من المشروعات، النوع الأول هو المشروعات الكبرى ذات الطابع القومي والأهمية الاستراتيجية والتي يجب أن تظل في إطار الملكية العامة، أما النوع الثاني فهو المشروعات العامة الأخرى والتي يجب خصخصتها في إطار خطة رشيدة وواضحة. الملاحظة الثالثة هي تأكيد برنامجي الوفد والغد على أهمية إعادة النظر في الأسلوب المتبع في تنفيذ برنامج الخصخصة وطريقة استخدام عوائده، خاصة فيما يتعلق بعدم وجود التزام محدد على القطاع الخاص بإقامة توسعات استثمارية في المشروعات التي يتم خصخصتها، الأمر الذي يؤدي - وفقا لتحليل برنامج حزب الغد - إلى إبطاء الدورة الاقتصادية نتيجة سحب السيولة المالية المتاحة لدى القطاع الخاص وإعادة توجيهها إلى شراء تلك المشروعات، وعدم ارتباط الخصخصة بحدوث نقلة حقيقية في حجم وهيكل الاقتصاد المصري. كما يؤكد برنامج الغد على ضرورة الربط بين عملية الخصخصة وتطور قدرة البورصة المصرية على استيعاب أسهم المشروعات والشركات المطروحة للخصخصة، فضلا عن ضرورة الالتزام بقواعد الشفافية في استخدام عوائد عملية الخصخصة.
وفي المقابل تبنت برامج الحزب العربي الديمقراطي الناصري وحزب التجمع الوطني الوحدوي وحزب العمل مواقفا أيديولوجية رافضة للاستمرار في عملية الخصخصة، وتحميل انسحاب الدولة من الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية مسئولية تعثر عملية التنمية الاقتصادية. فقد ذهب برنامج الحزب الناصري- وكما سبق القول عند مناقشة مفهوم القوى السياسية للنظام الاقتصادي الأمثل لمصر- إلى أن "إهدار الثروات والأصول الوطنية المتمثلة في القطاع العام والاستمرار في بيع ما تبقى منه بأبخس الأثمان" - وفقا لتعبير برنامج الحزب- يمثل أحد أشكال "التفريط في المصالح الوطنية والقومية العليا" وأحد

مداخل سيطرة الاحتكارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات "التي يتخفى تحت ستارها رأس المال الصهيوني العالمي". وهكذا، اعتبر البرنامج الخصخصة نوعا من الردة على مكتسبات المرحلة الناصرية وأحد المداخل المهمة لسيطرة "رأس المال الصهيوني العالمي" على الاقتصاد الوطني. وفي هذا الإطار، يؤكد برنامج الحزب على نقطتين أساسيتين. الأولى هي استعادة الدولة لدورها الاقتصادي المركزي في عدد من المجالات، حددها البرنامج في الاستثمارات الاستراتيجية خاصة المرتبطة بالأمن القومي مثل التعليم والصحة والصناعات الكيماوية والتسليح والأبحاث العلمية والتكنولوجيا، ومجالات التنشئة والوطنية خاصة الثقافة والإعلام. النقطة الثانية هي الحفاظ على ما تبقى من القطاع العام في المجالات الاستراتيجية والحيوية حددها البرنامج في الشركات العاملة في المرافق العامة، والشركات التي تنفرد بانتاج سلع محددة (مثل الدخان والمناجم والأسلحة)، والشركات التي تمتلك تكنولوجيات نادرة. أما فيما يتعلق بالقطاع الخاص القائم، فقد دعا البرنامج إلى ربط مشاركته في عملية التنمية الاقتصادية وفقا "للخطة الشاملة" التي تضعها الدولة، بما يعنى إخضاع عمل القطاع الخاص لإشراف الدولة والتزامه بتوجهات وأولويات الخطة. أكثر من خضوعه لآليات السوق والمبادرات الخاصة. ولم يختلف برنامجي التجمع والعمل عن جوهر برنامج الناصري. وزارد حزب العمل بأن أعطى بعدا إسلاميا لمسألة رقابة القطاع الخاص استنادا إلى أن امتلاك الأفراد للمشروعات الخاصة حق مشروع ولكنه ليس حقا مطلقا "إذ أن أصحاب المال مستخلفون فيه ملتزمون بتوجيهه بما ينفعهم وينفع الناس".

ويبقى الموقف الغامس من مسألة الخصخة هو موقف جماعة الإخوان المسلمين، فرغم أن صياغة الأفكار والمقترحات الواردة في برنامج الجماعة للتعامل مع المشكلات الاقتصادية تشير إلى اعترافه بأهمية دور القطاع غير الحكومي في الأنشطة الاقتصادية والتنموية إلا أنه لا يشير إلى موقف محدد في تقييمها لبرنامج الخصخصة الجاري تطبيقه أو مستقبل تلك العملية والمؤسسات المتبقية من القطاع العام.

ج- قضايا الشباب والبحث عن سياسات اجتماعية جديدة

يعد قطاع الشباب من القطاعات المجتمعية التى تحظى بمكانة محورية في أولويات التنمية البشرية، لدول العالم المختلفة، حيث أن هذا القطاع هم أكثر الفئات العمرية حيوية ,وقدره علي العمل والنشاط .وفى الوقت الذى يعد فيه قطاع الشباب أحد أعمدة المجتمع، فإن عدم الاستثمار الصحيح لهذا القطاع، يجعل منه مشكلة مجتمعية غاية في الخطورة، وعلى سبيل المثال، فإن تفشى البطالة بين الشباب، يعنى وجود شريحة عريضة من المتعطلين ,تودي إلي تآكل راس المال الاجتماعي ,بالإضافة إلى أن المجتمع يخسر طاقه عمل شريحة كاملة من الشباب المتعطل ,حيث كان من الممكن ,أن تشكل طاقه العمل هذه قيمه مضافة لصالح المجتمع ,تضيف إلي ما لديه من موارد .

والحاصل، أن البطالة التى تصاعدت بشكل خطير في المجتمع المصرى خلال الربع قرن الفائت، قد أضرت بقطاع الشباب أكثر من غيره، والمشكلة أن المتعطلين، هم من حملة المؤهلات العليا أو المتوسطة، وتشير الإحصائيات المتاحة في هذا السياق إلى ارتفاع عدد المتعطلين عن العمل في المرحلة العمرية من ٢٠ إلى ٢٤ سنه مقارنه بالفئة من ٢٥ إلى ٣٠ سنه ,وأن أقل نسبه بين المتعطلين عن العمل بين الشباب هى في الشريحة العمرية من ١٥ إلى ١٩ سنه ,الأمر الذي يشير ارتفاع معدلات البطالة في الشريحة الشبابية من ٢٠ إلى ٣٠ سنة. وفى الواقع، فإن مشكلة البطالة ليست الوحيدة التى يعانى منها الشباب في المجتمع المصرى، فهناك حزمة من المشاكل الأخرى سياسية وثقافية.

وبالنظر إلى هذه المشكلات المتعددة التى يعانى منها قطاع الشباب في مصر، فإن هذا القطاع، كان محل تركيز معظم إن لم يكن كل البرامج الانتخابية للقوى التى شاركت في العملية الانتخابية، وكان لهذه القوى طروحاتها المختلفة، بشأن علاج هذه المشكلات .

وقد تركزت المقترحات التى تقدمت بها هذه البرامج بخصوص القضايا الشبابية المختلفة، على ضرورة إطلاق الطاقة السياسية للشباب، من أجل تشجيعهم على عملية المشاركة السياسية، وعلى مكافحة ظاهرة البطالة، كما تركزت هذه المقترحات أيضا حول ضرورة التنشئة الصحيحة للشباب من خلال دعمهم ثقافيا بثقافة المشاركة والاعتدال .

وعلى الرغم من طابع الشمول الذى حاولت أن تتميز به البرامج في طروحاتها لكافة قضايا المجتمع، ومنها القضايا الخاصة بالشباب، فإن بعض هذه البرامج ركز على بعد وحيد أو قضية واحدة من حزمة من المشاكل المتكاملة التى يعانى منها قطاع الشباب .

وقد أكدت برامج القوى المختلفة على ضرورة تفعيل دور الشباب في الحياة العامة، وفى القلب منها الحياة السياسية، فركز برنامج حزب الوفد على ضرورة إلغاء اللائحة الحالية لاتحادات الجامعات الصادرة في سنة ١٩٧٩ والعودة إلي لائحة ١٩٧٦ وهي أكثر ديموقراطية وتمشياً مع التقاليد الجامعية، وحتى لا تتحول الاتحاديات الطلابية إلي أجهزة إدارية بما يتنافى والفكرة من وجودها، وأكد البرنامج على ضرورة إطلاق حرية التعبير للطلاب، وذلك بإلغاء أي قيد عليهم في إصدار صحفهم ومجلاتهم الجامعية وعقد ندواتهم ومؤتمراتهم، وطالب برنامج الوفد أيضا بقصر مهمة الحرس الجامعي ومكاتب الأمن علي المحافظة علي سلامة المنشآت الجامعية دون التدخل في الشئون والأنشطة الطلابية.
ما برنامج حزب التجمع، فقد طالب بإطلاق حق الشباب فى تكوين منظماتهم الديمقراطية دون وصاية إدارية، ودعم الحقوق الديمقراطية لطلاب الجامعات والمعاهد العليا والعودة للعمل باللائحة الطلابية لعام ١٩٧٦ ورفع الوصاية عن الأسر والاتحادات الطلابية، متشابها في ذلك مع ما دعا إليه برنامج حزب الوفد.
وهذه المقترحات التى طالب بها كل من حزبى الوفد والتجمع، أكد عليها أيضا برنامج حزب الغد، الذى دعا إلى تشجيع الشباب على المشاركة في الانتخابات الطلابية، والعمل السياسي داخل الجامعة لبناء شخصيتهم السياسية ودعم قدرتهم على تحمل مسئولية بناء المستقبل، وإطلاق حرية الشباب في إدارة مراكز الشباب والأندية، والتجمعات الثقافية الشبابية، والقضاء على تدخلات الجهات الإدارية والأمنية.
ولم يختلف ما جاء في برنامج حزب العمل عن تلك المطالب، حيث دعا البرنامج إلى إطلاق حق الشباب فى تكوين منظماتهم الديمقراطية دون وصاية إدارية، ودعا أيضا إلى دعم الحقوق الديمقراطية لطلاب الجامعات والمعاهد العليا والعودة للعمل باللائحة الطلابية لعام ١٩٧٦ ورفع الوصاية عن الأسر والاتحادات الطلابية.
وفيما يتعلق بالمشكلات الاقتصادية للشباب، فقد ركزت البرامج الانتخابية على كيفية مواجهة ظاهرة البطالة المستشرية بين الشباب، وفى هذا السياق، طالب برنامج حزب التجمع باتخاذ خطوات جادة وفعالة لمواجهة البطالة، وأكد برنامج حزب الغد على ضرورة توفير العمل المناسب للشباب عن طريق الخطة القومية لمواجهة البطالة، و طرح الحزب فكرة تقديم إعانة بطالة لكل عاطل، متفقاً بذلك مع ما طالب به حزب التجمع، وحددها ١٥٠ جنيهاً شهرياً بشرط انضمام العاطل إلى شبكة التدريب والعمل حتى يتم تأهيله والتأكد من جديته في البحث عن عمل.
أما برنامج الحزب الوطنى، فإنه تعهد ببناء ألف مصنع جديد فى الست سنوات القادمة، وهذا الأمر سيولد - حسب البرنامج- ، مليون ونصف فرصة عمل أي ٢٥٠ ألف مشتغل جديد كل سنة، وأكد البرنامج أنه يهدف إلى استصلاح مليون فدان جديد، وسيكون من حق كل شاب يتطلع إلى العمل فى الزراعة، أن يحصل على قطعة أرض بمتوسط ١٠ فدان، وتعهد البرنامج بتقديم قرض ١٠٠ ألف جنيه فى المتوسط لكل حيازة صغيرة، يستطيع الشاب من خلاله تمويل تكلفة استصلاح الأرض، وبناء مسكن جديد له ولأسرته فى الأرض الجديدة..
أما فيما يتعلق بالمشكلات الاجتماعية للشباب، فقد طالب برنامج حزب التجمع بضرورة حل أزمة إسكان الشباب من خلال التوسع فى تنفيذ سياسة جديدة تقوم على التوسع فى الإسكان الشعبى والاقتصادى والمتوسط ودعم الإسكان التعاونى، وتطوير نظام التمليك ليتناسب مع إمكانيات الشباب وذوى الدخل المحدود، ووضع نظام عادل لتوزيع الوحدات السكنية التى تبنيها الحكومة، وأكد برنامج حزب الوفد تعميق روح الانتماء المفقودة والرغبة في الهجرة، بدعم الروابط بين الشباب والأسر، والحي، والمدرسة، والجامعة وصولاً إلي الوطن في النهاية.
أما حزب الغد، فقد ركز على مواجهة مشاكل الإدمان والتطرف عن طريق حزمة من السياسات المتكاملة التي تواجه التطرف بالحوار، والخواء الفكري بالتنمية الثقافية، ومشكلة الانتماء بتأصيل حقوق المواطنة في العمل والحياة الكريمة اللائقة والمشاركة في الحكم.
وفيما يتعلق بالمشكلات التى تواجه الشباب على الصعيد الثقافى، فقد طالب برنامج حزب الوفد، برسم سياسة تعليمية- جامعية وقبل جامعية- تضمن تطوير المواد العلمية لمسايرة التقدم العالمي، مع الاحتفاظ بمكانة للهوية المصرية والثوابت الاجتماعية والدينية، والموروثات الوطنية التي لا تتعارض مع عقل أو دين، وضرورة تشجيع روح البحث العلمي لدي الشباب وتشجيعهم علي الابتكار والاختراع.. وتيسير إجراءات تسجيل اختراعات الشباب، وتحفيزهم علي الحصول علي الشهادات العلمية، والمشاركة في

المؤتمرات والمحافل العلمية العالمية.
وأكد برنامج حزب التجمع على ضرورة وضع سياسة فعالة لمواجهة ظاهرة الدروس الخصوصية فى المدارس والجامعات مع رفع المستوى المعيشى للمدرسين بصورة واضحة تمكنهم من أداء دورهم التعليمى فى الفصول الدراسية، ودعم قصور الثقافة وبيوت الثقافة لتقوم بدورها فى نشر الثقافة الجادة ونشر دور السينما والمسرح فى المناطق والمحافظات المحرومة من هذه الخدمة، وهذا ما طالب به أيضا برنامج حزب العمل .
أما فيما يخص النشاط الرياضى للشباب كأداة لتحسين تكوينهم البدنى وإفراغ طاقاتهم في مجالات مفيدة: فإن معظم البرامج قد أكدت على ضرورة الاهتمام بدعم مراكز الشباب خاصة في المناطق الأكثر فقرا وحرمانا لتكوين الأبطال الرياضيين، مع الاهتمام بالنابهين رياضيا وإعادة تنشيط مشروع البطل الأوليمبي، والتوسع فى إنشاء مراكز الشباب والساحات الشعبية.
وقد جاء في برنامج الحزب الوطنى أنه يتبنى هدف توسيع قاعدة ممارسة الرياضة لأكبر عدد من المواطنين ، حيث يستهدف الحزب إنشاء ملعب للشباب فى كل قرية محرومة منه، فضلاً عن التوسع فى إنشاء وتطوير المنشآت الرياضية ومراكز الشباب .

د- البطالة والبحث عن حلول عملية

حظيت قضية البطالة بأهمية خاصة في البرامج الانتخابية، على نحو يعكس إدراك واضح من جانب مختلف القوى السياسية لخطورة تلك المشكلة، وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المجتمع المصري. ويمكن تصنيف المقترحات المقدمة من جانب مختلف البرامج الانتخابية إلى فئتين رئيسيتين.
الفئة الأولى وهي تلك التي تعلقت بتنشيط جانب العرض في الاقتصاد المصري كآلية أساسية لخلق فرص عمل جديدة. ويبرز في هذا السياق رؤية برنامج الحزب الوطني الديمقراطي الذي طرح عدد من البرامج المتخصصة ركزت على توسيع وتشجيع نمو قطاع المشروعات الفردية ومتناهية الصغر (برنامج القرض الصغير) والمشروعات الصغيرة والمتوسطة (برنامج سوق الأعمال) والمشروعات الكبيرة (برنامج الألف مصنع) بالإضافة إلي التوسع في عملية استصلاح الأراضي الزراعية (برنامج القرية الجديدة) ، والتنمية السياحية (زيادة الطاقة الفندقية) .
وعلى الرغم من أن برامج قوى اليسار قد تضمنت بعض آليات تفعيل جانب العرض، إلا أنها ركزت بالأساس على الدور الحكومي من خلال آلية التوظيف الحكومي المباشر عبر الحفاظ على الدور الإنتاجي للدولة والحفاظ على مؤسسات القطاع العام القائمة وتطوير قدراتها الاستيعابية للعمالة الجديدة، والربط بين الأنشطة الاستثمارية ومشكلة البطالة خاصة التركيز على المشروعات الاستثمارية كثيفة العمل، كما أشارت بعض البرامج إلى وقف سياسة المعاش المبكر (حزب التجمع)، مع ملاحظة أن ذلك لم ينف إشارة تلك البرامج إلى عدد من الآليات المتعلقة بتنشيط دور القطاع الخاص في هذا المجال.
أما الفئة الثانية من المقترحات فقد تعلقت بتنشيط جانب الطلب، وقد طرحت مختلف البرامج الانتخابية في هذا السياق عددا من الأفكار مثل الارتقاء بمستوى الدخول وتوسيع مظلة التأمين الاجتماعي وإصلاح النظم الضريبية بهدف زيادة القدرات الشرائية للفئات الفقيرة. ويجدر الإشارة في هذا السياق أيضا التركيز الواضح في برامج القوى ذات التوجهات اليسارية على الحفاظ على الدعم وتقليل الفوارق بين الدخول (حزب العمل، التجمع، الناصري)، والسماح بصرف معاش الأبناء لحين التحاقهم بالعمل، بالإضافة إلى العمل على زيادة القدرات التساومية للعاطلين من خلال السماح بتأسيس اتحادات ومنظمات العاطلين عن العمل كقوة ضغط اجتماعي مهمة على الدولة والقطاع الخاص (حزب التجمع). وأخيرا طرحت جماعة الإخوان المسلمين الاستفادة من أموال الزكاة لإقامة مشروعات لمواجهة البطالة، وإطلاق الوقف الخيري كنوع من تفعيل قدرات القطاع الخاص والأهلي في هذا المجال.
غير أن الاقتراح الأهم الذي قد يثير قدرا من الجدل يتمثل في اقتراح عدد من البرامج صرف إعانة بطالة للعاطلين (حزب التجمع، حزب العمل، حزب الوفد، حزب الغد). وتستند فكرة إعانة البطالة إلى افتراض أن تلك الإعانة سوف تساهم، بالإضافة إلى وظيفتها الاجتماعية، في الحفاظ علي نشاط الطلب المحلي بما يؤدي إلي تقليل عمق الدورة الانكماشية وتقليل المدي الزمني لدورة الكساد في المجتمع من خلال ضخ سيولة شهرية (تعادل عدد العاطلين مضروبا في قيمة الإعانة).
والتساؤل المهم : هل تساهم آلية إعانة البطالة المقترحة من جانب بعض القوى السياسية في القضاء على

البطالة أو تنشيط جانب الطلب الاستهلاكي في المجتمع؟ واقع الأمر أنه علي الرغم من أهمية تفعيل جانب الطلب الاستهلاكي كآلية مهمة في معالجة مشكلة البطالة إلا أنه لا توجد علاقة واضحة بين تفعيل الطلب المحلي من ناحية والقضاء علي البطالة من ناحية أخري . فعلي الرغم من أن إجمالي المبلغ المتوقع ضخه شهريا - في حالة تطبيق هذا الاقتراح - قد يكون كبيرا إلا أن قياس حجم التأثير النهائي المتوقع يجب أن يقاس في ضوء اعتبارين أساسيين، الأول هو قياس حجم تأثير هذا المبلغ علي القدرة الشرائية واتجاهات الاستهلاك والإنفاق علي مستوي المستهلك الفرد باعتباره الوحدة الرئيسية لكتلة المستهلكين . والاعتبار الثاني هو العلاقة المتوقعة بين تلك الآلية وعملية التصنيع باعتبارها الرافعة الحقيقية للقضاء علي البطالة .

فإذا تصورنا ارتفاع دخل الفرد العاطل من صفر إلي ١٥٠ جنيها شهريا - هي قيمة الإعانة علي سبيل المثال× - فمن المتوقع أن يتجه إنفاقه بالأساس إلي السلع الضرورية المتعلقة ببقائه علي قيد الحياة (الطعام) ، كما أن محدودية المبلغ لن تسمح له إلا بالإنفاق علي السلع الغذائية الضرورية التي لا تتضمن عمليات صناعية والتي يتم إنتاجها في الغالب داخل القطاع غير المنظم. ومن ثم ليس من المتوقع أن تساهم فكرة إعانة البطالة المقترحة في تحريك الطلب المحلي في الاتجاه نحو الإنفاق علي سلع تساهم في تشجيع عملية التصنيع أو النمو الاقتصادي رغم ارتفاع القيمة الإجمالية لحجم الإعانة المقدمة لقطاع العاطلين .

ومن ناحية أخري فإن الافتراض النظري الذي تقوم عليه آلية تفعيل الطلب المحلي وهو أن يؤدي تفعيل هذا الطلب إلي تنشيط العرض (التصنيع وفرص العمل) تعوزه الدقة، إذ لا توجد علاقة واضحة ومباشرة بين تفعيل الطلب المحلي وكل من النمو الاقتصادي والتصنيع خاصة في حالة الاقتصادات النامية، فزيادة الطلب المحلي - علي السلع الاستهلاكية أو المصنعة - لا يعني بالضرورة قدرة قوي الإنتاج المحلي علي توفير السلع موضوع الطلب، ومن ثم يصبح البديل المتاح هو الوفاء بهذا الطلب عن طريق الاستيراد من الخارج، وبالتالي تحول تفعيل الطلب المحلي من عنصر فاعل في معادلة التصنيع إلي عنصر ضغط في معادلة الميزان التجاري الخارجي .

وبمعنى آخر، تجدر الإشارة إلي أن الملاحظات السابقة علي دور إعانة البطالة في تنشيط الطلب لا تعني عدم الجدوي الاقتصادية لفكرة الإعانة، ولكن فاعليتها تتطلب شروطا إضافية مكملة، أهمها أن يكفي حجم الإعانة للإنفاق على السلع الضرورية التي تمثل جزءا من هيكل الإنتاج داخل المؤسسات الرسمية والتي يؤدي تحريك الطلب عليها إلى تحريك مماثل في الطلب على قائمة أخرى من الصناعات أو السلع، بمعنى أن تكون السلع الضروية محل الطلب المتوقع جزءا من حلقة مترابطة من الحلقات الإنتاجية . كما يجب أن تتوافر لدى الاقتصاد الوطني القدرة على الوفاء بالطلب المتوقع من خلال الاعتماد على قدراته الإنتاجية وليس من خلال الاستيراد من الأسواق الخارجية.

هـ- إعادة توزيع الدخول والثروات داخل المجتمع

احتلت قضية الأجور والدخول أهمية ملحوظة في مختلف البرامج الانتخابية، كما عكست تفاوت التوجهات السياسية والاجتماعية والأيديولوجية بين القوى السياسية. وتركز الخلاف الأساسي بين البرامج حول نقطتين أساسيتين، الأولى هي علاقة قضية الدخول والأجور بالقضية الأكبر وهي قضية إعادة توزيع الدخول والثروات داخل المجتمع، وما إذا كانت السياسات والأفكار التي يطرحها البرنامج بشأن تحسين الأجور ترتبط بقضية إعادة توزيع الدخول والثروات داخل المجتمع أو غيرها من الأهداف الأيديولوجية الأسمى للبرنامج مثل "تحقيق الاشتراكية" على سبيل المثال. القضية الثانية تتعلق بطبيعة الأدوات المالية والنقدية، وغيرها، المستخدمة لإنجاز تلك الأهداف سواء اقتصرت على تحسين الأجور والدخول أو إعادة توزيع الثروة.

احتلت قضية الأجور مساحة مهمة في برنامج الحزب الوطني الديمقراطي، خاصة دخول موظفي الدولة كجزء من اهتمام البرنامج بإصلاح الأحوال المعيشية للمواطنين. وضم البرنامج في هذا الإطار ثلاثة محاور أساسية. الأول هو تحسين أجور موظفي الدولة (٥٫١ مليون موظف) من خلال زيادة الأجور الأساسية بنسبة ١٠٠٪ لصغار الموظفين، وبنسبة ٧٥٪ للعاملين في الدرجات العليا خلال السنوات الست القادمة، والعمل على إعداد هيكل جديد للأجور. المحور الثاني هو تطوير نظام المعاشات من خلال استحداث بدائل تأمينية جديدة للمؤمن عليهم وللداخلين الجدد بما يسمح بتنمية دخول ما بعد المعاش

لهذا القطاع، والتوسع في إنشاء نظم المعاشات الخاصة من خلال تشجيع إنشاء ١٠٠٠ صندوق خاص يخضع لرقابة الدولة. وأخيرا يقوم المحور الثالث على التوسع في برنامج معاش الضمان الاجتماعي (ليرتفع عدد المستفيدين من هذا النظام من ٦٥٠ ألف أسرة حاليا إلى ١,٣ مليون أسرة) وزيادة قيمة هذا المعاش، بالإضافة إلى العمل على توفير حد أدنى من المعاش للمرأة المعيلة غير المؤمن عليها من خلال إنشاء صندوق تأمينات خاص بالمرأة العاملة التي تدير مشروعات متناهية الصغر أو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوسيع فرص استفادة المرأة من القروض الميسرة.

ورغم أهمية الإجراءات السابقة، إلا أن هناك عددا من الملاحظات المهمة بشأنها. يتعلق أولها بمدى فاعلية تلك الإجراءات للقضاء على المشكلة الراهنة للتفاوت الشديد في توزيع الدخول والثروات داخل المجتمع المصري، خاصة بالنظر إلى النسبة المهمة لموظفي الدولة إلى إجمالي القوة العاملة في مصر. ونشير هنا إلى نقطتين، الأولى هي إغفال البرنامج للقضية الأساسية وهي سوء توزيع الدخول والثروات داخل المجتمع المصري ككل، وليس داخل الجهاز الإداري للدولة فقط أو "بين أعلى الأجور وأدناها داخل الدرجة ذاتها" كما أشار البرنامج. النقطة الثانية تتعلق بمدى كفاية تلك الإجراءات للقضاء على مشكلة التفاوت في الأجور داخل الجهاز الإداري للدولة ذاته من ناحية، وبمدى كفايتها للارتقاء بأجور العاملين بهذا الجهاز من ناحية أخرى. فالتفاوت في الدخول داخل جهاز الدولة لا يرتبط بالتفاوت في حجم الأجور الأساسية بقدر ما يرتبط بنظام البدلات والمكافآت التي لا يكفي للقضاء عليها نسبة ٢٥٪ إضافية لأصحاب الدرجات الدنيا. الملاحظة الثانية أن نسبة ١٠٠٪ أو ٧٥٪ من الأجور الأساسية لموظفي الدولة لا تضمن بالضرورة الارتقاء بالأجور الحقيقية لهؤلاء الموظفين، وكان من الأفضل أن يولي البرنامج تركيزه الأكبر على قضية إعادة هيكلة الأجور والمرتبات بشكل عام، وربط الزيادة المخططة في الأجور بمستويات التضخم والأسعار. الملاحظة الثالثة تتعلق بالأعباء المالية المتوقعة لتلك السياسات، فرغم تواضع آثارها الحقيقية المتوقعة، والعمل على تفعيل مشاركة القطاع الخاص، إلا أن البرنامج لم يشر إلى كيفية توفير الموارد المالية اللازمة لإنجاز تلك السياسات، والضغوط التي يمكن أن تخلقها على الموازنة العامة للدولة، بل أن البرنامج لم يفرد قسما خاصا لقضية العجز في الموازنة العامة والتي تشغل اهتمام الكثير من المحللين الاقتصاديين. وأخيرا، أغفل البرنامج قضية الأجور داخل القطاع الخاص الذي يستوعب نسبة مهمة من صغار العاملين والمهنيين والتي تتسم أجورهم بالتدني ويواجهون مشكلات لا تقل في أهميتها عن تلك التي يواجهها موظفي الدولة.

وعلى العكس من برنامج الحزب الوطني، فقد تميزت معظم البرامج الانتخابية الأخرى بمعالجة قضية الأجور والدخول في سياق أكبر وهي قضية توزيع الدخول والثروات داخل المجتمع. فقد أكد برنامج حزب الوفد في هذا المجال على نقطتين أساسيتين، الأولى هي التأكيد على الحقوق الاقتصادية العمال خاصة تمكينهم من الإسهام في رؤوس أموال مؤسسات وشركات القطاع العام التي يعملون بها بشروط ميسرة، والمحافظة على حقوقهم في مواجهة أصحاب الأعمال، والمساواة في الحقوق بين العاملين في القطاعين العام والخاص، وإصدار تشريع عمالي جديد يضمن توافر حد أدنى من الأجر وحدا أقصى لساعات العمل، جنبا إلى جنب مع التأكيد على حقوقهم السياسية. النقطة الثانية هي ضرورة ربط الأجور بالأسعار والمستويات الحقيقية للتضخم، وتوحيد الأجور لذات التخصص ولذات الدرجة في كافة الوزارات بما في ذلك الوزارات السيادية. وفي الاتجاه ذاته، أكد برنامج حزب الغد - رغم أنه لم يفرد قسما خاصا لقضية الأجور والدخول- على ضرورة تنظيم توزيع الدخل القومي والحد من التفاوت الاقتصادي والاجتماعي القائم في المجتمع، وتحسين ورفع مستوى معيشة الفئات الاجتماعية المستضعفة والأكثر فقرا، كأهداف عامة دون التطرق إلى سياسات تفصيلية محددة ومباشرة.

وكان البعد الاجتماعي أكثر وضوحا في تناول قضية الأجور وتوزيع الدخول والثروات داخل المجتمع في برنامجي الحزب العربي الديمقراطي الناصري، وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، حيث تم معالجة القضية في برنامج الناصري في إطار أكثر اتساعا وهو إعادة سيطرة الشعب على الثروة والسلطة، وإذابة الفوارق بين الطبقات الاجتماعية من خلال تشجيع أنماط الملكية التعاونية، ووجود أدنى وآخر أعلى للأجور، والقضاء على حالة "الانحياز الحالي لقلة مستغلة نهبت ثروات الوطن" وفقا لتعبير البرنامج. وجاء برنامج حزب التجمع أكثر تفصيلا في إطار هدفه العام "تحقيق الاشتراكية". وقد طرح الحزب في هذا الإطار قائمة واسعة من الوسائل النقدية والمالية المباشرة وغير المباشرة لضمان القضاء على حالة التفاوت في توزيع الدخول والثروات، كان أبرزها تعديل هيكل الضرائب على الدخل الذي جاء به القانون الجديد وتوسيع نطاق التصاعدية داخل هذا الهيكل بما يسمح بإعادة توزيع الدخول لصالح

الفقراء وذوى الدخول المنخفضة، وزيادة حصيلة الدولة من الرسوم والضرائب على الفئات القادرة من خلال وسائل عدة مثل إلزام أصحاب العقارات والأراضي والسيارات وغيرها من الأصول بتسجيل ملكياتهم خلال فترة زمنية محددة، مع خفض رسوم التسجيل المغالى فيها وتيسير إجراءاته تشجيعا لتسجيل تلك الأصول، وفرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن تداول الأسهم والمضاربة في البورصة وبيع العقارات وغيرها من الأنشطة غير الإنتاجية، وزيادة الرسوم الجمركية على السلع الكمالية الخاصة بالشرائح الغنية، وزيادة الرسوم على تراخيص السيارات الفاخرة وعلى توكيلات الشركات الأجنبية، وإعادة تخصيص تلك العائدات لصالح المشروعات والقطاعات الخدمية الخاصة بالفئات الفقيرة. أيضا طرح البرنامج ضرورة مواجهة التضخم باعتباره أحد الأسباب المهمة المسئولة عن تآكل دخول الفقراء، وتطبيق سياسات محددة لرعاية الفقراء وحمايتهم اجتماعيا مثل سياسات الدعم ورفع الحد الأدنى للمعاشات والضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية والسياسات والبرامج الخاصة بتشغيل الفقراء والنهوض بمناطق تركزهم ومساعدتهم على مواجهة الكوارث، وتعريفهم بالبرامج الموجهة لتحسين أحوالهم، وإشراكهم في مراقبة تنفيذها على الوجه الأكمل. فضلا عن تحقيق التوازن بين الأسعار والأجور، وصرف علاوة اجتماعية سنوية تعادل نسبة الزيادة في الأسعار تكون جزءا من الأجر الأساسي، وتشكيل مجلس أعلى للأجور والأسعار والدعم، يقترح أسسا لربط الأجور بالأسعار في قطاع الأعمال العام والخاص والتعاوني والحكومي، ورفع الحد الأدنى للأجور والمرتبات بما يكفل مستوى معيشة لائق لأسرة مكونة من خمسة أفراد يعاد النظر فيه دوريا حسب تغير الأسعار، ورفع الأجور والمعاشات الحالية في جميع الدرجات بنفس النسبة، وضبط أسعار السلع الضرورية وتوزيعها على محدودي الدخل بالبطاقات وبكميات مناسبة وأسعار تتناسب مع مستوى الدخول السائدة مع عدم المساس بأسعار الخبز.

كما أولى البرنامج أهمية خاصة لزيادة القدرات الاقتصادية والتساومية للفقراء وطبقة العمال داخل النظام الاقتصادي من خلال زيادة قدرتهم على النفاذ إلى الأصول الإنتاجية، وتنمية قدراتهم البشرية وتمكينهم من زيادة مشاركتهم في الإنتاج والحصول على الخدمات الأساسية خاصة التعليم والتغذية والخدمات الصحية والإسكان، وتمكينهم من الارتقاء بقدراتهم ومهاراتهم الإنتاجية من خلال برامج إعادة التدريب، وإقرار علاقات عمل عادلة تضمن حماية العمال من الفصل التعسفي والحفاظ على حقوقهم المكتسبة، وضمان حد أدنى للأجور يكفى الاحتياجات الأساسية، وتطبيق مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي، وعدم التمييز في شروط العمل بين الرجال والنساء. وأشار البرنامج في هذا الإطار إلى ضرورة إعادة النظر في قانون العمل الجديد الصادر سنة ٢٠٠٣، أضف إلى ذلك تأكيد البرنامج على ضرورة تغيير نظم التأمينات الاجتماعية بما يسمح للعمال، من خلال التنظيمات النقابية، بالمشاركة في الرقابة والتوجيه لحصيلة أموالهم من التأمينات الاجتماعية لضمان عدم توجيهها في غير صالحهم واستخدام عائداتها في زيادة المعاشات إلى الحد الذي يكفل معيشة إنسانية لائقة.

إلا إنه رغم الأهمية الشديدة للسياسات المقترحة من جانب برنامج حزب التجمع، خاصة زيادة القدرات الاقتصادية للشرائح الفقيرة، لإعادة التوازن إلى توزيع الدخول والثروات، والذي يعد أحد الشروط الأساسية لتحقيق نمو اقتصادي حقيقي يحقق عائدا متوازنا لمختلف الفئات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه تظل هناك مقومات تناقض شديد بين بعض السياسات التي يقترحها البرنامج وأهداف أخرى مثل جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الاستثمارات الوطنية الخاصة، وهي شروط مهمة أيضا للنمو الاقتصادي.

× حدد حزب الغد قيمة تلك الإعانة في برنامجه للانتخابات الرئاسية بـ ١٥٠ جنيها لكل عاطل.

الفصل الرابع

العملية الانتخابية وما بعدها

أولا : مراحل العملية الانتخابية

١ - المرحلة الأولى: تكريس لظواهر المال والعنف

تعد الانتخابات البرلمانية التى تشهدها مصر خلال الفترة الحالية واحدة من أهم تسع انتخابات برلمانية شهدتها مصر منذ وضع الدستور الدائم في العام ١٩٧١، وذلك بالنظر لطبيعة المرحلة التى تمر بها البلاد، حيث تعيش مصر حالياً مرحلة انتقالية، سوف تؤسس بالطبع لمرحلة جديدة من التطور السياسي والديمقراطى. ومن هنا، فإن البرلمان الجديد مدعو - ولو على المستوى النظرى- لكى يمارس دوره في تحديد أجندة وأولويات المرحلة الجديدة التى سوف تدخلها البلاد، وهذا ما يجعل من الفصل التشريعى لمجلس الشعب القادم، واحداً من أهم الفصول التشريعية التى عقدها منذ تأسيسه في العام ١٩٧١.

● أهمية استثنائية

وفى الواقع، فإن أهمية الانتخابات لا تقف عند حد خصوصية المرحلة التى تعيشها مصر حالياً، فثمة العديد من العوامل الأخرى التى تجعل من هذه الانتخابات ذات أهمية استثنائية، وتنصرف هذه العوامل إلى طبيعة البيئة التى تجرى فيها العملية الانتخابية، وما شهدته هذه العملية من متغيرات جديدة، ويتمثل أهم هذه العوامل فيما يلى :
وقد أجريت الانتخابات في ظل حالة من الحراك السياسى غير المسبوق، وهذا الحراك تعيشه البلاد منذ نحو عام، وتصاعد بشكل لافت عقب تعديل المادة (٧٦) من الدستور والخاصة بنظام اختيار رئيس الجمهورية، وكانت ذروة هذا التصاعد خلال الانتخابات الرئاسية التى شهدتها البلاد في سبتمبر الماضى.
ومن أبرز معالم ذلك الحراك، ظهور العديد من حركات المعارضة والتغيير الجديدة، التى تميزت بالجرأة في طروحاتها للإصلاح السياسي، وتصاعد المطالب الخاصة بضرورة إحداث إصلاح سياسى حقيقى، يضمن تدشين عملية تحول ديمقراطى، بعيداً عن محاولات الترميم الجزئية، والإصلاحات الشكلية.
- شهدت العملية الانتخابية على المستوى التنظيمى عدة متغيرات جديدة، من أهمها استخدام الصناديق الزجاجية لأول مرة، وحياد الأجهزة الأمنية، وعدم تدخلها لنصرة ودعم مرشحى الحزب الوطنى، على غرار ما كان يحدث في الماضى، وكان هذا الأمر جلياً فى الجولة الأولى.
- المشاركة الكثيفة من قبل القوى السياسية، حيث لم يعلن أيا من القوى الموجودة في المجتمع مقاطعته للعملية الانتخابية، على غرار ما شهدته انتخابات العام ١٩٩٠ على سبيل المثال، وهذه المشاركة تعكس تجاوباً وتفاعلاً من قبل هذه القوى مع مطالب وضرورات الإصلاح.
- نمط التحالفات الجديدة الذى شهدته العملية الانتخابية، حيث شهدت الانتخابات تأسيس ما أطلق عليه " الجبهة الوطنية للتغيير، والتى ضمت قوى المعارضة الرئيسية والقوى البارزة من بين قوى التغيير الجديدة التى تأسست خلال العامين الماضيين، وأبرزها، الحركة المصرية للتغيير " كفاية " والتجمع الوطنى للتحول الديمقراطى، والذى تولى رئيسه الدكتور عزيز صدقى رئاسة الجبهة.
- المنافسة الشرسة التى شهدتها الانتخابات، جراء ارتفاع عدد المرشحين وكذلك عدد القوى المشاركة في العملية الانتخابية، والتى تبدت معالمها في فشل الجولة الأولى من المرحلة الأولى في حسم نتائج هذه المرحلة، فجرت إعادة في معظم الدوائر.

● برامج مختلفة

واستناداً إلى استثنائية العملية الانتخابية، فإن البرامج التى طرحت من قبل القوى المشاركة، كانت أيضا ذات طابع خاص، حيث ركزت كل البرامج على ضرورة الإصلاح السياسى، وطرح هذا الإصلاح من قبل قوى المعارضة باعتباره مفتاح تطوير المجتمع على كافة الأصعدة الأخرى، اما فيما يتعلق ببرنامج الحزب الوطنى الحاكم، فإنه هو الأخر طرح تناول قضية الإصلاح، مؤكداً على ما جاء من وعود بالانفتاح السياسى فى البرنامج الانتخابى الذى خاض به الرئيس حسنى مبارك انتخابات الرئاسة، ولكن ما يلاحظ

أن برنامج الحزب الحاكم قد أكد أكثر على القضايا الاقتصادية والاجتماعية التى جاءت فى صدارة البرنامج، تليها القضايا الخاصة بالإصلاح السياسى، الذى كان فى صدر برامج القوى المعارضة، ولاشك فى أن هذا الأمر كان من السلبيات الشديدة فى برنامج الحزب، الذى أراد أن يغازل الناخبين بالتركيز على قضاياهم ومشكلاتهم المعيشية، فأعطى لهذه القضايا الأهمية الأولى فى برنامجه، ولكن من المؤكد أن المشكلات الحياتية للشعب ناجمة عن اوضاع سياسية بعينها أدت إلى تفشى الفساد والبطالة والفقر، ومن ثم، فإن أى إصلاح اقتصادى أو اجتماعى سوف يظل رهيناً بإصلاح سياسى حقيقى.
ومما يجب التركيز عليه فيما يخص موضوع البرامج فى العملية الانتخابية، أن الانتخابات ووفقا للنظام الفردى الذى تتم به، تجعل المعركة الانتخابية، معركة بين أشخاص وليس بين برامج، على اعتبار ان الذى يتنافس فى هذه الانتخابات، هم الأفراد، وليس الأحزاب السياسية، ومن ناحية أخرى، فإن الأوضاع المعيشية الصعبة والتدهور الاقتصادى الحاد الذى تعانيه غالبية المواطنين ومشكلة البطالة، كل هذه الأمور، تضعف من قيمة البرامج فى العملية الانتخابية، حيث يكون التركيز على مفهوم نائب الخدمات، الذى يتم اختياره من قبل الناخبين، ليس للقناعة ببرنامجه، وإنما لما سوف يقدمه من خدمات.
وفيما يتعلق أيضا بموضوع البرامج، ثمة قضية أخرى هامة تتمثل فى تقديم جماعة الإخوان المسلمين لبرنامج متكامل، خاضوا على أساس منه المعركة الانتخابية، وعلى الرغم من التحفظات التى أبداها البعض على ما جاء فى مضمونه، فإن هذا الأمر يعبر عن تطور فى فكر الجماعة، وتعاطيهم الجاد مع الانتخابية، بالنظر إلى الاتهام التقليدى الذى كان يوجه إليهم، ومفاده انهم جماعة تكتفى بالشعار الأثير " الإسلام هو الحل "، دون تقديم خطط واضحة لكيفية غدارة شئون المجتمع والحكم.

● دعاية جديدة

وفى سياق المنافسة الشرسة التى شهدتها الانتخابات لعبت الدعاية دوراً كبيراً في العملية الانتخابية، ووظف المرشحون بدرجات متفاوتة كل وسائل الاتصال الشخصى والاتصال الجمعى والاتصال الجماهيرى، وبالنظر إلى التطور الهائل الحادث فى مجال الاتصال خلال المرحلة الحالية، تم توظيف وسائل دعاية جديدة، مثل رسائل SMS والإنترنت، فمع انتشار استعمال جهاز الهاتف النقال في المجتمع المصرى، كان لهذا الجهاز حضوراً لافتاً في عملية الدعاية من خلال إرسال الرسائل القصيرة لحث الناخبين على التصويت لصالح مرشح معين، وفى ظل اتساع أعداد المستخدمين لشبكة الإنترنت وجماهيرية هذه الوسيلة، كان لجوء الكثير من المرشحين للدعاية لنفسه على شبكة الإنترنت، فأقامت الفرق المكلفة بالدعاية لهؤلاء المرشحين، مواقع خاصة لحملاتهم الانتخابية على الإنترنت، كما استخدمت الإنترنت في بعث رسائل للناخبين لحضهم على التصويت لهذا المرشح أو ذاك، وعلى الرغم من أن شبكة الإنترنت كانت حاضرة بقوة في عملية الدعاية الانتخابية، إلا أنها كانت من أقل وسائل الاتصال توظيفاً في عملية الدعاية، حيث مازالت هذه الوسيلة غير شائعة بالشكل الكافى، بالنظر لارتفاع نسبة الأمية في المجتمع المصرى.



وفى إطار سعيهم لكسب تأييد الناخبين، لجأ عدد من المرشحين إلى الاستعانة ببعض الفنانين، ولاعبى كرة القدم، ورموز أخرى فى المجتمع المصرى، وقد لجأ لذلك كل من مرشحى الحزب الوطنى الحاكم والمعارضة على حد السواء، فاستعان مصطفى الفقى مرشح الحزب الوطنى في محافظة البحيرة بالفنان محمد نوح الذي حضر عددا من المؤتمرات الجماهيرية للفقي، وفى مواجهة هذا الدعم من قبل نوح، قام الفنان عبد العزيز مخيون عضو حركة " كفايه " بتأييد منافس الفقي الدكتور جمال حشمت نائب الإخوان المسلمين، والذي أسقطت عضويته في الدورة الماضية، حيث وضع مخيون يده في يد حشمت ومر على قرى وشوارع الدائرة داعيا لمرشح الإخوان، كما شارك مخيون في مؤتمر جماهيري لمرشح حركة كفايه كمال خليل بحي إمبابة، وحرص عدد من الفنانين على دعم فتحية العسال الكاتبة والسيناريست في مواجهة مرشح الوطني حسام بدراوي وهشام مصطفى خليل عضو لجنة السياسات بالحزب، وكان في مقدمتهم صلاح السعدني وجميل راتب وسميحة أيوب وأسامة أنور عكاشة ووضعوا لافتات تأييد أمام بعض لجان الدائرة، ونزل الفنان شعبان عبد الرحيم الميدان على طريقته حيث اعتمد أنصار مرشح الحزب الوطني في دائرة حلوان والتبين نبيل الجابري على أغنية له يقول فيها : " أوعى تدي صوتك لمرشح يأكل اللحم.. اللي احنا ما بنعرف شكله". وحضر المخرج السينمائي الشاب خالد يوسف مؤتمراً جماهيرياً حاشدا في دائرة كفر شكر بالقليوبية وهي الدائرة التي ولد في إحدى قراها، تأييدا لمرشح حزب التجمع

خالد محيي الدين، ودعا يوسف آلاف الحاضرين إلى تأييد محيي الدين، ويعتزم يوسف السفر إلى بلطيم بكفر الشيخ تأييدا للنائب حمدين صباحي المرشح عن حزب الكرامة، ويدرس اصطحاب قافلة فنية معه لصباحي الذي تلقى برقيات تأييد من فنانين آخرين أبرزهم المخرج يوسف شاهين، والمخرج مجدي أحمد علي والفنان سامح الصريطي، والفنانة سناء يونس، ولاشك أن مثل هذا الأمر يعد تطوراً داخل مجتمع الفنانين الذين جبلت غالبيتهم الكاسحة على السلبية وترك الاهتام بالشئون السياسية، ولكن يبدو أن الحراك السياسى هو الذى ساهم فى تخلى الفنانين عن سلبيتهم، حيث ان هذا الحراك قد أسفر قبل شهور عن تاسيس حركة " أدباء وفنانون من أجل التغيير"، ضمت فى عضويتها عدداً من الفنانين والمثقفين.

وفيما يتعلق بدور وسائل الإعلام فى العملية الانتخابية، كشف تقرير لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان نشر ٨-١١-٢٠٠٥ حول تغطية الصحافة المكتوبة للحملة الانتخابية الممتدة بين السابع والعشرين من أكتوبر والخامس من نوفمبر ٢٠٠٥ عن انحسار ملامح إيجابية في تغطية التلفزيون المصري الرسمي كانت رصدت خلال تغطيته للانتخابات الرئاسية التي جرت قبل شهرين، وخلص التقرير.

وخلص التقرير إلى أن السلطات المسئولة عن التلفزيون المصري اختارت ألا تواصل التجربة ذات الملامح الإيجابية التي بدأتها في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، فأحجمت عن تخصيص الموارد اللازمة لتمكين التلفزيون المملوك للدولة من القيام بدوره في تنوير الناخبين وتنشيط الحياة السياسية، ومن خلال رصد المواد المتعلقة بالمرشحين والانتخابات في ثماني قنوات تلفزيونية رسمية منذ بدء حملات الدعاية الانتخابية، كشف التقرير عن ضيق المساحة الزمنية المخصصة للتغطية الانتخابية والتي بلغت في مجملها ٩,٥ ساعات فقط، بمتوسط أقل من ساعة في اليوم الواحد موزعة بين هذه القنوات، أما فيما يتعلق بتوزيع زمن التغطية على المرشحين، فيلاحظ التقرير أن إجمالي المساحة المخصصة للتغطية الانتخابية التلفزيونية توزعت بين المرشحين المستقلين والمرشحين الحزبيين بنسبة ٢٤٪ و٧٦٪ على التوالي، رغم أن المرشحين المستقلين يمثلون أكثر من ٨٠٪ من إجمالي عدد المرشحين في الدوائر المختلفة، وحصل الحزب الوطني ومرشحوه على النصيب الأكبر من إجمالي التغطية التي تم تقديمها للانتخابات بنسبة بلغت ٦٩٪، وبفارق هائل عن القوة السياسية التي جاءت بعده (التجمع ٩٪، الغد ٦٪، الوفد ١٪ وكلها أحزاب معارضة)، بينما لم تحصل أحزاب الناصري والعمل المجمد وجماعة الإخوان المسلمين على أي نسبة تذكر من مساحة التغطية الإعلامية.

وعلى صعيد آخر، كشف التقرير أنه رغم حيوية الصحف فيما يتعلق بالتغطية الإعلامية، فإن أداءها انطوى على قدر كبير من عدم التوازن، ومن مؤشراته حصول الأحزاب ومرشحيها على تغطية وصلت نسبتها إلى ٦٣٪، في مقابل ٢٧٪ تم تخصيصها للمرشحين المستقلين، وحصول الحزب الوطني وحده على ما نسبته ٧٦٪ من إجمالي التغطية التي حصلت عليها الأحزاب والقوى السياسية المختلفة، أما على جانب الجرائد التي اتخذت مواقف ودية من الحزب الوطني، فإن تغطية أنباء الحزب الوطني بلغت أقصى مستوى لها في جريدة الأهرام بنسبة ٩٥٪، والأهرام العربي بنسبة ٩٤٪، بينما اتخذت جريدة نهضة مصر "المستقلة" الموقف الأكثر توازنا من تغطية أنباء الحملة الانتخابية للحزب الوطني، حيث خصصت لها ٥٧٪ من مساحة تغطيتها للانتخابات.

● يوم التصويت

في ظل هذه الأجواء، وخصوصية العملية الانتخابية لعام ٢٠٠٥، كان مطلوباً من ١٠,٧٥٢,٢٥٨ مواطنا مقيدون في الجداول الانتخابية خلال المرحلة الأولى الذهاب إلي صناديق الاقتراع في المحافظات الثمانية التى شملتها هذه المرحلة، وهى : القاهرة ,والجيزة ,وبني سويف ,والمنيا ,وأسيوط ,والوادي الجديد ,ومطروح ,والمنوفية لاختيار ١٦٤ نائبا في البرلمان من ضمن ١٦٣٥ مرشحا تنافسون في ٨٢ دائرة . ففي القاهرة ,أجريت الانتخابات في ٢٥ دائرة تنافس فيها ٥٢٩ مرشحا علي ٥٠ مقعدا ,وفي الجيزة تنافس ٣١٩ مرشحا علي ٢٨ مقعدا من خلال ١٤ دائرة ,وفي المنيا تنافس ١٨٠ مرشحا علي ٢٢ مقعدا من خلال ١١ دائرة ,وفي المنوفية تنافس ٢٠٩ مرشحين علي ٢٢ مقعدا ,من خلال ١١ دائرة ,وفي بني سويف تنافس ١٤٣ مرشحا علي ١٤ مقعدا من خلال سبع دوائر. وفي الوادي الجديد تنافس ٣٠ مرشحا علي أربعة مقاعد في دائرتين ,وكذا في مطروح حيث تنافس ٣٧ مرشحا علي أربعة مقاعد في دائرتين ,وفي أسيوط تنافس ١٩٣ مرشحا علي ٢٠ مقعدا في عشر دوائر.

وعلى الرغم من الظواهر الإيجابية التى سجلتها المرحلة الأولى، فإن يوم التصويت خلال الجولة الأولى، كشف عن جملة من السلبيات، كان منها الاتهامات التى وجهتها القوى المعارضة للحكومة بانتهاج أساليب جديدة للتزوير، جرى تبرئة أجهزة الأمن منها هذه المرة والصاقها -وفق اتهامات المعارضة وعدد من منظمات المجتمع المدني - ببعض أعضاء الهيئة القضائية من "موظفي" هيئة قضايا الدولة والنيابة من غير القضاة الجالسين على منصة القضاء، ومنها أيضا ظهور الدور السلبي الذي لعبته كشوف الناخبين القديمة وعمليات القيد الجماعي، وما يسمى " البطاقة الدوارة "، فضلا عن ظاهرة شراء الأصوات بمبالغ مالية وأجهزة منزلية وغيرها(٤)، وهذا الأمر تم جهاراً أمام الجميع، مما جعل البعض يصف انتخابات ٢٠٠٥ بأنها " أغنى " و" أغلى " انتخابات مصرية، حيث تشير تقديرات غير رسمية إلى أن حجم ما أنفق فيها بلغ حوالي ٥ مليارات جنيه مصري.

وفى الواقع، فإن هذه الظاهرة الخطيرة ليست منبتة الصلة عن عاملين : أولهما، غياب الوعى السياسي لدى الناخب الذى يقوم ببيع صوته، وثانيهما، المستوى المعيشى المتدهور لغالبية المواطنين، الذى يجبر مثل هؤلاء المواطنين الفقراء على بيع أصواتهم لمن يدفع أكثر، وفى هذا السياق، فإنه ووفقاً للمؤشرات الرسمية خلال عام ٢٠٠٤ فإن معدل البطالة وصل إلى ١٠,٥٪، أما الفقر فوصل إلى ١٧٪، فيما لا يتجاوز دخل الفرد في مصر ١٢٠٠ دولار سنوياً، وهذه المؤشرات تقول المعارضة إنها تجميلية، ومعدلات الفقر أعلى بكثير للغاية، وهو ما يتسق بالفعل مع الاحصائيات التى تصدرها جهات دولية.

وفى الواقع، فإن ظاهرة شراء الأصوات ليست بجديدة على انتخابات مجلس الشعب، فقد كانت هذه الظاهرة موجودة بقوة في الانتخابات الماضية، وفى هذا السياق، أشارت دراسة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة أجريت على انتخابات عام ٢٠٠٠ أن ما يتراوح بين ٣ إلى ٥ مليارات جنيه أنفقها رجال الأعمال المستقلون لهذا الغرض، وهو ما جعل ١٧٪ من أعضاء المجلس (٢٠٠٠-٢٠٠٥) من رجال أعمال، حيث وصل عددهم إلى ٧٧ نائباً.

ولاشك أن تردي الأحوال الاقتصادية وانسحاب الدولة من مجال الخدمات الاجتماعية وتفاقم مشكلة البطالة، كل هذه الأمور لها أثر كبير في نجاح نواب الخدمات اعتقاداً من الناخبين أن المرشح صاحب الصلة الوثيقة بالدولة هو القادر على تلبية طلباتهم، ولهذه الظاهرة تأثيراتها السلبية الخطية، بالنظر لما تخلقه من غياب تكافؤ الفرص بين المرشحين من ناحية، وما تؤدى إليه من خلق مجلس مكون من نواب كل مقوماتهم أنهم يملكون المال مما يفرغ البرلمان من مضمونه التشريعي، وهو ما يستدعى ضرورة حل تلك المشكلة من خلال تفعيل القانون للحد من فوضى الإنفاق الانتخابي وظاهرة شراء الأصوات كشكل من الأشكال غير المباشرة لتقديم الخدمات، حيث يحدد القانون مبلغ ٧٥ آلاف جنيه كحد أقصى للإنفاق على انتخابات عضوية مجلس الشعب، وكذلك من خلال تعظيم دور الدولة في أداء الخدمات الاجتماعية وتوفير فرص العمل لحل المشكلة.



وكانت ظاهرة البلطجة من أبرز السلبيات التى كشفت عنها المرحلة الأولى وبالذات فى جولتها الثانية، التى أشرت لخطورة هذه الظاهرة واتساع نطاقها فى المجتمع المصرى، وفى الوقت الذى كان حياد اجهزة الامن ملحوظة خلال الجولة الأولى، فإن هذا الحياد، تزامن معه التسامح مع البلطجية من قبل قوات الأمن، فشكل هذا الأمر انتقاصاً أو عوار فى هذا الحياد، ذلك أن الأمن كان لابد أن يتصدى للبلطجية الذين روعوا الناخبين وأرهبوهم فى عدد من الدوائر، وبخاصة بالجولة الثانية.

وفيما حمل يوم التصويت بالجولة الأولى بعض الإيجابيات، فإن سلبيات هذه الجولة، إضافة إلى سلبيات جديدة كانت حاضرة وبقوة فى يوم التصويت لجولة الإعادة التى جرت يوم الثلاثاء الماضى، بالنظر إلى سخونة المعركة فى هذه الأخيرة، وفى هذا السياق، صدرت العديد من تقارير المنظمات الحقوقية وهيئات المجتمع المدني التي رصدت تجاوزات كبيرة في سير العملية الانتخابية مقارنة بالجولة الأولى.

وكان من أبرز هذه التجاوزات تدخل السلطات الأمنية في العملية الانتخابية وتخليها عن حيادها في أثناء عملية التصويت لصالح مرشحي الحزب الحاكم، إضافة إلى أعمال عنف وبلطجة واسعة، فقال بيان "الحملة الوطنية لمراقبة الانتخابات" (ائتلاف لمنظمات المجتمع المدني): إنها رصدت انتهاكات جديدة من نوعها في هذه الانتخابات تمثلت في "تخلي الأمن عن حياده الذي شهده الأربعاء ٩-١١-٢٠٠٥ " . ورصد البيان أنه " فى دائرة العدوة بمحافظة المنيا قامت قوات الأمن بالحيلولة دون وصول أنصار مرشح الإخوان المسلمين محمد عبد العظيم للتصويت "بزعم عدم معرفتهم بوجود أسمائهم بالكشوف الانتخابية" .

وتابع البيان أنه " في دائرة التبين التي تنافس فيها عن الإخوان علي فتح الباب وعن الجبهة الوطنية

للتغيير الصحفي مصطفى بكري، أمام مرشحين للحزب الوطني، تواجدت أعداد كبيرة من قوات الأمن داخل مقر لجنة الاقتراع في مدرسة حلوان البلد، وهو ما لم يحدث في جولة البداية، حيث كانت تتواجد عادة عناصر الأمن خارج اللجان وعلى بعد أمتار منها " وفى دائرة الهرم، رصدت المتابعات المستقلة أن قوات الأمن منعت أيضا المواطنين من الإدلاء بأصواتهم في بلدة حامد السيد، مرشح الإخوان المسلمين بالدائرة.

أما فيما يتعلق بأعمال العنف والبلطجة، فقد شهدت العديد من الدوائر مثل هذه الأعمال التى تصاعدت بشكل خطير - كما سبق القول فى الجولة الثانية - ففي دائرة القوصية بمحافظة أسيوط نقل وحيد عمر وكيل مرشح الإخوان "خالد عودة" إلى المستشفى في حالة خطرة نظرا لتعرضه للضرب بالعصي والسكاكين من قبل أنصار مرشح الحزب الوطني، وفي دائرة بندر شبين الكوم بمحافظة المنوفية حدثت مشاحنات وتحرش من قبل عدد كبير من أنصار الحزب الوطني الحاكم يدعمهم عدد من محترفي البلطجة في مواجهة أنصار مرشح الإخوان رجب أبو زيد، وفي دائرة التبين (جنوب القاهرة) اتهمت جماعة الإخوان أنصار الحزب الوطني بالاعتداء على أحد مؤيدي مرشح الإخوان علي فتح الباب.

ورصد مركز " سواسية " لحقوق الإنسان ومناهضة التمييز جملة من الانتهاكات الأخرى، ففى دائرة عابدين، ووفقا للبيان، تم رصد عشر حافلات عمومية تقل ناخبين للإدلاء بأصواتهم لصالح مرشح الحزب الوطني طلعت القواس الذي كان بمواجهة جمال حنفي، مرشح الإخوان، وأضاف البيان أنه وفى دائرة الزاوية الحمراء وسط القاهرة استخرج رئيس نقابة العاملين بهيئة سكك حديد مصر بطاقات انتخابية للعاملين مقابل حصول الناخب على ٥٠ جنيها مقابل صوته، وذلك للتصويت لصالح مرشحي الحزب الوطني رضا وهدان وصفوت القليوبي.

ووفقا لما أورده شهود عيان، قام مرشح الحزب الوطني -فئات- عادل ناصر في دائرة مزغونة بالجيزة بتوزيع بطاقات إبداء الرأي لانتخابات الإعادة على الناخبين طوال الأيام الثلاثة الماضية، مؤشرا عليها مسبقا برمزه الانتخابي لوضعها في صناديق الاقتراع، وهو ما يطلق عليه "البطاقة الدوارة".

• نتائج لافتة

وقد أسفرت النتائج فى الجولة الأولى عن فوز الحزب الوطني بـ ٢٦ مقعداً، منهم ١٧ فئات و ٩ عمال. والإخوان المسلمين بـ ٥ مقاعد بينهم فائز واحد فئات و ٤ من العمال .وأجريت انتخابات الإعادة الثلاثاء الماضى على ١٣٣ مقعداً، وخاض الإعادة ٩٧ مرشحا من الوطني و ٤٢ عن الإخوان و ١٢٠ مرشحا من المستقلين و ٧ مرشحين من أحزاب المعارضة، وعلى الرغم من حصول الحزب الوطنى على المرتبة الأولى فى هذه الجولة، فإنه لم يكن الكاسب الأكبر فى تلك الجولة، فقد رشح الحزب ١٦٤ مقعداً خسر منهم ٥٢ مرشحاً بنسبة ٣٢، وفى مقابل ذلك، فإن جماعة الإخوان التى جاءت تالية للحزب الوطنى وبفارق كبير، كانت الكاسب الأكبر، خلال تلك الجولة، حيث رشحت فيها ٥١ مرشحاً، فاز أربعة منهم، وخسر ستة، ودخل الإعادة ٤١ مرشحاً، أى أن نسبة الخسارة لدى الجماعة كانت ١٢ بالمائة فقط.

والحاصل، أنه وعلى من فوز الحزب الوطنى بـ ٢٦ مقعداً، فقد جاءت نتائج الجولة الأولي علي عكس توقعاته .حيث أن الحزب كان يسعي للفوز بما لا يقل عن ٦٠ مقعدا .وجاء حصوله علي ٢٦ مقعدا فقط. ليعكس النتائج السلبية لحالة الانقسامات التي سادت بين الأعضاء الذين لم يرشحهم الحزب وتقدموا للانتخابات كمستقلين .حيث كانت المنافسة بين أكثر من ١٠ مرشحين جميعهم من الوطني أصليين ومنشقين- في كثير من الدوائر .مما أدي إلي تفتيت الأصوات الذي استفاد منه مرشحو الإخوان المسلمون.

وكان من أبرز الخاسرين خلال المرحلة الأولى كل من الدكتور أيمن نور رئيس حزب الغد والدكتور حسام بدراوى أحد أبرز قيادات " التيار الإصلاحى " بالحزب الوطنى، وفايدة كامل التى ظلت تمثل دائرة الخليفة بالقاهرة لمدة أكثر من ثلاثة عقود، وأمين مبارك رئيس لجنة الصناعة بمجلس الشعب، والدكتورة مني مكرم عبيد .ومجدي أحمد حسين عن حزب العمل بالمنيل .وأمينة شفيق في بولاق أبو العلا .ومجدي محمود إبراهيم مستقل الظاهر .وفتحية العسال تجمع قصر النيل .وفوزي السيد مستقل مدينة نصر.

وقد شارك في الانتخابات في جولتها الأولى حوالى مليونين و ٦٧٨ ألفا و ٦٩٩ ناخبا من بين ١٠ ملايين و ٧٥٢ ألفا و ٢٥٨ ناخبا .بنسبة حضور ٢٤,٩٪، وهذه نسبة متدنية ولا ترتفع سوى بقدر ضئيل للغاية عن النسبة التى سجلتها انتخابات الرئاسة التى أجريت فى سبتمبر الماضى، والتى بلغت نحو ٢٣ بالمائة، وقيل

حينها أن انتخابات البرلمان سوف تسجل نسبة أعلى، بالنظر إلى أن انتخابات الرئاسة لا تحظى بنفس القدر من الأهمية التى تتمتع به انتخابات مجلس الشعب، ولكن ذلك لم يحدث، ومعنى هذا أن ثمة علامات استفهام كبيرة حول تفاعل الشارع مع حالة الحراك الذى تعيشه البلاد خلال المرحلة الحالية، فى ظل استمرار حالة العزوف عن المشاركة السياسية، وهى الحالة التى تؤكد على استمرار الناخب المصرى فى فقدانه للثقة فى العملية السياسية بوجه عام، وفى الانتخابات على وجه أخص، ويتاكد ذلك التحليل إذا ما علمنا ان انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، ووفقا للأرقام الرسمية أيضا كانت نسبة المشاركة فيها نحو ٢٤ بالمائة.

وقد أدت هذه النسبة المتدنية للمشاركة إلى فوز وزراء ونواب بنسبة هزيلة مثل وزير المالية يوسف بطرس غالي الذي فاز بـ٥٥٪ من أصوات دائرته، في حين فاز وزير الإسكان إبراهيم سليمان بـ٨٪ من أصوات الناخبين، وجاءت نسبة المشاركة المتدنية أيضا في انتخابات البرلمان لتطرح تساؤلات أعمق عن سر عزوف المصريين عن المشاركة السياسية عموماً، سواء عبر العمل الحزبي أم عبر التصويت في الانتخابات.

وكان إجمالي الدوائر التي حسمت بأكملها في الجولة الأولي ٨ دوائر .وإجمالي الدوائر التي فاز بها أحد المرشحين ١٥ دائرة .وإجمالي الدوائر الباقية للإعادة بالكامل ٥٩ دائرة ، وهذا مؤشر على اشتعال المنافسة بين المرشحين، وكان عدد المرشحين في الجولة الأولي ١٦١٤ مرشحا وعدد المرشحين في انتخابات الإعادة للمرحلة الأولي ٢٦٦ مرشحا .

وقد اختلفت نسبة المشاركة من محافظة إلى أخرى، وفى هذا السياق، وكان ناخبو محافظة المنوفية الأكثر إقبالا علي صناديق الاقتراع وبلغ عددهم قرابة نصف مليون ناخب من أصل مليون و ٦٠٠ ألف مقيدين بالجداول .وفي المرتبة الثانية جاءت المنيا بنحو ٤٠٠ ألف من أصل مليون و ٧٣٠ ألفا .والجيزة في المرتبة الثالثة بنحو ٣٧٥ ألفا من أصل مليون و ٧٠٠ ألف والقاهرة في المرتبة الرابعة بنحو ٤٠٧ آلاف من أصل مليونين و ٨٠٠ ألف .بينما جاءت خامسا بني سويف بنحو ٢٥٠ ألفا من أصل مليون و ٤٢ ألفا .وسادسا أسيوط بنحو ٢٠٠ ألف من أصل مليون و ٤٢٠ ألفا .وسابعا الوادي الجديد بنحو ٣٧ ألفا من أصل ٩١ ألفا , وثامنا مرسي مطروح بنحو ٢٨ ألفا من أصل ١٤٠ ألف ناخب مقيد بالجداول .



وكان أكثر الظواهر اللافتة للنظر أن أحزاب المعارضة مجتمعة (١٢ حزبا) لم تحقق أي فوز في الجولة الأولي برغم دفعها بأكثر من ١١٤ مرشحا أخفقوا جميعهم فيما عدا ٧ مرشحين خاضوا مرحلة الإعادة في روض الفرج وكرداسة وحدائق القبة وبندر المنيا والتبين وعابدين .

وعلى الرغم من التجاوزات التى حصلت بحق مرشحى الإخوان المسلمين بالجولة الثانية، فإن " الجماعة المحظورة "، حققت نصراً لافتاً فى تلك الجولة، حيث أشارت النتائج إلى فوز الإخوان بـ ٣٤ مقعداً من أصل ١٦٤ جرى التنافس عليها في ٨٢ دائرة بثماني محافظات.

ففي محافظة القاهرة فاز الدكتور حازم فاروق مرشح الجماعة بدائرة الساحل، وفي دار السلام ومصر القديمة فاز يسري بيومي مرشح الإخوان على مقعد العمال، وفي دائرة النزهة حصل مرشح الجماعة الدكتور مجدي محمد سليمان عاشور على مقعد العمال، كما فاز مرشح الجماعة في دائرة عابدين جمال حنفي بمقعد الفئات على حساب مرشح الحزب الوطني الحاكم طلعت القواس، وفاز الإخواني علي سيد فتح الباب بمقعد العمال عن دائرة التبين ومايو، وفي مدينة نصر ومصر الجديدة فاز مرشح الجماعة عصام مختار بمقعد العمال.

وفي محافظة الجيزة فاز مرشح الجماعة عزب مصطفى بمقعد العمال في دائرة قسم الجيزة، كما فاز جمال قرني محمود حسين بمقعد الفئات في دائرة الحوامدية، وفي العياط فاز مرشح الإخوان أحمد عبده محمد السيد بمقعد العمال. وفي بني سويف فاز مرشح الجماعة عبد العظيم أحمد أبو سيف بمقعد العمال، وفي دائرة ببا فاز عبد اللطيف علي قطب محمد بمقعد الفلاح.

أما في أسيوط فقد فاز الإخوان بمقعدين حصل عليهما مرشحا الجماعة الدكتور محمود حلمي الذي فاز بمقعد الفئات بدائرة القوصية، والدكتور عبد العزيز خلف الذي فاز بمقعد الفئات في دائرة الفتح. وفي المنيا فاز مرشح الجماعة الدكتور محمد سعد توفيق الكتاتني بمقعد الفئات، وفي مغاغة فاز إبراهيم زنوني إبراهيم الزنوني بمقعد الفئات على حساب مرشح الحزب الوطني أحمد إمبابي للوم إمبابي، وفي "العدوة" فاز مرشح الإخوان محمد عبد العظيم محمد أحمد بمقعد العمال، وفي بني مزار فاز موسى السيد موسى غنوم بمقعد الفئات. وفي المنوفية نجح مرشح الإخوان أشرف محمود محمد بدر الدين في انتزاع مقعد الفئات بدائرة "أشمون" منوفية من مرشح الحزب الحاكم سمير زكي سيد أحمد السقا، كما فاز الدكتور ياسر السيد المليجي حمود مرشح الإخوان في دائرة أسطنها بمقعد الفئات، وفي دائرة شبين

الكوم فاز رجب محمد أبو زيد محمد بمقعد فئات، كما فاز مرشح الجماعة عيسى عبد الغفار بمقعد العمال في دائرة قويسنا.

● ردود الأفعال

وبالنظر إلى سخونة العملية الانتخابية، وما شهدته من إيجابيات وسلبيات، فإنها أثارت الكثير من رود الأفعال وفى اتجاهات مختلفة، فقد قضت محكمة القضاء الإداري المصرية قبل انعقاد الجولة الثانية بيومين ببطلان نتائج ثلاث دوائر جرت انتخاباتها بالمرحلة الأولى من الانتخابات بسبب عدم تنفيذ الأجهزة الحكومية لأحكام بتغيير الصفة الانتخابية لبعض المرشحين، حيث أن المحكمة كانت أصدرت قبل الانتخابات أحكاما بتحويل صفة ثلاثة مرشحين من عمال إلى فئات ولكن الحكومة لم تلتزم بالتنفيذ، وشمل الحكم دائرة بولاق الدكرور والعمرانية بمحافظة الجيزة ودائرة الوايلي بالقاهرة ومنشأة القناطر بالجيزة. وقالت بأن المحكمة أمرت بإعادة الانتخابات في هذه الدوائر مع إدراج أسماء المرشحين الذين صدرت أحكام بتحويل صفاتهم الانتخابية من عمال وفلاحين إلى فئات وهم: المندوه الحسيني (مستقل) بدائرة بولاق، وعبد الحميد شعلان (مستقل) بدائرة الوايلي، وعبد المجيد سمير رجب (الحزب الوطني) بدائرة منشأة القناطر، ولكن ذلك لم يحدث أيضا، وشهدت هذه الدوائر إعادات بالجولة الثانية، وهذا الأمر يطرح قضية هامة تنصرف إلى مدى تحقيق مبدأ سيادة القانون فى مصر ومكانة السلطة القضائية ودورها فى النظام السياسى المصرى.

وسجلت الجولة الأولى عشرات من الطعون قدمت من جانب مرشحين خسروا الانتخابات أو خاضوا جولة والأعادة وكان من أبرز هذه الطعون، الطعن المقدم من أيمن نور رئيس حزب الغد لوقف إعلان نتيجة الانتخابات في دائرة باب الشعرية بالقاهرةن وقد تم تأجيله إلى جلسة ٢٩ نوفمبر المقبل، والطعن الذى قدمه مرشح لمقعد الفئات في دائرة الدقي بمحافظة الجيزة لوقف إعلان نتيجة الدائرة، وتم تأجيله إلى ٢٢ نوفمبر لحين إحضار محاضر فرز اللجان العامة والفرعية وأوراق الانتخابات، وكانت خسارة هذا المرشح فى مواجهة آمال عثمان مرشحة الحزب الوطنى، قد أثارت جدلاً كبيراً، حيث تم فى البداية إعلان خسارة عثمان، ثم اعلن لاحقاً عن فوزها، وهذه الواقعة أثارت غضب الإخوان، الذى تظاهر آلاف منهم يوم الجمعة الماضى، أمام مسجد مصطفى محمود بالمهندسين بالقاهرة، رافعين شعار " لا للانتخابات المزورة.

وتسببت الانتهاكات أيضا فى غضب قوى المعارضة، التى عقدت اجتماعاً السبت الماضى، لبحث ما تم بالجولة الأولى، مهددة بالانسحاب من الانتخابات، ولكن تلك القوى توافقت على الاستمرار في خوض الانتخابات التشريعية رغم ما شاب مرحلتها الأولى من عمليات "تزوير"، بعد ان رفضت غالبية تلك القوى اقتراحاً تقدم به جورج إسحق منسق عام حركة "كفاية" بالانسحاب الجماعي لمرشحي الجبهة من المرحلتين الثانية والثالثة من الانتخابات البرلمانية احتجاجا على ما قال إنه "عملية التزوير والتدخل واسعة النطاق من جانب الحكومة".

وفيما خص موضوع الرقابة والمتابعة الدولية للانتخابات، فإنه وبالرغم من إعلان الحكومة المصرية رفضها لقيام أي جهات خارجية بمراقبة العملية الانتخابية، فقد أفادت صحيفة "الوفد" المصرية أن وفدا يمثل "المعهد الأمريكي للديمقراطية" الذي ترأسه مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية السابقة، وصل إلى القاهرة لمتابعة المرحلة الثانية من الانتخابات البرلمانية في مصر.

واستمرت زيارته حتى ٢٢ نوفمبر. وذكرت من جهة أخرى أن "السفارة الأمريكية بالقاهرة قد تحدت قرار الحكومة المصرية بمنع الرقابة الدولية على انتخابات مجلس الشعب وأوفدت مجموعة من خبرائها إلى المحافظات لمراقبة الانتخابات، خاصة في القاهرة والجيزة والمنيا وأسيوط، وقام موظفو السفارة بتصوير الانتهاكات التي شهدتها الانتخابات".

وكان وفد من البرلمان الأوربي تابع وقائع جولة البداية في المرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية يوم الأربعاء ٩-١١-٢٠٠٥، وأكد على افتقارها للنزاهة والعدالة، وانتقد في الوقت ذاته "تحيز" الإعلام المصري لصالح مرشحي الحزب الوطني الحاكم، وقيام هيئات وأجهزة الدولة بنقل ناخبين في حافلات إلى مراكز الاقتراع للتصويت لصالح مرشحي الحزب الوطني.

جدول رقم (٥)

يوضح عدد الدوائر والمرشحين والمقرات واللجان الانتخابية في المرحلة الأولى

م	المحافظة	عدد الدوائر الانتخابية	عدد الناخبين المدعوين	عدد المقرات الانتخابية	عدد اللجان الفرعية
١	القاهرة	٢٥	٢٨٣٦٥٤٥	٤٣٤	٢٥٥٨
٢	الجيزة	١٤	١٧٩٨١٤٩	٣٧٤	١٧٧٤
٣	المنوفية	١١	١٦٩٤١١٦	٥٥٦	١٦٧٣
٤	بني سويف	٧	١٠٤٢٦٥٩	٤٥٨	١١٦١
٥	المنيا	١١	١٧٣٠٥٥٢	٥٣٩	١٧٠٠
٦	أسيوط	١٠	١٤١٨٣١٩	٤٩٨	١٤٧٧
٧	مطروح	٢	١٤٠٢٤١	١٥٣	١٩٣
٨	الوادى الجديد	٢	٩١٦٧٧	٤٩	١٠٨
	المجموع	٨٢	١٠٧٥٢٢٥٨	٣٠٦١	١٠٦٤٤



أجريت الجولة الأولى من المرحلة الأولى يوم الأربعاء الموافق ٩ نوفمبر ٢٠٠٥م وأجريت الجولة الثانية (الإعادة) يوم الثلاثاء الموافق ١٥ نوفمبر ٢٠٠٥م

٢- المرحلة الثانية: تساقط الرموز وصعود الوجوه الجديدة والمستقلين وتراجع الأحزاب

أ- الجولة الأولى: العنف سيد الموقف وتراجع السياسة مقابل السلاح

انتخابات يفترض أن تقود لبرلمان الإصلاح والتطور ولكنها بدلا من ذلك تحولت لجزء من فيلم "اكشن" ملئ بالضرب والأسلحة البيضاء وعربيات الإسعاف التى تقل المصابين، ولكنها بعيدا عن صيغة الفيلم تنقل مصابين حقيقيين وكذلك قتيل لا نريد ان نقول أول قتيل متمنين إلا نحتاج إلى عد القتلى فى انتخابات لازلنا فى منتصف الطريق إلى نهايتها. وعلى طريقة الأفلام أيضا تم لأول مرة استخدام "كومبارس" لأداء دور الناخبين والتوجه لمراكز الاقتراع بدلا من الناخبين أنفسهم معتمدين على تراخى بعض اللجان فى عمليات التحقق من الشخصية، بالإضافة لمقاولى أنفار ومتعهدين لتوصيل البلطجية والكومبارس للمرشحين من الشارع حتى باب اللجان. صورة هزلية ودموية لانتخابات كان يفترض ان تكون الأكثر جدية، ولكنها بدلا من ان تكون الأكثر جدية فى طرح رؤى إصلاحية ووجوه جديدة تحولت إلى انتخابات اكثر جدية فى الاستماتة على المقاعد والسعى للوصول إليها بكل السبل. واتسمت الانتخابات فى الجولة الأولى من المرحلة الثانية بدرجة أعلى من العنف عما شهدته أي انتخابات مصرية أخرى، وفى حين كان المال هو بطل المرحلة الأولي اصبح العنف البطل الحقيقى لتلك الجولة من المرحلة الثانية مع ما ينطوى عليه من استخدام للمال فى تأجير البلطجية والذى وصل إيجار الفرد منهم إلى ألف جنيه بما يعبر عن حجم النفقات الضخم الذى ظل سمة مميزة للمشهد الانتخابى.

- **النتيجة دور ثانى والإعادة تكتسح الدوائر**

أجريت انتخابات المرحلة الأولى من الجولة الثانية فى تسع محافظات هى: الإسكندرية والبحيرة والقليوبية والغربية والفيوم وقنا فى ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٥، وشملت تلك المحافظات ٧٢ دائرة وتنافس فيها ١٧٧٩ مرشحا على ١٤٤ مقعد. بينهم ١٤٤ مرشح للحزب الوطنى، و٦٠ مرشح لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة، و٩٥ مرشح للمعارضة. وجاءت نتيجة الانتخابات معبرة عن نفس نتيجة المرحلة الأولى ممثلة فى الإعادة فى الكثير من المقاعد وعدم القدرة على حسم النتيجة من المرة الأولى فى ظل تزايد درجة التنافس وكبر عدد المرشحين فى انتخابات يتنافس فيها ٢٠ شخص على نفس المقعد وفقا لمتوسط عدد المرشحين والمقاعد بما يؤدى إليه ذلك من تفتيت الأصوات.

ومن بين ١٤٤ مقعد تم حسم ٢٢ مقعد فقط بنسبة ١٥,٣٪، على ان يتم الإعادة بين ٢٤٢ مرشحا للتنافس على ١٢٢ مقعدا فى ٦٨ دائرة يوم ٢٦ نوفمبر. ومن بين دوائر الإعادة تجرى الانتخابات فى ٥٣ دائرة على مقعدين، و١٥ دائرة على مقعد واحد، ومن بين المرشحين يتنافس ٢١٢ مرشح على مقعدين و٣٠ مرشحا على مقعد واحد. وتنقسم مقاعد الإعادة وفقا للمحافظات وما تم حسمه من الجولة الأولى كما يلى: ١٢ مقعد فى الإسكندرية -تم حسم ٨ مقاعد فقط-، و١٦ مقعد فى القليوبية -تم حسم مقعدين-، و٤ مقاعد فى البحيرة -تم حسم ٢٢ مقعد-، و١٢ مقعد فى الفيوم -تم حسم مقعدين-، و٢ مقعد فى الإسماعيلية -تم حسم ٢ مقعد-، و٢٢ مقعد فى الغربية -تم حسم ٧ مقاعد-. فى حين تجرى الإعادة على كافة المقاعد فى ثلاث محافظات هى: السويس ٤ مقاعد، وقنا ٢٢ مقعد، وبورسعيد ٦ مقاعد.

هذا وزادت نسبة مشاركة الجماهير فى الانتخابات عن المرحلة الأولى بنسبة ٣٪ لتصل النسبة الإجمالية للمشاركة إلى ٢٧٪، فى حين جاءت البحيرة فى المرتبة الأولى بنسبة مشاركة بلغت ٣٤,١٪ تلتها الغربية ٢٩,٥٪، فى حين جاءت السويس فى المرتبة الأخيرة.

وتمثلت ابرز نتائج الانتخابات فى فوز كل من وزير الرى محمود أبو زيد (وطنى) فى دائرة نهطاى- غربية ود. مصطفى الفقى (وطنى) على منافسه القوى جمال حشمت (جماعة الإخوان المحظورة) فى دائرة من أقوى الدوائر فى عملية التنافس دمنهور- بحيرة، وكذلك فوز مرشحين أساسيين للحزب الوطنى ومنهم طارق طلعت مصطفى (سيدى جابر- الإسكندرية) وعماد الجلده (شبراخيت- بحيرة). أما أبرز الوجوه فى الإعادة: وزير الزراعة أحمد الليثى ووزير الزراعة الأسبق يوسف والى وزعيم حزب التجمع خالد محيى الدين ورئيس اتحاد عمال مصر السيد راشد ورئيس جامعة الإسكندرية محمد عبد اللاه ولاعب

الكرة احمد شوبير. أما أبرز الوجوه التى فشلت فى الانتخابات فتشمل جمال حشمت مرشح الإخوان ومحمود معروف المعلق الرياضى وحمدى الكنيسى الإعلامي البارز وعبد الوهاب قوطة وطلعت عبد القوى وياسين تاج الدين سكرتير عام حزب الوفد وسيف محمود نائب رئيس حزب الغد. وبهذه النتائج تأكد خروج ١٥٠ نائب من النواب الحاليين فى المجلس من البرلمان القادم منهم ٣٠ نائب خسروا مقاعدهم فى تلك الجولة. كذلك استمر مسلسل تراجع دور النساء، وكما جاء التراجع فى الترشيح جاء التراجع فى النتائج والقدرة على المنافسة ولم تفز أي سيدة من اللاتى خضن الانتخابات ودخلت واحدة جولة الإعادة فى دائرة طوخ بالقليوبية.

واعتبر الحزب الوطنى هو الخاسر الأكبر فى تلك الجولة بسبب خسارته لعدد ٨٠ مقعدا مقابل فوزه بعدد ٤ مقاعد فقط ودخول الإعادة بعدد ٦٠ مرشحا بما طرح الحديث واسعا داخل الحزب عن أسباب السقوط وعوامل اختيار المرشحين وكيفية ضم أكبر عدد من المستقلين لضمان الأغلبية فى البرلمان استكمالا لنفس السيناريو الذى اتبعه بعد الجولة الأولى التى فاز فيها بعدد ٦٥ مقعدا وضم مستقلين ليصل عدد مقاعده ١١٥ مقعدا. فى حين تعد جماعة الإخوان المحظورة ابرز الفائزين خاصة بمقارنة نسبة مرشحيها لنتائجها وفوزها بعدد ١٣ مقعد فى تلك الجولة ليصبح رصيد الجماعة ٤٧ مقعدا فى حين تدخل الإعادة بعدد ٤١ مرشحا. أما جبهة المعارضة فاستمرت هامشية كما هى فلم تفز بأي مقعد ودخلت الإعادة بعشر مقاعد مؤكدة على حجم المشكلة التى تواجهها وخاض ٩ من المعارضة الإعادة مقسمين إلى: ٥ مرشحين للتجمع منهم رموز هامة مثل البدرى فرغلى (بؤرفواد) وأبو العز الحريرى (كرموز)، و٤ للوفد منهم مصطفى شردى ومسعد المليجى (بورسعيد). هذا فى حين فشل مرشحى حزب الغد النائبان الحاليان فى البرلمان فى الفوز أو دخول الإعادة.

● سيادة العنف

بالطبع لا يمثل الحديث عن العنف والبلطجة فى الانتخابات البرلمانية المصرية المرة الأولى، ولكنها تكتسب أهميتها لأنها تدشن لإمكانية أن تكون السمة المميزة لما يلى من مراحل حتى انتهاء الانتخابات بمراحلها الثلاثة بما يقود إلى اعتبارها الانتخابات الأكثر عنفا كما كانت الأكثر استخداما للمال. وهو أمر مرتبط ببعضه لدرجة كبيرة، فالسعى إلى البرلمان وهرولة الجميع إليه، واستخدام كافة الوسائل لتحقيق ذلك قادت إلى استخدام الجزرة ممثلة فى الرشاوى وغيرها من المسميات المعبرة عن عمليات شراء الأصوات والتى تم إنفاق الملايين عليها لتصبح بندا مستقلا يضاف لبنود الدعاية الانتخابية والحملة الانتخابية ككل. ولأن المال كما ظهر فى المرحلة الأولى من الانتخابات كان للكثيرين القدرة على استخدامه بدأ من الطبيعى فى هذا السياق ومع عدم قدرة المال على حسم الدوائر من الجولة الأولى للانتخاب فى أي مرحلة والتى تبدو واضحة من نسب الإعادة التى تتم حتى الآن والمرشحة للاستمرار بدأ من الطبيعى اللجوء إلى أسلوب العصا التى رفعها مرشحون ضد بعضهم البعض فى صورة أشبه باستعارة لقطة من فيلم عربى قديم تدور أحداثه حول "الفتوة" ومحاولة ظهور "فتوة" جديد وليس لقطة لإنتاج برلمان لدولة تمر بلحظة تحول "ديمقراطى"، وهو ما ظهر واضحا بتراجع التقارير عن الرشوة الانتخابية فى تلك الجولة لصالح تصاعد العنف عكس الجولة الأولى.

وأصبح الحديث عن العنف لا يعبر عن طبيعة المشهد لان استخدام مفهوم "العنف" اصبح شائع لدرجة انه لا يعبر بدقة عن طبيعة التجاوز الذى حدث. فالعنف يطلق على أعمال تتراوح من الاحتكاك بالمرشحين أو أنصار مرشح ما ويصل كما حدث فى المرحلة الأولى من الجولة الثانية إلى درجة استخدام مجموعة متنوعة من الأسلحة تتضمن: السيوف والمطاوى والسنج والأسلحة النارية والجنازير والقنابل المسيلة للدموع والكلاب المتوحشة وتكسير الزجاجات أمام اللجان لمنع وصول المرشحين ووكلائهم وممثلى منظمات المجتمع المدنى والناخبين إلى هذه اللجان، مع استمرار حالات تحرش بالسيدات المتوجهات للاقتراع سواء من قبل مسجلات خطر أو بلطجية. بالإضافة إلى إغلاق دوائر أمام الناخبين، ودخول بلطجيين للجان وتهديد القضاة والقيام بإحراق صناديق اقتراع مليئه بالأوراق داخل اللجنة. وتلقت المنظمات والجهات المختلفة العاملة فى مجال الرقابة شكاوى من مواطنين ومرشحين ومندوبيهم يستنجدون فيها من سطوة البلطجة وأعمال الترهيب لدرجة قيام بلطجية بقطع الطرق المائية الموصلة لمدينة بورسعيد لمنع وصول الناخبين.

وأدت تلك الأعمال إلى سقوط قتيل فى الإسكندرية بعد أقل من ساعة من بدء عملية التصويت، وهو

سائق سيارة مرشح مستقل، نتيجة تعرضه لعدة طعنات من سلاح ابيض خلال قيام بلطجية بترهيب ناخبين ومنعهم من الوصول إلى إحدى لجان الاقتراع. هذا بالإضافة إلى العديد من المصابين الذين تم نقل عدد كبير منهم إلى المستشفيات للعلاج من طلقات نارية وطعنات وكسور وارتجاج فى المخ وإصابة فى العين وغيرها من الإصابات الأخرى.

ولكن هذا الاستخدام "المفرط" بالفعل لنوع الأسلحة المستخدمة ومدى استخدامها. ارتبط بقضايا أخرى تعد نقاط جوهرية فى المشهد الانتخابى لبرلمان ٢٠٠٥ بداية من المسئول عن التصعيد أو العنف ومسئولية الشعارات الدينية التى رفعها الإخوان المسلمون وأنصارهم بشكل مباشر أو غير مباشر كما أطلق، أو مسئولية نتيجة المرحلة الأولى على خوف الجميع على فرص الفوز بعد خسارة شخصيات كان يظن أنها "مضمونه" النجاح. كما أن الخبرة الأبعد نسبيا والخاصة بانتخابات ٢٠٠٠ تلعب دورها فى إثارة القلق ربما لدى الإخوان أكثر من غيرهم من ألا تتوافر النزاهة النسبية التى حدثت خلال الجولة الأولى والتى سمحت لهم للمرة الأولى بتجاوز سقف التمثيل البرلمانى لهم، بما قاد إلى استخدام عمليات تزوير وتدخل أمنى سافر فى المرحلتين التاليتين لتضييق فرص فوزهم. هذا التوجس والخوف المسبق والاتهام المعد مسبقا من كل الأطراف ضد بعضهم البعض أدى بدوره لإعداد العدة سواء بالمال أو السلاح والبلطجة فى مقولة أن الغاية تبرر الوسيلة كقاعدة أساسية للسياسة مهما اختلفت الأيديولوجيات والخلفيات التى ينطلق منها موقف القوى السياسية.

ومن جانبها رصدت كافة التقارير الصادرة عن منظمات المجتمع المدنى وتقارير المتابعة الأخرى الصادرة عن عدة جهات الكثير من مظاهر العنف والتى أدى تعددها واتساع نطاقها واستخدامها لنفس الأدوات فى المحافظات المختلفة مع تعدد المصابين والضحايا ضد كافة الأطراف إلى عدم تحديد الأطراف المسئولة عنها بصفة قطعية وان أكدت تلك التقارير عن مسئولية الحزب الوطنى وجماعة الإخوان المسلمين المحظورة عن معظمها بسبب اشتداد المنافسة بينهم. ورصدت تقارير المتابعة الميدانية للقضاة فى عدة دوائر زيادة ضخمة فى أعمال العنف والشغب التى سادت عددا كبيرا من المحافظات فى الوجه البحرى وخاصة الإسكندرية والبحيرة والغربية والقليوبية. وكشفت التقارير المبدئية عن أن البلطجة جرت بطريقة منظمة وتم الإعداد المسبق لها.

ويمثل العنف إحدى مفردات العملية الانتخابية فى الدول النامية التى تتقدم فيها المصالح والعصبيات والنعرات القبائلية والرشى الانتخابية على القيم الديمقراطية وما تتطلبه من ترسيخ حرية الانتخاب والفرز بين النافع والمفيد من الضار والخبيث، وتتكرس قيم الاستغلال من الأقوى والأغنى على الأضعف والأفقر .كما تترسخ ممارسات تسليع الممارسة السياسية .على حساب المشاركة السلمية التى ينظمها القانون.

المناخ العام الذى سبق المرحلة الأولى من انتخابات مجلس الشعب كان يؤشر إلى إمكانية تقلص نسبة العنف خلال العملية الانتخابية، على خلفية عوامل رئيسية ثلاث:

العامل الأول، يتمثل فى الإشراف القضائى على الانتخابات، فللمرة الثانية يتم إجراء انتخابات مجلس الشعب فى ظل إشراف قضائى كامل، والذى وان لم يتم بالصورة المطلوبة، إلا انه أوجد شريكا للحكومة فى إدارة العملية الانتخابية، بشكل يمنع نظريا من تفشى ظاهرة التزوير وتسويد لجان الانتخابات لصالح أحد المرشحين.

العامل الثانى، يتعلق بإجراء الانتخابات فى صناديق زجاجية إمعانا فى الحيادية، وهو التقليد الذى بدء فى اتباعه منذ انتخابات الرئاسة السابقة.

فيما يتصل العامل الثالث بمشاركة منظمات المجتمع المدنى فى مراقبة سير العملية الانتخابية، فضلا عن تسليط اهتمام بعض الدوائر الخارجية بسير العملية الانتخابية فى مصر.

هذه العوامل الثلاثة توفر نظريا مبدأ الحيادية فى العملية الانتخابية، بشكل يدعم من إمكانية تقلص نسبة العنف والظواهر السلبية التى تترافق مع العملية الانتخابية، ويعطى الأولوية فى انتخاب المرشح على أساس حر ونزيه دون التطرق إلى ارتكاب انتهاكات بغرض إحداث تحول فى سير العملية الانتخابية.

لكن رغم ذلك فإن هذه العوامل الثلاث لم تكن حائلا دون تصاعد أعمال عنف خلال المرحلة الأولى من الانتخابات، خصوصا فى الجولة الثانية منها، ووصلت أوجها خلال الجولة الأولى من المرحلة الثانية، حيث قتل بلطجية في مدينة الإسكندرية الساحلية سائق أحد المرشحين، كما طعن اثنان من المرشحين المستقلين وأصيب أكثر من مائة فى اشتباكات

جرت بدوائر انتخابية مختلفة استخدمت فيها السيوف والمطاوى والسنج والأسلحة النارية. وسبق بدء

عملية التصويت فى الجولة الأولى من المرحلة الثانية حملة اعتقالات واسعة نفذتها السلطات بحق جماعة الإخوان المسلمين فى بعض محافظات المرحلة الثانية شملت حوالى ٤٠٠ من أعضاء الجماعة، تم الإفراج عن ٣٠٠ منهم بعد يوم من انتهاء الجولة الأولى.

هذه التطورات فى مجملها دفعت نادى قضاة مصر إلى المطالبة بتدخل القوات المسلحة لحماية سير العملية الانتخابية خلال جولاتها القادمة. كما حظيت باهتمام الدوائر الغربية، حيث أعربت وزارة الخارجية الأمريكية على لسان المتحدث باسمها شون ماكورماك في المؤتمر الصحفى اليومى للوزارة، عن قلقها إزاء سير العملية الانتخابية، حيث قال: "لقد لاحظنا فى الآونة الأخيرة ارتفاعا فى أعمال العنف، وهو ما يسبب لنا قلقا حقيقيا"، مشيرا إلى أن واشنطن "تحدثت مع القيادة المصرية بشأن هذا الأمر وطلبت منها توفير مناخ يمكن أن تجرى فيه الانتخابات بطريقة تمكن الناس من التعبير عن أنفسهم بحرية".

وفى الواقع يمكن إرجاع تصاعد نسبة العنف فى العملية الانتخابية إلى ظواهر ثلاث صاحبت العملية الانتخابية، أو بمعنى أدق تمثل إحدى أهم معالم ومفردات الاستحقاقات الانتخابية على مدى تاريخ العمل النيابى فى مصر، ولم يفلح المناخ المواتى الذى وفره إشراف القضاء على الانتخابات ومشاركة منظمات المجتمع المدنى فى مراقبة الانتخابات، فى التعاطى معها من منطلق تحاشى تداعياتها السلبية، وهذه الظواهر هى:

١- تفشى ظاهرة الرشاوى الانتخابية، سواء فى شكل مادى من خلال شراء الأصوات التى وصل بعضها إلى خمسمائة جنيه من أجل التأثير على إرادة الناخب، أو فى شكل عينى من خلال وعود بالتوظيف أو بتقديم قروض ميسرة، بل ظهر نوع جديد من الرشاوى لم تشهده بكثرة الانتخابات السابقة، مثل رشوة المشروعات التى يقدمها رجال الأعمال لأبناء دوائرهم في موسم الانتخابات للتأثير على إرادتهم الانتخابية.

٢- التلاعب فى الجداول الانتخابية، حيث لوحظ وعلى نطاق واسع أن بيانات الكشوف الانتخابية لم تكن مطابقة لبيانات البطاقات الانتخابية، وتكرار أسماء بعض الناخبين، ووجود أخطاء كثيرة بأسماء البعض الآخر، وكذلك تكرار أرقام قيد الناخبين بالجداول الانتخابية، وعدم الترتيب الأبجدى للأسماء، مما أدى لانصراف العديد من الناخبين دون الإدلاء بأصواتهم، كما لوحظ وجود أنصار الحزب الوطنى وبعض القوى الأخرى وعلى رأسها جماعة الأخوان المسلمين أمام مقار الاقتراع وبحوزتهم قوائم للناخبين بدعوى أنها مطابقة لنظيرتها المستخدمة داخل مقار الاقتراع، ما كان سببا فى حدوث بعض حالات العنف.



٣- التأثير السيكولوجى لنتائج المرحلة الأولى من الانتخابات والتى شهدت صعود جماعة الأخوان المسلمين وفوزهم بـ ٣٤ مقعدا من المقاعد الـ١٦٤ المخصصة للمرحلة الأولى، ما كان دافعا لأنصار الجماعة إلى الوجود المكثف خلال المرحلة الثانية أملا فى مواصلة الصعود. هذا الأمر يدعم الرؤية التى يطرحها البعض ومفادها أن ما يحدد اتجاه صوت الناخب في مصر ليس التوجه الحزبى، بل فى الغالب هو المشاهد الأخيرة التى يراها ومنها فكرة الفائز والمنهزم. ووفقا لما يعلن عن تراجع مرشحى الوطنى وتقدم المستقلين ومن بينهم جماعة الإخوان، فمن الممكن أن يتأثر الناخب نفسيا بهذا ويميل إلى التصويت لمن أحرز تقدما فى المرحلة الأولى. ووفقا لهذه الرؤية أيضا فإن فئة من الناخبين ستلجأ بدافع التأثير النفسى إلى ما يعرف بـ"التصويت العقابى" ضد مرشحى الحزب الوطنى فى محاولة للاقتصاص منه من ناحية، وأملا فى تغيير حقيقى ملموس من ناحية أخرى.

● من المسئول عن سيناريو العنف والبلطجة؟

رغم محاولة وزارة الداخلية والإعلام المصرى وتصريحات المسئولين تحميل "المرشحون تحت شعار دينى" - المصطلح الجديد الذى استخدم للتعامل مع مرشحى جماعة الإخوان المحظورة- المسئولية عن أعمال العنف إلا ان النظر إلى المستهدفين والمستفادين من تلك الأعمال لا يقود إلى القول بمسئولية مطلقة للجماعة. فالجماعة من مصلحتها استكمال الانتخابات فى جو يتسم بالهدوء وترك الفرصة لرقابة مؤسسات المجتمع المدنى وضمان عدم التلاعب فى عمليات الاقتراع أو الفرز لأنها تدرك قوتها مقابل ضعف الآخرين وأنها ستحصل على اكثر مما حصلت عليه من مقاعد فى الجولة الأولى التى لا تحتوى فعليا على محافظات للجماعة فيها نفوذ أو تاريخ انتخابى إيجابي على عكس الجولة الثانية. وبهذا فان ما دعت إليه الحركة بالأساس تمثل فى الدعوة إلى "الاستقتال" كما أطلق محمد حبيب نائب المرشد العام

عقب بعض التدخلات التى حدثت ضد مرشحى الجماعة المفترض فوزهم فى الجولة الأولى لصالح مرشحى الحزب الوطنى وخاصة دائرتى الدقى ومدينة نصر. هذا الاستقتال الذى دعا إليه كان يفترض الاستمرار أمام اللجان ومتابعة عمليات الاقتراع وضمان عدم التلاعب فى الصناديق بما يعنى ان التحرك الذى كان يمكن للجماعة القيام به تحرك "رد الفعل" وليس الفعل فى وضع تدرك فيه الجماعة أنها لا تحتاج لاستفزاز النظام.
بالمقابل فان الاهتزاز الذى حدث فى الجولة الأولى كان فى صفوف المرشحين من الحزب الوطنى والمستقلين خاصة المنشقين عن الحزب لخوض الانتخابات لان نتيجة المرحلة الأولى رغم كل ما شهدته من استخدام واسع المدى للرشاوى بكافة أنواعها وللعنف فى بعض صوره وللتزوير والتدخل المباشر فى عدد من اللجان لم يؤدى إلى القدرة على الحسم من الجولة الأولى كما أنها لم يؤدى فى الإعادة إلى ضمان الأغلبية. واصبح حجم الهلع الذى أصيب به الجميع خاصة داخل الحزب من نتائج الأخوان وتحركه لضم اكبر عدد ممكن من المستقلين للمرور بشكل آمن من الجولة الأولى، والخوف مما يمكن ان تحققه الجماعة مجال لطرح فكرة التدخل بكافة السلب، وإذا كان المال لا يقف أمام المال ولا أمام البعد الدينى فالحل هو البحث عن وسيلة أو كما قال وزير الزراعة مرشح الحزب الوطنى فى البحيرة احمد الليثى أصبح كل شئ مباح. ورغم انه كان يشير بهذا التصريح إلى المنشقين عن الحزب واستخدامهم للمال فان دخول كافة الأطراف فى حالة ترقب وتشكيك وإيمان بان الطرف الأخر سيستخدم كافة الوسائل للفوز قاد إلى عمليات العنف. كذلك فان محاولة إبعاد الناخبين عن اللجان يستفيد بها أشخاص قادرون على استخدام التزوير فى الصناديق أو فى عمليات الفرز وهى مسائل لا تملك جماعة الإخوان المحظورة التأثير فيها مقارنة بالحزب الوطنى ودعم السلطة التنفيذية لمرشحيه خاصة وان العديد من التقارير والمشاهدات أشارت لوجود ضباط شرطة مع بلطجية أمام لجان أو فى سيارات تذهب للجان يتبعها قيام البلطجية بممارسة العنف.
ومن المهم التأكيد على نقطة أخرى هامة وهى أن أحداث العنف التى وقعت ليست أحداثا فردية ولكنها عمليات منظمة لأنها حدثت فى كافة المحافظات مع اختلاف النسب، كما استخدمت نفس الأسلحة والوسائل الأخرى بنفس السيناريو فى كافة المناطق من القوى الأساسية المتنافسة ممثلة فى الوطنى والإخوان والمستقلين وهو أمر لا يمكن إرجاعه إلى توارد الأفكار ولا إلى سرعة الاستجابة ولكن إلى الاستعداد المسبق. ويضاف لتلك الصورة أخيرا دور الأمن والحديث عن "حياده" السلبى بكل ما له من آثار سلبية على العملية الانتخابية، مع استمرار حالة تراجع التغطية الإعلامية الرسمية عن النزاهة والحيادية.

● "الحياد الأمنى".. الضرر أكثر من الإفادة

"الوزارة -وزارة الداخلية- كانت على علم بنية بعض أنصار المرشحين اتخاذ أعمال العنف والبلطجة طريقا للتأثير على الناخبين إلا ان أجهزة الأمن لم تلق القبض عليهم قبل الانتخابات حتى لا يتم التشكيك فى نزاهة الانتخابات، وتم ضبط مثيرى الشغب يوم الانتخابات قبل تورطهم فى أعمال مخالفة للقانون" هذه التصريحات المتناقضة جاءت على لسان اللواء إبراهيم حماد المتحدث الرسمى باسم وزارة الداخلية، وهى تصريحات تثير تساؤلات كثيرة حول دور الأمن بشكل عام وفى الانتخابات بشكل خاص. فكيف تعرف قوات الأمن بجريمة ولا تسعى لمنعها، وإذا كانت الذريعة هى عدم انتقاد الوزارة واتهامها بالتدخل عبر القبض على بعض العناصر قبل الانتخابات فأن هذا كان يعنى بالضرورة القبض على مثيرى الشغب بعد قيامهم بأعمال العنف فى فكرة التلبس بالجرم!! ولكن ما حدث أن الجرم وقع ومن قاموا به لم يتم القبض عليهم فى الكثير من الحالات فى نفس الوقت الذى تم فيه إلقاء القبض على عناصر أخرى لمجرد وقوفهم مع مرشح معين دون تلبسهم فى عمليات عنف بما يجعل تعامل الوزارة انتقائى وتصريحها مثير للتساؤل حول دور الأمن الحيادى بدرجة أكبر.
وبشكل عام أثارت الجولات المنتهية من الانتخابات البرلمانية بمرحلتيها الحديث بدرجة كبيرة عن دور الأمن ومدى تدخله. ومدى التزامه بتوجيهات الرئيس مبارك والتصريحات المعلنة من وزارة الداخلية حول الدور الحيادى للأمن. ورغم تكرار مسئولى الوزارة والتقارير الأولية عن الانتخابات فى المرحلة الأولى عن الحياد الأمنى إلا أن هذا لم يمنع من ظهور ظاهرة ومفهوم أخر ظهرت عيوبه واضحة فى المرحلة الثانية وهى الخاصة بالحياد "السلبى" الذى يقود الأمن تحت دعاوى عدم التدخل إلى لعب دور

المشارك فى عمليات العنف والبلطجة وشراء الأصوات.. ويجعل الشارع الانتخابى ملكا للمرشحين وأنصارهم واتباعهم لاستخدام ما يشاءون من وسائل.
وعبرت الصور التى تم تناقلها خلال انتخابات الجولة الثانية بشكل واضح عن صورة قوات الأمن التى تقف وكأنها تحرس البلطجة وهم يتبادلون القتال مع بعضهم البعض وكأنها فى حماية قوات الأمن. وهنا ينبغى التوقف قليلا والنقاش بصورة جدية حول ما تريده قوى الإصلاح وما يتم فعلا. فعندما طالب الجميع من مثقفين وقوى مجتمع المدنى بعدم تدخل الأمن وحياده كان يقصد منها ألا يناصر الأمن طرفا ضد أخر، والا يسهل لطرف إجراء عمليات التزوير وشراء الأصوات مع قيامه بتأمين نزاهة الانتخابات خارج اللجان وعدم السماح بأي تجاوزات تشمل إرهاب الناخبين أو محاولة التأثير عليهم بطرق غير شرعية وكذلك الوقوف ضد استخدام العنف.
ولكن وقوف الأمن فى موقف المتفرج وعدم تدخله فى البعد الإيجابي الخاص بضمان النزاهة وحرية الوصول للجان الاقتراع والحيلولة دون استخدام العنف.. أثارت الحديث سلبا عن هذا الحياد الذى رغم الإشادة بداية بدور الأمن فى عدم التدخل تحول إلى انتقاد دور الأمن لعدم التدخل فى أسلوب مصرى تقليدى عندما يتم انتقاد الشيء فيتم التحول عنه كليا دون تعديل وإبقاء المطلوب منه. فدور الأمن كما ظهر خلال الانتخابات خاصة فى الجولة الثانية يؤكد أنه مطلوب لحماية الأمن الشخصى والعام، وتسهيل إجراء الانتخابات فى جو صحى يترك الفرد لضميره ليختار ما ينفعه وينفع الوطن وليس خاضعا للمال أو السلاح.
ومن جانبها وصفت غرفة عمليات حزب الوفد انتخابات المرحلة الثانية بالمجزرة التى تجرى تحت بصر الشرطة وقوات الأمن والتى تغض بصرها عن كل تجاوزات المرشحين. وأشارت إلى تواطو قوات الأمن فى دائرة المنتزه مع البلطجية الذين جاءوا فى أتوبيسات تابعة لجامعة الإسكندرية وفيكتوريا كوليدج مزودين بالسيوف والسلاح الأبيض، وقيام العديد من السيدات المسجلات خطر بالاعتداء على الناخبات الموجودات أمام اللجان الانتخابية فى محافظة الغربية أمام رجال الشرطة.
هذا فى حين أشارت الشكاوى التى تلقتها الجهات الرقابية من الناخبين والمرشحين إلى عدم تدخل الأمن لمنع أعمال العنف والبلطجة ونقلت الأنباء رفض شرطة الانفوشى تحرير محضر لأحد أنصار مرشح جماعة الإخوان المحظورة بعد تعرضه للاعتداء بسلاح ابيض بحجة ان مهمتهم تقتصر على تأمين اللجان فقط مما دعاه إلى التوجه إلى المحامى العام لنيابات الإسكندرية لإثبات الواقعة. بالإضافة إلى تدخله فى أحيان أخرى لتسهيل انتخاب مرشحين للحزب الوطنى أو منع ناخبين مؤيدين للمعارضة والإخوان أو إلقاء القبض على مجموعات من أنصار تلك القوى من أمام اللجان الانتخابية دون جرم أو عنف للحيلولة دون إدلائهم بأصواتهم. فى حين أكد المستشار محمود الخضيرى رئيس نادى قضاة الإسكندرية فى هذا الإطار على قيامه بالتدخل شخصيا والنزول للتعرف على حقيقة مثل هذه الشكاوى، وقيامه بالاتصال بالمحافظ ومدير الأمن حيث ابلغهم بوجود أعمال عنف وبلطجة محملا قوات الأمن المسئولية عن تلك الأعمال ومنددا بالحياد السلبى لرجال الشرطة. وهو الأمر الذى قاد المستشار محمود مكى نائب رئيس محكمة النقض للقول بأن الحكومة بدأت تعدل عن فكرة إجراء انتخابات نظيفة.



ومن جانبها ردت الحكومة ورموز الحزب الوطنى على هذه الأحداث بنفس الفكرة التى تم استخدامها فى التعليق على ما تم من تجاوز فى المرحلة الأولى بالحديث عن الرشاوى الانتخابية ممثلة فى فكرة أنها أحداث فردية. وهذه المقولة تحمل فى داخلها معنيين هامين الأول هو محاولة تبرئة الحزب الوطنى من المسئولية وإعلان أن ما يقوم به المرشحين المنتمين للحزب سواء كحزبيين أو مستقلين من أعمال غير سليمة كاستخدام المال أو البلطجة ليست أعمال منظمة من الحزب رغم وجود دلائل على العكس خاصة فى المرحلة الثانية. والنقطة الثانية افتراض ضرورة التعامل مع تلك الأحداث كحكومة وليس كحزب له مرشحين فى الانتخابات وهنا يبدو التقصير واضحا ولا يكفى فيه استخدام أسلوب المناشدة والدعوة لوقف تلك الأعمال ولكن يقتضى اتخاذ مواقف واضحة. كما لا يكفى إعلان المستشار انتصار نسيم المتحدث باسم اللجنة العليا للانتخابات فى اليوم التالى للانتخابات بأن التجاوزات التى وقعت لم تؤثر على سير العملية الانتخابية لقيام أجهزة الأمن بالتدخل بسرعة، لأنها تصريحات لا تتعامل مع المشكلة والتى تعبر فى جزء منها عن وصول نواب فى البرلمان عبر استخدام المال والبلطجة، بالإضافة إلى انتهاك الأمن الشخصى وغيرها من السلبيات التى لا يمكن معها القول بأن الأحداث لم تؤثر.

ولكن ما يحدث من تجاوزات مؤهلة للتزايد مع المراحل القادمة سواء باستخدام المال أو العنف أو التخلى

بصورة واضحة عن فكرة الفصل بين الحزب الوطنى كحزب وبين السلطة التنفيذية تجعل كل ما يقال يظل فى خانه التصريحات، والعبرة هى حصول الحزب الوطنى على الأغلبية أما التنديد والشجب فمكانه سيكون تحت قبة البرلمان بعد تشكيله من قبل نفس الأعضاء الذين وصلوا باستخدام تلك الوسائل فى صورة لا تحمل الكثير من المؤشرات الإيجابية عن قدرات البرلمان القادم على تحريك مناخ الإصلاح.

● التراجع العلنى لحياد الحكومة

شهدت تلك المرحلة من الانتخابات الكثير من الانتقادات لتدخل واضح لأجهزة الدولة وأعضاء الوزارة والمسئولين التنفيذيين فى المحافظات التى أجريت فيها الانتخابات. وتعددت التقارير التى تشير إلى استخدام إمكانات الحكومة بالمخالفة للقوانين والقرارات الصادرة فى هذا الصدد. وفى قرية بهجورة بقنا قام السكرتير العام المساعد للمحافظة ومعه رئيس الوحدة المحلية والسكرتير العام للقرية بالدعوة علنا إلى انتخاب مرشح الحزب الوطنى. هذا بالإضافة إلى تزايد تدخل قوات الأمن لصالح مرشحى الوطنى بشكل مباشر أو عن طريق إلقاء القبض على أنصار مرشحين فى الانتخابات وهو ما تعرض له أنصار للإخوان والوفد.

وظهرت اكثر التدخلات وضوحا فى مشاركة وزراء فى المؤتمر الانتخابى لشقيق زكريا عزمى المرشح فى دائرة التلين محافظة الشرقية اللواء محيى عزمى، وشارك فى المؤتمر كل من زكريا عزمى نفسه إلى جانب كمال الشاذلى وزير شئون مجلس الشعب ود. محمد إبراهيم سليمان وزير الإسكان ود. محمد عوض تاج الدين وزير الصحة ود. عصام شرف وزير النقل. ولم يتم الاكتفاء بالحضور فقط وتم تجاوز الصفة الشخصية فى الحضور إلى استخدام الصفة الوظيفية من خلال تقديم رشاوى انتخابية للدائرة لصالح المرشح من الوزراء بموافقة وزير النقل على وقوف القطار الذى يمر من والى القاهرة والزقازيق فى محطة قرية الجديدة التى عقد بها المؤتمر الانتخابى، ووعد وزير الإسكان بتنفيذ مشروعات الصرف الصحى والمياه لقرية التلين.. وهو نموذج لحالة استخدام كامل للنفوذ واختراق النزاهة وعدم القدرة على تحقيق الفصل بين الوظيفة التنفيذية والدور الانتخابى.



● تراجع الرقابة على الانتخابات

تتمثل أحد المظاهر السلبية التى صاحبت المرحلة الثانية من الانتخابات البرلمانية فى القيود التى مورست على ممارسة منظمات المجتمع المدنى ودورها الرقابى بعد أن سمح لها بالرقابة من داخل وخارج الجان خلال المرحلة الأولى. ولم يقتصر الأمر إلى حد المنع فقط من مزاولة المنظمات لعملها ولكن وصل إلى حد القيام بأعمال عنف ضد ممثلى تلك المنظمات وصلت إلى حد اختطاف مراقب المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بمحافظة بورسعيد وحملت المنظمة فى بيان لها المسئولية عن ذلك لمرشح الحزب الوطنى. بالإضافة إلى تعدد الشكاوى فى كافة المحافظات من منع المراقبين من دخول اللجان. هذا كما قام وفد من السفارة الأمريكية بالقاهرة بجولة انتخابية فى عدد من لجان الإسماعيلية، وأكد مندوب السفارة ان سبب الحضور هو أنباء المواجهات بين الوطنى والإخوان وان دور الوفد يقتصر على المشاهدة خارج اللجان ورصد وتسجيل ما يحدث. كذلك قام مرشح الجماعة بدمنهور جمال حشمت باصطحاب أمريكي للمرور على مقار الانتخاب حيث كان هذا الشخص يقوم بالتصوير وهو الأمر الذى اعترض عليه رئيس إحدى اللجان وقام بسحب الكاميرا والتحفظ عليها وتدخل حشمت بالاعتذار. ولكنه سلوك يحمل تساؤلات لابد من استيضاحها للتعرف على طبيعة هذا الشخص والصور التى كان يقوم بها وغرضها، والاهم غرض ممثل الجماعة من اصطحابه.

● فوائد دخول الإخوان المنافسة

شهدت تلك الجولة اختلاف نسبى فى التعامل مع الجماعة من قبل النظام، وفى حين تم إطلاق العديد من القيادات فى الجماعة قبل الانتخابات فى الجولة الأولى فان الجولة الثانية شهدت اعتقال ٥١٨ معتقلا وفقا لبيان الجماعة منهم ٣٠٠ فى الإسكندرية و١٢٧ فى الفيوم و٢٠ فى البحيرة و٤٢ فى الغربية و٥٨ فى

قنا غير المصابين الذين قدرت الجماعة أعدادهم بالعشرات. ويرجع هذا السلوك إلى عدة أسباب لعل أهمها نتيجة المرحلة الأولى وما حصدته فيها من مقاعد، إلى جانب ما تمثله المحافظات التى أجريت فيها الانتخابات فى المرحلة الثانية كونها معاقل للإخوان وخاصة الإسكندرية والبحيرة والإسماعيلية.
ويلاحظ فى الجولة الأولى من المرحلة الثانية أيضا تغير صيغة النظام من التعامل مع جماعة الإخوان من حالة التخبط التى شهدها المرحلة الأولى على مستوى الإعلام والتصريحات السياسية مع محاولة التمسك بقدر من الشفافية فى التعامل مع الحركة إلى تصعيد العداء اكثر والصدام معها سواء عبر السلوك الفعلى والذى تمثل فى عمليات الاعتقال. أو عبر التصريحات والتغطية الإعلامية التى عملت على الربط بشكل واضح بين كل العنف والتجاوز الذى حدث والجماعة وأنصارها. وجاء الخطاب عن "المرشحون تحت شعارات إسلامية" ومسئوليتهم عن العنف وإلقاء القبض على بلطجية يعملون لحسابهم، وظهرت تلك الصيغة واضحة فى بيان وزارة الداخلية الصادر عن المرحلة الأولى من الجولة الثانية. وهو خطاب من الواضح انه يسعى لتمرير فكرة أساسية وهى ان ما حصلت وتحصل عليه الجماعة من مقاعد لا ينبع من تمتعها بقبول شعبى كما تؤكد ولكن لاستخدام تلك الوسائل، إلى جانب تمرير ما يقوم به المرشحون الآخرون خاصة من أنصار الحزب باعتبارها عمليات رد فعل ودفاع عن النفس.
وان كان رد فعل الحزب الوطنى الحاكم مفهوم ومتوقع -باختلاف النسبة- فان الأمر الجدير بالاهتمام والذى يعد استمرار لخطاب الجماعة المعبر عن ثقتها فى مواجهة النظام تتمثل فى تصريحات د. عصام العريان التى أدلى بها لمحطة البى بى سى اليوم التالى للانتخابات -الاثنين ٢١ نوفمبر- والتى أكد فيها أن الاعتقالات لم تمنع ولن تمنع فوز الإخوان بل أنها تزيد التعاطف معهم مطالبا وزير الداخلية الإفراج المعتقلين لان الاعتقالات تزيد التعاطف مع الجماعة بما يقود لانتخابهم فى صيغة اقرب للتهديد الضمنى للنظام واختبار القوة من جانب، وتأتى وكأنها نصيحة للنظام بعدم التصعيد مع الحركة من جانب أخر لان الحركة هى التى ستفوز فى الحالتين فالترضى الحكومة إذن بالسيناريو الذى تريده الحركة ولا تسعى لتجاوزه. وقام الإخوان بالرد على تلك الأعمال وعمليات الاعتقال عبر التقدم ببلاغ للنائب العام وبلاغ لوزير العدل حول عمليات الاعتقال كما قام مرشحو الجماعة فى الإسكندرية بتوجيه رسالة للرئيس مبارك يطالبونه فيها بالتدخل السريع لحماية المرحلة الثانية ومنع التجاوزات التى تحدث ضد أنصارهم وقاموا بتوجيه البيان إلى محافظ الإسكندرية ومدير جهاز أمن الدولة.



من جانبهم استمر الإخوان فى إظهار قوتهم مقابل الحكومة وتبنى فكرة عدم الرغبة فى استفزاز النظام، وأكد محمد مهدى عاكف المرشد العام فى تصريحات له على عدم رغبته فى تولى الرئاسة لأنه على حد قوله لا يريد ان يحكم بواسطة أمن الدولة والجيش. والمشكلة انه تعامل مع تلك الآلية وكأنها آلية حكم مطلقة فى حين ان المنطقى فى حالة تولى شخص للرئاسة ان يطرح تصوره للحكم لا ان يكون منفذ لآليات حكم قائمة خاصة إذا كان هذا الشخص يعارضها، وهو تصريح بالتالى يحمل درجة من محاولة النقد الضمنى للنظام وأسلوب الحكم عن ان تكون رؤية فعلية. وشهد نفس الحديث التعبير عن سعادته للحصول على عدد المقاعد الذى حصلت عليه الجماعة ولكنه أشار انه لا ينافس للحصول على الأغلبية، وانه إذا كان يهدف لذلك لدفع بمرشحين على كل المقاعد -٤٤٤ مرشح- مؤكدا ان مصر لا تحتمل ذلك فى ظل وجود شخصيات ذات طبيعة "استبدادية" فى النظام. كما أعرب عن سعادته لقدرة الجماعة على حد قوله "تحريك الركود السياسى لدى جموع المواطنين ودفع ٢٠٪ من الناخبين للذهاب للصناديق" وهى رؤية تزيد من دور الإخوان وتقلل من دور القوى الأخرى التى تحركت لدرجة اكبر فى الشارع المصرى خلال عام ٢٠٠٥ وساهمت بدور أساسى فى دفع الحوار العام.
ولكن ودون الاتفاق مع رؤية الإخوان فى الربط بين مناخ "الإصلاح" وما فعلوه من "نضال"، فمن المؤكد ان وجود أطراف جديدة من خارج الحزب الوطنى ممثلة فى البرلمان هو خطوة على الطريق حتى وان كانت تلك الأطراف أثارت الكثير من التساؤلات لان النقطة الهامة هنا ان تلك التساؤلات ليست جديدة والكثير منها يطرح دوما ولكن على استحياء وبشكل منفرد حتى لا يثير "الغضب". بما يعنى ان دخول الجماعة على الساحة بكل ما دار فى الانتخابات لابد ان يتم النظر سريعا لإيجابياته على كافة القوى السياسية المصرية بداية من الحزب الوطنى وصولا لكافة الأحزاب السياسية الأخرى القديمة والحديثة والتى أثبتت أنها تعانى من الكثير من المشاكل، كما ان دخول الجماعة عوض الخلل الذى كان يمكن حدوثه فى ظل ضعف كافة القوى السياسية الأخرى عن منافسة الوطنى بما كان سيقود إلى برلمان اللون الواحد.
وعلى الكثير من الكتابات والفاعلين سواء أكاديميين أو سياسيين الاهتمام بإثارة حزمة من القضايا التى لابد من التصدى لها لوضع استراتيجية لمصر المستقبل وعدم الاكتفاء بالتحركات والأفكار الجزئية

المطروحة فى سبيل الانتقال من الاحتكام للمال والسلاح إلى الاحتكام للبرامج والأفكار. ولعل التصريحات التى أدلى بها الكاتب والمفكر القبطى المشهور ميلاد حنا حول مخاوفه من سيطرة الإخوان فى البرلمان، وانه والأغنياء من المسيحيين سيغادرون مصر إذا جاء اليوم الذى يحصل فيه الإخوان على ٥٠٪ من مقاعد المجلس لأنهم لن يكون لهم مكان فى مصر إلى ستتحول إلى إيران أو أفغانستان.. بقدر ما تثير من موقف واضح من سيطرة قوى دينية لها مواقف محكومة بتلك الأيديولوجية فأنها تثير وبوضوح عدم وجود تصور صامد وراسخ للمواطنة والدولة المدنية التى يملك فيها الجميع حقوقا متساوية ولا يسمح فيها بحكم دينى بما يؤدى إلى تحفز وتخوف الجميع من المستقبل الذى يبدو غامضا وكأننا نحتاج إلى قراءة الفنجان أو انتظار المستقبل للتعرف عليه فى حين انه يحتاج لموجهة تلك المخاوف التى لا يثيرها الأقباط فقط ولكن أطراف كثيرة من المثقفين والأكاديميين وكذلك السياسيين.

● عداءات معلنة تقضى على فكرة التنسيق

على الرغم من افتراض وجود "تنسيق" بين جماعة الإخوان المحظورة وجبهة المعارضة فيما يخص الانتخابات وقيام الجماعة بالالتزام بعد ترشيح أحد مرشحيها أمام رؤساء الأحزاب المنضوية تحت الجبهة فان العداء الذى ظهر خلال المرحلة الأولى وخلال تشكيل الجبهة نفسها من حزب التجمع وخاصة د. رفعت السعيد شخصيا ظهر واضحا فى تلك الجولة من خلال قيام الجماعة بترشيح منافس لها فى دائرة كفر شكر بالقليوبية أمام خالد محيى الدين زعيم التجمع. وجاء هذا الأمر مع تصريحات للجماعة تؤكد على ان ترشحها يرجع إلى الحالة الصحية لخالد محيى الدين ودخوله للإنعاش مرتين وخوفها من ذهاب المقعد لمرشح الوطنى وهو الأمر الذى ندد به حزب التجمع. ولكن الوجه الأكثر وضوحا للعداء جاء يوم الانتخابات عندما طالب مرشح التجمع بتمزيق لافتات الإخوان معلنا للمواطنين ان من يمزق لافته يحصل على ٥٠ جنيها نقدا وفورا، إلى جانب قيام أنصاره بتمزيق اللافتات وحرقها فى الطرقات بما قاد لصدام بين الطرفين فى دليل واضح على ان العداءات لا تموت وان قوى المعارضة لا تستطيع إقامة تحالفات تصمد طوال الانتخابات مع استمرار تلك الآلية فى التعامل مع بعضها البعض.



● الوسائل الجديدة "للدعاية"

مع المرحلة الثانية للانتخابات البرلمانية أصبح واضحا أن الغاية تبرر الوسيلة وان كل الطرق ممكنة بل ومرحب بها فى سبيل الوصول للبرلمان ولذلك كان من "الطبيعى" استخدام كافة الوسائل ليست التكنولوجية فقط ولكن التقليدية التى تستخدم فى الحروب والعداءات الواضحة وخاصة سلاح الشائعات الذى استخدم بقوة وخاصة ضمن عدد من المرشحات. وتعددت صور الشائعات بداية من إعلان تنازل أحد المرشحين أو كلهم لصالح مرشح معين، أو إعلان وفاة المرشح المنافس وهو الأمر الذى وصل إلى قيام أحد المرشحين بنشر نعى للمرشح المنافس فى جريدة قومية، أو توزيع منشورات ضد المنافسين تتهمهم بالعمالة لدولة أجنبية أو لإسرائيل.. وعبرت حالة المرشحة منى شوقى بدائرة قسم الأربعين بمحافظة السويس والتى تم إشاعة أنها عميلة لدولة أجنبية وأنها تنازلت وانتحرت نتيجة لذلك.
هذا فى حين استمرت أنواع الدعاية الأخرى التى تم استخدامها فى المرحلة الأولى من الطبول والأغاني وان دخل فيها استخدام الأطفال والنساء بصورة واضحة. وجاء استمرار الدعاية للحظة الأخيرة بالمخالفة للقانون حيث لم تتوقف أعمال الدعاية قبل الانتخابات بمدة ٢٤ ساعة كما هو مقرر وهو الأمر الذى يرجعه البعض بحسن نية إلى "جهل" المرشحين بالقوانين المنظمة وحاجتهم إلى دورات تثقيفية فى حين ان هذا الرأي يفترض ان يأتى الخطأ من الأشخاص المستقلين غير المنتمين لأحزاب وقوى سياسية يفترض فى ابسط قواعدها معرفتها بالقوانين وإرشاد مرشحها لها، كما يتجاوز عن ضرورة وجود عقاب فى أي قانون عند الإخلال به وعدم الاكتفاء بالحديث عن وجود غرامات وعقوبات بقدر ما يتوقف احترام القانون على إنفاذه. ومن الواضح ان الظواهر السلبية التى سادت الانتخابات من رشاوى وعنف واختراق متعدد الصور للقوانين المنظمة ترتبط بحدوث تلك الانتهاكات من المرحلة الأولى ومرورها دون عقاب بما يقود تدريجيا إلى تزايدها واتساع مداها لان الخبرة السابقة هنا هى الحكم على السلوك.

● الدروس المستفادة من الجولات المنتهية

من المؤكد أن هناك العديد من التجاوزات التى تم الحديث عنها خلال كافة المراحل التى انتهت من الانتخابات البرلمانية حتى الآن، وإذا كانت العديد من صور التجاوز أثارت الاندهاش لجدتها وما تؤكده من الحديث عن "الفهلوة" المصرية كالبطاقة الانتخابية الدوارة وغيرها من الطرق، إلا ان الرغبة فى تحقيق الشفافية والتزام القانون ومواجهة تلك المظاهر تبقى قائمة ببعض الإجراءات البسيطة التى لابد ان تتعامل معها اللجنة العليا المسئولة عن الانتخابات بمزيد من الجدية. وهناك بالفعل تقارير وجهت توصيات لما ينبغى اللجوء إليه فى المراحل القادمة وخاصة مد رقابة القضاة لخارج اللجان للوقوف ضد أعمال الرشوة والبلطجة وإرهاب الناخبين من خلال دعم قوات الأمن والتوقف عن دور الأمن "الحيادى" المعلن حاليا كذريعة لتمرير العديد من الانتهاكات. كذلك زيادة التمثيل الرقابى فى اللجان وعمليات الفرز والاقتراح بوجود كاميرات داخل اللجان وخاصة لجان الفرز تمكن المرشحين ووكلائهم من متابعة عمليات الفرز وضمان الشفافية وعدم التزوير. وبالإضافة إلى تلك الاقتراحات فأن هناك أفكار خلاقة يمكن تنفيذها عمليا لا تقتضى إجراءات طويلة وتقوم بدور فى مواجهة تلك التجاوزات وهنا يجب الإشارة لما قام به أحد القضاة فى الفيوم باللجوء إلى توقيع البطاقات الانتخابية لدى تسليمها للناخبين لمواجهة ظاهرة البطاقة الدوارة لان أي بطاقة غير موقعة تعد تلقائيا غير سليمة.

مثل هذه التحركات الفردية والتوصيات تحتاج إلى إبراز من قبل مؤسسات المجتمع المدنى التى لازال بإمكانها الضغط على الحكومة ولجنة الانتخابات لتنفيذها كلها أو بعضها فى المراحل القادمة ليس فقط لتحقيق درجة من النزاهة بقدر الإمكان ولكن الأهم لبناء المستقبل واستعادة ثقة الناخب فى إمكانية التغيير عبر صوته الحقيقى، وضرورة استعادة الناخبين إلى المشاركة السياسية والتى ستؤدى بدورها لمواجهة العديد من المظاهر الناتجة عن انخفاض نسبة المشاركة السياسية لتصل إلى ٢٠٪ فقط كمتوسط والتى أدت لتركز المشاركين فى الفئات المهمشة والأقل فقرا بما ترك مساحة واسعة لكل ما نتحدث عنه من أسلحة المال والعنف. استعادة المواطن المصرى للساحة السياسية لابد ان يكون الهدف ولابد من تراجع أفكار الانسحاب عن المشاركة السياسية التى لازالت تسيطر حتى على عقلية منظمات المجتمع المدنى والقوى السياسية، وفى حين طالبت حركة كفاية بالانسحاب من الانتخابات بعد المرحلة الأولى ورفضت باقى القوى المشكلة لجبهة المعارضة شهدت الجولة الأولى من المرحلة الثانية انسحاب إحدى منظمات المجتمع المدنى المراقبة للعملية الانتخابية وهى جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان بدعوى أنها لا تريد ان تكون "محلل" للنظام بمشاركتها فى الرقابة على انتخابات غير ديمقراطية دون النظر لقدر ما تحقق حتى الآن فى الحياة السياسية المصرية والتى سمحت لتلك المنظمات للمرة الأولى للرقابة بما يقتضى ترك فكرة الانسحاب والاهتمام بفكرة المشاركة السياسية للمواطن المصرى خاصة من المثقفين والمتعلمين القادرين على الاختيار بناء على معايير موضوعية تركز على الوطن ومستقبله ومستقبل مواطني



ب- الجولة الثانية من المرحلة الثانية: تساقط "الرموز" وصعود الوجوه الجديدة والمستقلين وتراجع الأحزاب

على غير توقعات الأحزاب والقوى السياسية واتفاقا مع رغبات المواطنين فى التغيير سقطت الوجوه القديمة بما تمثله من رموز للأحزاب والقوى السياسية المشاركة فى عملية الانتخابات، واضطرت بشكل لا إرادي إلى التقهقر تاركه الساحة لغيرها من الوجوه الجديدة معبرة عن نهاية مرحلة وبداية مرحلة أخرى من أسس الاختيار وعوامل البقاء ليس للأطول تاريخا أو المدعوم من حزب ما ولكن لمن يريده الناخبون الذين رفعوا بدورهم شعار "التغيير". وجاءت نتائج المرحلة الثانية من الانتخابات معبرة عن استمرار سيناريو النتائج الذى بدأ منذ المرحلة الأولى بجولتيها من تراجع تلك الرموز لصالح الجديد، وتراجع الأحزاب لصالح المستقلون. وذلك دون أن يخلو المشهد الانتخابى من بعض التفاصيل الهامة التى أثرت على السياق العام للانتخابات تتمثل فى الاستخدام المكثف للمال والعنف خلال الانتخابات، وفى حين كان الاستخدام المباشر للمال فى صورة رشاوى للناخبين هو العنصر الأبرز خلال المرحلة الأولى فان العنف المباشر مثل العامل الأبرز خلال المرحلة الثانية بجولتيها.

● سقوط وصعود الوجوه والقوى السياسية

أجريت الجولة الثانية من المرحلة الثانية من الانتخابات فى المحافظات التسع التى تشملها المرحلة وهى، الإسكندرية والبحيرة والقليوبية والغربية وبورسعيد والإسماعيلية والسويس وقنا والفيوم. حيث حسمت الجولة الأولى ٢٣ مقعداً فقط من جملة ١٤٤ مقعد منها ٦ مقاعد للحزب الوطنى و١٣ مقعد لجماعة الإخوان المحظورة و٤ للمستقلين. وأجريت الإعادة فى السادس والعشرين من نوفمبر ٢٠٠٥ فى ٦٥ دائرة انتخابية للتنافس على ١١٥ مقعد وذلك بعد إلغاء الانتخابات فى ثلاث دوائر هى القناطر الخيرية فى القليوبية وأطسا فى الفيوم والمنشية والجمرك فى الإسكندرية تشمل ست مقاعد وذلك تنفيذاً لأحكام قضائية على أن يصدر قرار بتحديد موعد الانتخابات التكميلية فى تلك الدوائر بعد ذلك.

وجاءت النتائج تحمل فشل الكثير من الوجوه القديمة والرموز الانتخابية للأحزاب والقوى السياسية المشاركة ولعل أبرز الوجوه التى سقطت للحزب الوطنى كل من يوسف والى وزير الزراعة الأسبق بعد أن ظل يشغل مقعده لمدة ٢٦ عاما ومحمد عبد اللاه رئيس جامعة الإسكندرية والسيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر وأحمد أبو زيد رئيس لجنة العلاقات الخارجية السابق. ولحزب التجمع خالد محيى الدين زعيم الحزب الذى شغل مقعده لمدة ٣١ عاما وأبو العز الحريرى والبدرى فرغلى. ومن المستقلين عادل عيد. وذلك مقابل فوز وجوه جديدة مثل وزير الزراعة احمد الليثى ولاعب كرة القدم أحمد شوبير بالإضافة للعديد من المستقلين.

وحصل الحزب الوطنى فى جولة الإعادة على ٧٥ مقعد منهم ٤٤ رسمى (الذين فازوا وخاض بهم الحزب الانتخابات بالفعل) و٣١ مستقل (تم ضمهم بعد النتائج). وبإضافة ما حصل عليه الحزب خلال الجولة الأولى من المرحلة الثانية والبالغ عددهم ٨ مقاعد منها ٦ أساسى و٢ مستقل يصبح إجمالي ما حصل عليه الحزب خلال المرحلة الثانية ٨٣ مقعد من ١٣٨ مقعد بنسبة ٦٠,١٤٪ من إجمالى عدد مقاعد المرحلة. وفيما يخص توزيع مقاعد الحزب الوطنى بين المرشحين الأساسيين والمستقلين نجد انه خلال المرحلة الأولى التى خاض فيها الحزب الانتخابات على ١٦٤ مقعد حصل على ١١٤ مقعد منها ٦٨ مرشح أساسى و٤٦ مستقل. أما فى المرحلة الثانية فحصل الحزب على ٥٠ مقعد أساسى و٣٣ مستقل. وبالمجمل حصل الحزب خلال الجولتين على ١٩٧ مقعد بنسبة ٦٥,٢٪ من إجمالى المقاعد التى تم حسمها خلال الجولتين وعددها ٣٠٢ مقعد، منها ١١٨ مقعد لمرشحين أساسيين و٧٩ مستقلين. وهو ما يعنى انه من ضمن عدد المقاعد الحالية للحزب خلال المرحلتين الأولى والثانية يشكل المرشحون الأساسيين ٥٩,٩٪ من إجمالى المقاعد والباقى ٤٠,١٪ مستقلون منضمون.



هذا فى حين حصلت جماعة الإخوان المسلمون المحظورة على ٢٩ مقعد فى الإعادة ليصبح إجمالي ما حصلت عليه خلال المرحلة الثانية ٤٢ مقعد بنسبة ٣٠,٤٪، وليصل إجمالي عدد المقاعد التى حصلت عليها الجماعة خلال المرحلتين إلى ٧٦ مقعد بنسبة ٢٤٪ من إجمالى المقاعد التى تم حسمها. أما المعارضة فقد فاز الوفد بعدد ٢ مقعد خلال جولة الإعادة. كما فاز ١١ مستقل ليصل عدد المستقلين إلى ١٩ مستقل، وفازت امرأة واحدة فقط ليصبح عدد النساء خلال الجولتين ثلاثة نساء فقط منهم مرشحة حزبية و٢ مرشحة مستقلة بنسبة ٠,٩٩٪ أى أن نصف المجتمع لم يحصل إلا على اقل من الواحد الصحيح.

جدول رقم (٦)

يوضح نتائج الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥ فى المرحلتين الأولى والثانية

القوى السياسية	المرحلة الأولى .. عدد المقاعد= ١٦٤		المرحلة الثانية.. عدد المقاعد= ١٣٨		لإجمالي المقاعد في المرحلتين، ٣٠٢ مقعد	
	عدد المقاعد	النسبة ٪	عدد المقاعد	النسبة ٪	عدد المقاعد	النسبة ٪
الحزب الوطني	١١٤	٦٩,٥	٨٣	٦٠,١٤	١٩٧	٦٥,٢
المعارضة	٨	٤,٨٧	٢	١,٤٤	١٠	٣,٣
جماعة الاخوان المحظورة	٣٤	٢٠,٧	٤٢	٣٠,٤	٧٦	٢٤
المستقلون	٨	٤,٨٧	١١	٧,٩٧	١٩	٦,٢٩

● الأمن من "الحياد السلبى" إلى "التدخل السلبى"

أدى الاستخدام المفرط للعنف فى الجولة الأولى من المرحلة الثانية إلى تزايد المخاوف من تصاعده فى جولة الإعادة، وتزايدت المطالب بدور "إيجابي" للأمن فى التصدى لأعمال العنف والبلطجة. ولم تقتصر تلك المناشدات على وزير الداخلية فقط ولكن وصلت إلى مناشدة التدخل المباشر من الرئيس مبارك بوصفه "أول رئيس منتخب" فى تأكيد واضح على معنى الاحتكام للآليات الديمقراطية والمطالبة بالحفاظ على ما تحقق من تطورات وعدم إجهاض التجربة الديمقراطية. ووجهت تلك المناشدات مجموعة من الحركات الجديدة وخاصة حركة شايفينكم للرقابة الشعبية على الانتخابات والتى جاءت مناشدتها فى صورة إعلان مدفوع الأجر نشر فى صحيفتين يوم إجراء الانتخابات وكذلك بيان صادر عن مجموعة من المثقفين البارزين. وتركزت المطالب فى ضرورة احترام أحكام القضاء وضمان دور القضاة فى الرقابة الكاملة على الانتخابات مع التأكيد على دور الأمن الإيجابي فى حماية وتسهيل العملية الانتخابية. وحذرت تلك المطالب مما يمكن أن تقود إليه عمليات تجاهل أحكام القضاء من عدم شرعية البرلمان القادم والقوانين الصادرة عنه.

وبدورها أدت المناشدات إلى تدخل الأمن "بشدة" فى جولة الإعادة ولكن لسان حال التجربة جاء ليؤكد ان الصورة مع التدخل اكثر سوءا منها مع عدم التدخل مع سلبية الموقفين وإضرارهم بصورة الدولة وهيبتها وبالنزاهة والشفافية. فعدم تدخل الأمن يعنى تقاعسه عن ممارسة دوره فى حماية الأمن العام والشخصى وعن دوره فى كفالة القانون بما يرتبط به من دور الدولة وسيادتها وأمن مواطنيها وضرورة حمايتهم. أما تدخله فيؤدى لآثار سلبية على النزاهة والديمقراطية والمشاركة الشعبية. ولعل أبرز الدلائل على ذلك ما حدث فى جولة الإعادة حيث أدى تدخل الأمن إلى حد غلق الدوائر أو إقامة المتاريس حول اللجان لعدم وصول الناخبين إلى اللجان، وعمليات القبض على الناخبين وحماية البلطجية مقابل القبض على المنتمين أو المؤيدين لمرشحى جماعة الإخوان المسلمين المحظورة بما أسفر عن العديد من الإصابات بين المواطنين وعدد من عناصر قوات الأمن وصولا إلى التجاوز فى التعامل مع القضاة بالقول والتهديد بما قاد إلى عدد من النتائج السلبية الأخرى تمثلت فى إحجام الناخبين عن الإدلاء بأصواتهم أو إغلاق عدد من القضاة للجان وتحرير محاضر بذلك. وللأسف جاء التدخل خالى من المضمون الذى طلب منه واصبح من الضرورى التعامل معه حماية للعملية الانتخابية فى مراحلها القادمة وتأكيدا على ضرورة توفير المناخ اللازم للمشاركة السياسية للمواطنين بدلا من الخبرة السيئة لتلك الجولة. والاهم ضرورة التعامل مع مناشدات القضاة ومواجهة ما تعرضوا له من انتهاكات وكذلك الالتزام بتنفيذ أحكام القضاء احتراما لقيمة القضاء فى مصر.

ويضاف لتلك الأجواء السلبية التى صاحبت المرحلة الثانية من الانتخابات القيود التى تم ممارستها لتقييد قيام منظمات المجتمع المدنى بدورها الرقابى بعد ان سمح لها بالرقابة من داخل وخارج الجان خلال المرحلة الأولى. ولم يقتصر الأمر إلى حد المنع فقط من مزاولة المنظمات لعملها ولكن وصل إلى حد القيام بأعمال عنف ضد ممثلى تلك المنظمات، بالإضافة إلى تعدد الشكاوى فى كافة المحافظات من منع المراقبين من دخول اللجان.

● غضب الجماهير أسقط الوجوه القديمة

سقوط الكثير من "الرموز" والوجوه السياسية "التقليدية" لصالح وجوه جديدة هو العنوان الأبرز للانتخابات بمرحلتيها. وتمثل عملية تراجع الوجوه الجديدة جزء من عمليات التغير التى تشهدها المنطقة العربية والتى ترتبط فى جزء منها بالغضب من الوجوه والسياسات القديمة فمع بدايات عملية التغير وعدم تغيير الأفكار بشكل فعلى يصبح البديل هو تغيير الوجوه. وهناك نقاط أساسية لابد من أثارتها وهى ان تلك الوجوه لا ترتبط بالحزب الوطنى فقط ولكنها تشمل وجوه أساسية من المعارضة المصرية والمستقلين، بما يعنى أنها لا تشمل مسئولين رسميين حاليين أو سابقين فقط ولكن تشمل وجوه لها دور فى الحياة السياسية المصرية لفترات طويلة. هذا السقوط والصعود فى النتائج يطرح بدوره التساؤل حول الأسباب التى قادت لذلك وعوامل اختيار النواب. فإذا كان البعض انتقد اختيارات المجمع الانتخابى للحزب الوطنى كونها أتت بمسئولين ليس لهم شعبية أو وردت اسمائهم فى ملفات فساد إلى جانب توليهم

المسئولية فى وزارات لم تحقق مصالح المواطنين مرجعين إسقاطهم إلى الرغبة فى الانتقام من سياسة الحكومات المتوالية للحزب الوطنى وما قادت إليه من مشكلات. فان أحزاب المعارضة غير مبرأة أيضا فمن الواضح أنها تقاعست عن بذل دورها وتذكر الهدف الأساسي للحزب الممثل فى السعى للوصول إلى السلطة وارتضت قواعد اللعبة القائمة بينها وبين النظام حيث ينضم بعض رؤسائها إلى عضوية مجلس الشعب أو الشورى إما بترك المقاعد له بدون منافسة أو من خلال التعيين، مع تحول دورها إلى الانتقاد عبر وسائل الإعلام دون الاحتكاك بالجماهير.

● المعارضة وحرب الميكروفونات الانتقادية

تتمثل أبرز العناصر الهامة فى وصف العملية الانتخابية فى تراجع واضح لدور الأحزاب والكشف عن حالة "الأزمة" الحادة التى تشهدها تلك الأحزاب مجتمعه وان اختلفت النسب من حزب لأخر. وان كانت الأزمة الأكثر حدة ظهرت فى أحزاب المعارضة التى لم تتجاوز مشاركتها الانتخابية الفعلية حرب الميكروفونات الانتقادية ضد الكثير من الممارسات والظواهر التى شهدتها الانتخابات فأنها لم تستطع فعليا ان تحقق مكسب انتخابى يعتد به وتجاوز الفشل مجرد القدرة على الحصول على عدد مناسب من المقاعد ليصل إلى حد فشل قادة تلك الأحزاب أو رموزها السياسية عن الفوز بمقاعدها على الرغم من حصول بعضها على دعم واضح من القوى السياسية الأخرى وإخلاء المقاعد أمامهم من مرشحين أساسيين.
فان الحزب الوطنى تعرض بدورد لازمة مركبه تعبر فى جزء منها عن حالة يمر بها الحزب الوطنى تحديدا كما تؤشر لحالة عامة تعانى منها مصر. وظهرت تلك الأزمة من خلال نتائج الحزب والتى أدت لعد حصوله على مقاعد فى الإسماعيلية ومقعد واحد فى الوادى الجديد بالإضافة لتراجع مقاعده فى المنوفية.. وهى النتائج التى يمكن ان تتغير بالطبع فى المجلس مع عمليات ضم المستقلين ولكنها أدت لتصاعد الانتقادات من قبل قادة الحزب والتحليلات المختلفة لأدائه الانتخابى، والتى أكدت على وجود مشكلات تتعلق بآليات اختيار مرشحيه والقدرة على تحقيق الالتزام الحزبى والتحرك باسم الحزب ولصالح الجماعة مقابل إعلاء المصالح الشخصية بما أوجد ظاهرة مرشحى الحزب والمستقلين وادخل الحزب فى جدل اضعف من مصداقيته لدرجة كبيرة وخاصة التراجع عن التأكيدات التى سبقت الانتخابات وأكدت بشكل قاطع على رفض ضم "المنشقين" لعدم التزامهم ودخولهم المنافسة ضد مرشحى الحزب بما يؤدى إليه من تفتيت الأصوات، إلى التحول عن تلك الأفكار مع النتائج الأولى التى لم يحقق فيها الحزب نتائج جيدة وبدأ الحديث عن "المستقلين تحت مبادئ الحزب" والسعى لضم اكبر عدد من المستقلين عموما إلى الحزب لرفع تمثيله.



وتقود تلك الملامح بصورة طبيعية إلى النتيجة المنطقية أو الإفراز الطبيعى لوضع القوى السياسية المصرية وهو صعود تمثيل جماعة الإخوان المسلمين المحظورة فنتائج الانتخابات مثلت كاشف لعوامل ضعف البعض ونقاط قوة البعض الأخر. فإذا كانت الأحزاب تقاعست عن دورها الجماهيرى والحكومة لم تقم بالتعامل مع متطلبات الجماهير بالشكل الكافى، مقابل وجود قوة سياسية تمارس عبر سنوات طويلة دور اجتماعى ومدنى فان الطبيعى انه عندما تترك الانتخابات بهامش من الحرية والنزاهة ان يتم اختيار مرشحى تلك القوة للخدمات التى يقدمونها من جانب وللتعبير عن فشل القوى الأخرى من جانب أخر.
هذا المشهد يؤكد على حالة الغياب التى تعيشها الأحزاب المصرية وعدم قدرتها على التعاطى بشكل فعلى مع مطالب الجماهير ومتغيرات الواقع بما أدى لاختيار مرشحين غير مقبولين وليس لهم شعبية كافية فى الدوائر التى خاضوا الانتخابات فيها بالإضافة إلى إعلاء البعض للمصلحة الذاتية والتحرك الفردى دون الاهتمام بالالتزام الجماعى بما يشكك فى اشتراكهم فى أفكار وقيم الحزب الذى ينتمون له ويشير إلى ان هدفهم فى الانضمام لحزب أو أخر هو تحقيق مصالحهم الشخصية. كما تبدو مشكلات أحزاب المعارضة واضحة بقوة فى تعاطيها مع مكاسب الإخوان وإلقاء اللوم على تسامح الحكومة وشعارات الحركة فى تأكيد على فكرة "الاستسهال" التى تعودت عليها تلك الأحزاب وعدم اعترافها بمسئوليتها بإلقاء اللوم على النظام والضغوط التى مارسها عليها متجاهلين ان جماعة الإخوان تعرضت لضغوط أقوى من تلك التى تتعرض لها أحزابهم. أما حديث تلك الأحزاب عن استخدام الإخوان لشعارات تؤثر على الناخبين فهو انتقاد مضحك مبكى لان كل طرف متنافس يسعى بالطبع للتأثير على الناخبين سواء بالشعارات أو الأفعال، كما ان هذه الأحزاب استخدم بعض مرشحيها شعارات دينية فى مقابل الإخوان. وتؤكد طبيعة

الملامح الأساسية للانتخابات بمرحلتيها على ان الفائدة الكبرى لها يتمثل فى الإعلانات المستمرة عن ضرورة مراجعة الأحزاب السياسية لوضعها فى ظل النتائج التى حققتها واليات اختيارها وعلاقتها بالجماهير وهى أمور صحية للحياة السياسية المصرية وللتحول نحو الديمقراطية.

جدول رقم (٧)

يوضح عدد الدوائر والمرشحين والمقرات واللجان الانتخابية في المرحلة الثانية

م	المحافظة	عدد الدوائر الانتخابية	عدد الناخبين المدعوين	عدد المقرات الانتخابية	عدد اللجان الفرعية
١	الإسكندرية	١١	١٣٦٩١٢٧	٢٩٠	١٢١٥
٢	البحيرة	١٣	١٩٩٦٥١٠	٧٥٦	١٩٤٥
٣	الإسماعيلية	٣	٣٦٤٥٢١	١١٢	٣٦٣
٤	بور سعيد	٣	٢٤٦٠٧٠	٧٤	٢٥٦
٥	السويس	٢	١٦٣٥٥٢	٥٥	١٦٤
٦	القليوبية	٩	١٧٠٧٥٣٨	٣٦٠	١٧٢٥
٧	الغربية	١٣	١٩٣٤٢٩٩	٧٢١	١٩٧٠
٨	الفيوم	٧	١٠٥١٩٧٢	٣١٧	١١١٢
٩	قنا	١١	١٦٩٨٢٣١	٥٢٥	١٧٩٢
	المجموع	٧٢	١٠٥٣١٨٢٠	٣٢١٠	١٠٥٤٢

أجريت الجولة الأولى من المرحلة الثانية يوم الأحد الموافق ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٥، والجولة الثانية (الإعادة) يوم السبت الموافق ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٥

٣- المرحلة الثالثة: كل الطرق تؤدى للبرلمان

لأنها الفرصة الأخيرة لتغيير النتائج والحصول على مقعد أو أكثر جاءت المرحلة الثالثة من الانتخابات محملة ومعبرة عن كل المراحل السابقة، وتصاعد فيها استخدام كل الوسائل التى برزت خلال الجولات الماضية بداية من الرشوة وصولا إلى العنف والبلطجة. أما السمة الأساسية من ضمن الوسائل التى استخدمت فتمثلت فى زيادة حجم التدخل السلبى للأمن خلال العملية الانتخابية ليتحول التحدى الأول والأساسي إلى التساؤل حول كيفية دخول اللجان والإدلاء بالصوت الانتخابى فى ظل غلق الطرق وحصار اللجان الانتخابية بل وحصار بعض القرى لمنع الناخبين من الخروج للمشاركة بما قاد إلى إطلاق تسميات من قبيل "المنع هو الحل" و"الحجز من المنبع" كتسمية لتلك المرحلة ووسيلة للتعبير عن أبرز ما شهدته من سمات.

وحملت الصور الكثير من المشاهد المكررة لناخبين من النساء والرجال يفعلون المستحيل للإدلاء بصوتهم بصعود سلالم خشبية والقفز من الشبابيك والتصدى لقوات الأمن.. كما حملت صور لضحايا العنف الذى تمارسه جماعات البلطجة من جانب والعنف الذى يمارسه الأمن من جانب آخر. وأصبح السؤال الأساسي الذى لم يجب عنه أحد هل لدى الجماهير بالفعل رغبة خالصة فى توصيل أصواتهم مهما كلفهم ذلك من معاناة؟ أم أن اعتبارات المال أو الإيديولوجية "الدينية" هى التى قادت لتلك المخاطرة بالروح من اجل الصوت الانتخابى؟ أم اعتبارات الغضب والرغبة فى الانتقام من السياسات والوجوه القديمة؟ خاصة وأن الإجابة على هذا التساؤل تطرح بدورها الكثير من التصورات حول مستقبل الإصلاح السياسى فى مصر ومشاركة المواطنين.

كلاكيت ثالث مرة... الإعادة سيده الموقف

استمراراً على نهج الانتخابات الذى اعتبر السمة الأساسية لها منذ البداية، وفى ظل كثرة عدد المتنافسين على المقاعد وعدم احتكام الناخبين لمعايير واضحة لعملية الاختيار القائمة على البرامج الانتخابية، إلى جانب دخول عوامل غير موضوعية تستند على المال والمكاسب المادية كأساس للاختيار... أصبحت النتيجة الدائمة هى الإعادة بنسبة كبيرة فى كل مرحلة انتخابية لتتحول الجولة الثانية فى عموم الانتخابات إلى معركة حقيقية لأنها الفرصة الأخيرة ضمن نطاق كل مرحلة. ولكن لان المرحلة الثالثة هى الفرصة الأخيرة لإعادة رسم خريطة البرلمان المقبل وعدد المقاعد التى حصلت عليها القوى السياسية المختلفة فان نسبة الإعادة كانت كبيرة ونسبة الحسم من المرة الأولى قليلة للغاية.

وعبرت الكثير من القوى عن رغبتها فى الحصول على عدد من المقاعد إما لرفع تمثيلها فى المجلس كحالة حزب التجمع والوفد أو للحصول على تمثيل كونها لم تحصل على أي مقعد خلال المرحلتين السابقتين كحالة الحزب الناصرى، أو للحفاظ على نسبة تمثيل لا يمكن التضحية بها كحالة الحزب الوطنى فى سعيه لضمان أغلبية الثلثين فى حين سعت جماعة الإخوان المسلمين المحظورة رفع تمثيلها فى البرلمان إلى مائة مقعد خلال تلك المرحلة.

وجاءت النتيجة معبرة عن تحقيق أهداف البعض وتراجع أهداف البعض الأخر، ومؤكدة فى العمق على استمرار نفس المؤشرات العامة للانتخابات البرلمانية ممثلة فى استمرار سيطرة الوطنى من خلال ضم المستقلين والذى ظهر واضحا فى تلك المرحلة كما لم يحدث فى المرحلتين السابقتين، وبعد أن كان الحزب يضم المستقلين بعد النتيجة أو فى جولة الإعادة شهدت تلك المرحلة وجود أكثر من مرشح للوطنى والاعتراف بذلك منذ البداية كوسيلة لضمان المقعد ووصل عدد مرشحى الوطنى فى أحد الدوائر إلى ١١ مرشحا. كما ظل مسلسل تدهور أداء المعارضة وغياب تمثيل حقيقى للمرأة. أما ابرز المفاجآت المختلفة عن مسار النتائج فتمثل فى غياب الإخوان عن قوائم الناجحين فى الجولة الأولى ودخول ٣٥ مرشحا للجماعة لجولة الإعادة فى تراجع لأداء الجماعة عن المرحلتين السابقتين.

وجرت انتخابات المرحلة الثالثة من الانتخابات فى تسع محافظات هى: الدقهلية والشرقية وكفر الشيخ ودمياط وسوهاج وأسوان والبحر الأحمر وشمال وجنوب سيناء. والتى يبلغ عدد الناخبين المسجلين للإدلاء بأصواتهم فيها إلى عشرة ملايين و٦٠٦ ألف ناخب. وتنافس فيها ١٧٧٠ مرشحا فى ٦٨ دائرة انتخابية على

١٣٦ مقعد وهو ما يعنى وصول عدد المتنافسين على المقعد الواحد إلى ١٣ مرشحا. ودخل الحزب الوطنى هذه المرحلة بعدد ١٣٦ مرشحا والوفد ٢٤ مرشحا والتجمع ١٥ مرشحا والغد ١٣ مرشحا والناصرى ٥ مرشحين و٣٩ مرشحا لباقى الأحزاب ووصل عدد المستقلين إلى ١٥٣٨ مرشحا منهم ٤٩ من جماعة الإخوان المسلمين المحظورة و٢٨ مرشحة.
واستمرارا لنفس النمط الذى سارت عليه النتائج منذ بداية الانتخابات كان من الطبيعى فى ظل العدد الكبير من المتنافسين الدخول فى عملية إعادة على معظم المقاعد، حيث أجريت انتخابات تلك المرحلة يومى الأول والسابع من ديسمبر ٢٠٠٥، ومن بين إجمالي المقاعد المتنافس عليها فى المرحلة ١٣٦ مقعد لم تحسم الجولة الأولى إلا ٩ مقاعد فقط بنسبة ٦,٦٪، فى حين تم إجراء الإعادة على ١٢٧ مقعد بنسبة ٩٣,٤٪ من المقاعد. ودخل الإعادة ٢٥٤ مرشحا منهم: ١٢٦ مرشحا للوطنى و٢٥ للإخوان و٢ للوفد وواحد للناصرى وواحد من حزب الكرامة -تحت التأسيس- و٨٨ مستقل.
وخلال الجولة الأولى فاز ٩ مرشحون فقط منهم ٧ وطنى وواحد للوفد وواحد مستقل. وحصل الوطنى فى الإعادة على ٩٥ مقعد وحصلت جماعة الإخوان المحظورة على ١٢ مقعد والوفد على مقعد واحد والمستقلين ١٨ مقعد. وبهذا يصبح إجمالى عدد مقاعد الحزب الوطنى ١٠٢ مقعد والمستقلين ١٤ مقعد ومقعدين للوفد و١٢ لجماعة الإخوان المحظورة. وكانت اللجنة العليا للانتخابات قررت تأجيل الانتخابات في ست دوائر يمثلها ١٢ نائبا تنفيذا لأحكام قضائية ولم يحدد بعد موعد جديد لإجرائها منهم ثلاث دوائر فى تلك المرحلة هى بندر كفر الشيخ ودسوق بمحافظة كفر الشيخ وأجا بالدقهلية.
ومن أبرز الذين فازوا فى تلك المرحلة ومن الجولة الأولى كل من د. مصطفى السعيد وزير الاقتصاد الأسبق كما فاز مرشح لجبهة المعارضة ينتمى للوفد هو عبد العليم داود. بالإضافة إلى امرأة واحدة من الجولة الأولى هى هيام عامر. وفاز فى جولة الإعادة كل من ونائب رئيس حزب الوفد محمود أباظة وزعيم المستقلين محمد خليل قويطة النائب المستقل بالبرلمان الحالى وحمدين صباحى رئيس حزب الكرامة -تحت التأسيس-.
ومن أبرز المرشحين الذين أخفقوا فى تلك المرحلة ومن الجولة الأولى كل من رئيس نادى الزمالك مرتضى منصور ونائب رئيس الهيئة البرلمانية للوفد فؤاد بدراوى ووكيل لجنة التعليم واقدم نواب سوهاج قدرى المشنب ونجل وزير شئون مجلس الشعب الأسبق مدحت حلمى عبد الآخر بالإضافة إلى رجل الأعمال طلعت السويدى ومرشح التجمع بأسوان واقدم نوابها مختار جمعه وهو حال كل مرشحى حزب التجمع.
ومن أبرز الذين دخلوا جولة الإعادة وفشلوا فيها ضياء الدين داود رئيس الحزب الناصرى ونقيب المحامين سامح عاشور.

● المنع من المنبع

جاءت المرحلة الثالثة من الانتخابات مجمعة لكل ما سبقها من مراحل ووسائل بداية من استمرار عمليات الرشاوى التى لم تنتهى فى أي مرحلة، مرورا باستخدام العنف والترهيب ضد مؤيدى بعض المرشحين، إلى تزايد واضح لتدخل الأمن لصالح مرشحين محددين. وأصبحت المشاهد العادية للانتخابات عبارة عن مئات من قوات الأمن المركزى المدججة بالسلاح يتمثل عملها فى إعاقة وصول الناخبين للجان الانتخاب مع استخدام كافة الوسائل لتحقيق ذلك بداية من إغلاق الطرق وإقامة كردونات حول اللجان بما قاد لتسميتها جولة المنع من المنبع. كما شهدت تزايد لإطلاق النيران الحية والقنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطى وإلقاء القبض على أنصار المرشحين وتسهيل عمل البلطجية.. هذا بالإضافة إلى استمرار استهداف اعضاء جماعة الإخوان المحظورة كما حدث فى المرحلة الثانية ووصل عدد المعتقلين من الجماعة فى المحافظات التسع التى جرت فيها الانتخابات إلى ٥٠٤ عضو قبل الجولة الأولى. وغيرها من المظاهر التى أدت إلى انسحاب العديد من القضاة احتجاجا على إجراءات الأمن فى منع وصول الناخبين، ودعت منظمات الرقابة على العملية الانتخابية للتأكيد على بطلان الانتخابات فى المرحلة الثالثة.
ووصلت التجاوزات إلى حد وفاة أحد المواطنين فى الجولة الأولى وثمانية مواطنين آخرين فى الجولة الثانية بالإضافة إلى إصابة اكثر من ٢٥٠ مواطن فى الجولة الأولى معظمهم فى دائرة بلطيم والحامول التى خاض فيها الانتخابات حمدين الصباحى، وأكد رئيس نادي القضاة زكريا عبد العزيز إن مخالفات جسيمة شابت دورة الإعادة للجولة الثالثة من الانتخابات التى شهدت نهاية دامية بمقتل ثمانية أشخاص

واصابة ٦٠٠ آخرين بينهم ٢٠ إصابتهم خطيرة. وأثبتت التجاوزات والعنف الذى تعرض له الصباحى والذى قاد لإصابته هو ونجله والعديد من أنصاره، وكذلك ما حدث فى دائرة أتميده- دقهلية بين أنصار كل من مرتضى منصور وعبد الرحمن بركة مرشح الوطنى والتى تم فيها استخدام الجنازير والشوم وأدت للعديد من الإصابات إلى إبراز سمة جديدة عن المراحل السابقة وهى عدم اقتصار العنف على الدوائر التى يخوض فيها مرشحين لجماعة الإخوان المحظورة الانتخابات وتحول العنف إلى وسيلة للمقعد الانتخابى بغض النظر عن المرشح المنافس.

● مظاهر ومؤشرات إيجابية

أدت نتائج هذه المرحلة بالإضافة إلى النتائج السابقة فى الجولتين السابقتين إلى حالة من الحراك داخل الأحزاب بصورة واضحة وخاصة أحزاب كالتجمع والناصرى والوفد. فالأول لم يحقق إنجاز يعتد به حتى أن زعيمه التاريخى خالد محيى الدين فشل فى الانتخابات ولم يحصل إلا على مقعدين فقط فى مجمل الانتخابات. وحزب الوفد الذى شهد خلافات داخلية وإعادة تقسيم الأدوار فى تحركات تؤهل للعديد من التغيرات الهيكلية تعبيرا عن الأداء السيئ للحزب. أما الناصرى فلم يحصل على أى مقعد فى البرلمان كما فشل رئيسه ضياء الدين داود. وبشكل عام لم تحصل أحزاب المعارضة إلا على ١٢ مقعد فقط بإضافة مقعد واحد لحزب الغد، بما يعنى ان تمثيل تلك الأحزاب لا يتجاوز ٢٪ من أعضاء البرلمان، وبما يؤكد على أن الأوضاع الساكنة قبل الانتخابات لن تبقى كما هى بعدها كون الانتخابات كشفت بقوة عن العديد من الأزمات الموجودة فى داخل تلك الأحزاب وفى علاقتها بالجماهير بما يمكن أن يعد المكسب الأساسي للعملية الانتخابية.

وبالإضافة لذلك شهدت تلك المرحلة عدة أحداث هامة لابد من إبرازها والاهتمام بها، وتمثلت تلك الأحداث فى رفض هيام عامر (مستقلة) الانضمام إلى الحزب الوطنى مؤكدة على ضرورة حفاظها على وضعها الذى دخلت به الانتخاب كمستقلة أمام الناخبين. بالإضافة إلى استقالة جماعية هى الأولى من نوعها على مستوى الأمانات الفرعية للحزب الوطنى حيث قدم أعضاء هيئة المكتب بالمحمودية بالبحيرة استقالة جماعية لأمين الحزب احتجاجا على عدم التزام الحزب بتعليماته ومبادئه وقبوله للأعضاء المنشقين عليه والمستقلين بعد فوزهم بما يؤدى لفقد مصداقية الحزب. هذا إلى جانب قيام أحد المحامين بتوجيه إنذار إلى نائب بركة السبع بالمنوفية عبد الحميد عبد الجواد خضر الذى خاض الانتخابات مستقل ثم انضم للوطنى، وطالبه بالحفاظ على صفته كمستقل وألا ينضم للوطنى لان ذلك يمثل خرقا للعهد بينه وبين الناخبين وهدده برفع دعوى تعويض ضده إذا لم يعد لصفته وهى الدعوة الأولى من نوعها. وهى تحركات لابد من الاهتمام بها وبانعكاساتها وضرورة الاهتمام بالعقد الذى يتم اختيار المرشح على أساسه حفاظا لحقه فى الاختيار. فهذه النقاط ضرورية ضمن الكثير من الخطوات الأخرى لاستعادة ثقة المواطن المصرى فى العملية الانتخابية ومصداقيتها وأهمية صوته واختياره فى رسم مستقبل مصر.



جدول رقم (٨)

يوضح عدد الدوائر والمرشحين والمقرات واللجان الانتخابية في المرحلة الثالثة

م	المحافظة	عدد الدوائر الانتخابية	عدد الناخبين المدعوين	عدد المقرات الانتخابية	عدد اللجان الفرعية
١	الدقهلية	١٧	٣١٤٨٦٩٩	٩٠١	٢٩٣٩
٢	الشرقية	١٤	٢٥٦٣٤٧١	١٠٢٣	٢٥٦٠
٣	كفر الشيخ	٩	١٤٧٩٦٤٩	٥١٤	١٥٤٨
٤	دمياط	٤	٦٣٠٦٩٦	٢١١	٥٩٩
٥	سوهاج	١٤	١٩٠٣٩٤٠	٧٥٨	٢٠٧٠
٦	أسوان	٣	٥٩٤٩٨٧	٢١٣	٥٦٠
٧	البحر الأحمر	٢	٩٥٨٣٠	٥١	٩٦
٨	شمال سيناء	٣	١٥١٤٠٠	٨٥	١٨٥
٩	جنوب سيناء	٢	٣٧٣٥٦	١١	٤٣
	المجموع	٦٨	١٠٦٠٦٠٢٨	٣٧٦٧	١٠٦٠٠

أجريت الجولة الأولى من المرحلة الثالثة يوم الأحد الخميس الموافق ١ ديسمبر ٢٠٠٥، والجولة الثانية (الإعادة) يوم الأربعاء الموافق ٧ ديسمبر ٢٠٠٥

ثانيا : ما بعد الانتخابات وأجندة البرلمان الجديد

١- قراءة في العملية الانتخابية

على عكس المطلوب والمتوقع أيضا مرت انتخابات برلمان ٢٠٠٥ ولسان حالها يقول أن الإصلاح والديمقراطية الكاملة لم تحدث، وكذلك غيابها التام لم يتم. وإذا كان التقييم جزء هام من كشف حساب مرحلة هامة فى مسار الإصلاح الشامل فى مصر فان ابرز السمات العامة هى وجود ظواهر وغياب ظواهر أخرى عن تلك الانتخابات ولكن المشكلة الأساسية أن كل ما شهدته الانتخابات لم تكن هى الظواهر الحميدة المطلوبة وكل ما لم تشهده لم تكن هى الظواهر السلبية ولكن إلى درجة كبيرة تناقضت الصورة وحدث الكثير مما كنا لا نتمناه وغاب الكثير مما كنا نتمناه، وكأننا فى المشهد النهائى نسير للديمقراطية بنفس خطوات ترجعنا عنها.

● وجوه غائبة وأخرى حاضرة....ولكن

كان لسان حال المصريين فى الفترة السابقة على الانتخابات البرلمانية بكل ما شهدته من زخم سياسى وجدال حاد يؤكد على تغير شئ ما فى الذهن والاهتمام المصرى الذى ساهم فى إعادة طرح السياسة فى أجنده الحياة اليومية للمواطن الذى وجد نفسه لأول مرة يشاهد مسلسل جديد لم يسبق عرضه من قبل بسيناريو وأبطال وأحداث جديدة تمثلت فى إجراء الانتخابات الرئاسية وطرح مجموعة من المرشحين ببرامج وخطط والاحتكام إلى الشعب للاختيار بينهم. وبهذا إذا كان أعلى منصب سياسى خضع لهذا الحوار وإذا كان الرئيس مبارك والحزب الوطنى مثلا جزءا من هذه الأحداث فان الانتخابات البرلمانية ليست اقل من ذلك.. أما المحور الثانى فتمثل فى تصاعد حدة الانتقاد لقضايا الفساد والكشف عن العديد من القضايا والأسماء التى ظلت بعيدة عن المساس بها لفترة طويلة لتطرح تساؤلات لم تطرح بهذه القوة والعلانية والهجوم من قبل حول مصادر الدخل وسبل التربح واليات المحاسبة. وبهذا كان المتوقع هو أن تكون الانتخابات شديدة السخونة خاصة فى ضوء تغيير المادة ٧٦ من الدستور والخاصة بأسلوب اختيار رئيس الجمهورية، فمطالب الإصلاح والديمقراطية ومواجهة الفساد مع حراك الشارع والقوى السياسية الجديدة مثلت عوامل دعم لان يكون البرلمان مختلف والصراع حوله اشد اختلافا. ولذلك كان من الطبيعى نزول القوى السياسية لحلبة الصراع مؤهلة بقوة لكل ما يمكنها الاستناد به لإدارة معركة حقيقية على الوجوه والبرامج، ولان البرامج هى فى النهاية برامج تلك القوى والأحزاب اصبح الاحتكام الأساسي إلى المرشح والوعود التى يقدمها.



ولكن الصدمة الأولى تمثلت فى غياب وجوه كان يفترض تضمينها فى ترشيحات تلك القوى السياسية وخاصة ترشيحات الحزب الوطنى وما دار حولها من جدل حول معايير أسس الاختيار. مع وجود وجوه أخرى ارتبطت اسماها بقضايا فساد حاد وموجهة للجماهير فى حياتهم اليومية وكأن لسان حال تلك القوى السياسية يقول أن الجماهير خارج نطاق الخدمة وان الاختيار قائم على أسس أخرى لا تعتمد على المواطن.

أما المفاجأة الثانية أن المواطن كان موجود فى الصورة وقام بالرد على تلك الاختيارات عبر تصميمه على ضرورة غياب تلك الوجوه التى كان يفترض ألا تتواجد منذ البداية وإسقاطها غضبا وانتقاما من ترشيحها وتحدى أرادته، مع عمله على إنجاح بعض الوجوه التى أراد رؤيتها تحت قبة البرلمان. وبهذا وجدت جماعة الإخوان المسلمين المحظورة فى حالة الغضب المصاحبة للترشيحات إلى جانب عوامل القوة لديهم والضعف لدى الآخرين المثلة تحديدا فى التنظيم عوامل مساهمة للحصول على تمثيل برلمانى غير مسبوق مدعومة بكل من قوتها الذاتية ومساعدة كافة القوى السياسية لهم عبر الإصرار على ارتكاب نفس الأخطاء ممثلة فى الغياب عن الشارع. وفى النهاية ظل العامل الأكثر وجودا هو مظاهر الفجوة بين الأحزاب والقوى السياسية من جانب والمواطن المصرى من جانب أخر، ولكن المشكلة الأساسية أن الجدل تركز على تغيير أسلوب الانتخاب واللجوء للقائمة بدلا من النظام الفردى دون الاهتمام الكافى بإعادة النظر فى عوامل الفشل وأسباب النجاح والاكتفاء بالاستناد لتفسيرات غير منطقية كشعارات الإخوان

وتنظيمهم دون الإشارة للعيوب الذاتية للمنافسين.

● أفكار تتراجع وأخرى تتصاعد

أظهرت الانتخابات غياب الأفكار الإصلاحية عن الوجوه المختارة للانتخابات عبر غياب التمثيل العادل للمرأة والأقباط عن كافة القوى السياسية فى تناقض واضح لكل خطابات الديمقراطية والتمكين والمساواة فى الفرص، وهو الغياب الذى بدأ مع الترشيح وتقلص واضح فى عدد تلك الوجوه واستبدالها بعدد محدود دار الانتخابات كمستقلين وأدى فى المحصلة النهائية لنجاح أعداد لا تذكر مؤكدة بنجاحها على خطأ الأسس التى استندت عليها الأحزاب فى الاختيار والاستناد على مخاوفها من عدم نجاحهم، وعلى العكس جاء نجاح هؤلاء كمستقلين على حساب واضح لتراجع الأحزاب. وبشكل عام أسفرت الانتخابات عن طرح العديد من التساؤلات حول أسس اختيار المرشحين، ومفهوم عضو مجلس الشعب ودوره. فاختلطت المفاهيم ما بين عضو مجلس الشعب بما يناقشه من قضايا تشريعية تخص الدولة وبين عضو المجلس المحلى بما يمثله من دور فى خدمة دائرته المحلية الضيقة من خلال مدخل الخدمات بالأساس وليس التشريع ورسم السياسات. وفى النهاية حل الفرد محل التنظيم، والخدمة محل البرنامج، والمستقل محل الحزب، والانشقاق الحزبى محل الالتزام الحزبى فى سبيل المقعد. وهو ما يؤكد على ضرورة تأسيس دور أساسي واضح لمفهوم العمل الحزبى ودور الحزب والفرق بين مرشح المجلس ومرشح الخدمات.

● الدعاية وجود الشكل وغياب النتائج



تعددت صور الدعاية المستخدمة فى الانتخابات بما يشير إلى وجود الدعاية والحملات الانتخابية ولكن الحقيقة الأساسية هى أن غياب الشكل تواجد فى حين غاب المضمون والنتائج المرجوة. فالدعاية تواجدت بقادتها وجيشها وحساباتها المالية وتنوعت ما بين القديم والحديث فهناك اليافطات التى استخدمت لكثرة كأبرز الصور دائمة الاستخدام ولكنها تنوعت فى محتواها وحجمها وشكل إخراجها كما أن صور المرشح نفسه داخله لم تعد تكتفى بالصورة "الرسمية" إذا جاز التعبير ولكنها تعدت ذلك إلى شكل "نيولوك" يعتمد على إبهار الناخبين والظهور كنجوم السينما. كذلك تواجدت كحالة مستمرة عملية استخدام التكنولوجيا بكل ما تشمله من رسائل على التليفونات المحمولة والإعلام بقنواته وصحفه الخاصة إلى جانب القومية، فى حين تواجدت صور جديدة شملت استخدام المطربين الشعبيين لأداء أغاني لصالح مرشح معين والإشادة بإنجازاته السابقة أو القادمة.. ولكن هذا التنوع بين القديم والجديد ارتبط فى نفس الوقت بغياب واضح لتأثير تلك العوامل -بالإضافة لغياب الأفكار- على اتجاهات الناخبين، ورغم احتياج مثل هذا الحكم لمزيد من التدقيق عبر دراسات استطلاع الرأي فان ظهور عوامل أخرى باعتبارها أسس الاختيار عبر ببساطة عن غياب اقتناع المرشح بالإعلام كوسيلة للتأثير على الناخبين وكذلك غياب اهتمامه بعقل الناخب والرغبة فى التأثير عليه والاكتفاء بصوته عبر طرق أخرى. فى نفس الوقت الذى عبرت عن حالة من عدم ثقة الناخبين فى أساليب الدعاية واعتبارها مأجورة أو مغرضة وليست ذات مصداقية تكفل الاستناد إليها فى عمليات التقييم والاختيار.

● الرقابة بين التواجد والغياب

طرح العنف التساؤل أيضا على عملية الرقابة والأمن، وبالتالى كل ما يتعلق بدور القضاة وقوات الأمن فى تنظيم الانتخابات والإشراف عليها وتأمينها، والصراع بين عوامل الحياد والنزاهة وعوامل التزوير والتحيز وكيفية تنظيم دور تلك القوى فى ظل الجدل المحتدم بينهما حول العلاقة بينهما وحدود دور كل منهم وعلاقتهم بالسياسة أو التسيس. كما طرح العنف والقيود الأمنية ضغوطا واضحة على منظمات الرقابة المدنية التى سمح لها قانونا بالإشراف على الانتخابات، وبهذا اصبح هناك تواجد قانونى وعملى ولكن غياب فى التأثير والفاعلية لان كل ما صدر عنهم من بيانات ومناشدات وتقارير خلال كل جولة انتخابية لم تسفر عن اتخاذ أي مواقف تعبر عن الاتجاه لإحداث تغيير يتلاءم مع تلط المطالب بشكل

عملى. وبهذا تواجد القضاء والأمن والمنظمات المجتمع المدنى وقام كل منهم بالدور الذى رأى انه منوط به ولكن حالة التدخل والغياب الواضح لتحديد مساحة الديمقراطية الممكنة أدى لتخبط فى هذه الأدوار وبينها وبين بعضها البعض.

● الفوز.. أساليب قديمة للبيع

ارتباطا بغياب أهمية الأفكار والإعلام أو بمعنى أخر الحوار ما بين المرشح والناخب للفوز بالمقعد يصبح السؤال الأساسي هو كيفية الفوز فعلا. وما حدث فى انتخابات ٢٠٠٥ يطرح العديد من القضايا حول العنف فى المجتمع الذى تحول كسمة أساسية للانتخابات التى شهدت وفاة ١٠ قتلى على الأقل مع إصابة المئات، فالعنف الذى استخدم اتبع الأساليب القديمة من استخدام للمطاوى والسنج والسيوف.. ولكن الجديد أنها لم تستخدم فى معركة بين مجموعة من البلطجية ولكنها استخدمت من قبل المرشحين وبلطجيتهم المؤجرين فى معركة الانتخابات، بل وتم حماية بعضهم من قبل قوات الأمن. وتواجدت صور جديدة من العنف والبلطجة تراوحت ما بين تقييد اللجان إلى حصار الناخبين ومنعهم من التوجه للجان الانتخاب. كذلك فان عمليات التزوير التى صاحبت الانتخابات والتى أدت إلى إطلاق النكات الساخرة التى تميز الانتخابات المصرية من نتيجة "صندوق" ونتيجة "فرز" إشارة لما يحدث بعد عمليات الفرز القانونية كانت من الوضوح لتثير غضب الكثيرين لأنها لم تكتفى بترميم فجوات من فئة مئات الأصوات ولكن وصلت إلى حد قلب كامل للنتائج بخصم آلاف الأصوات من مرشح وأضافتها للمرشح الأخر فى ابرز صورة للتزوير العلنى الذى يفترض أن يقود لتشكيل مجلس يقوم ممثله فيه -الذى يفترض انه ممثل الشعب بعد تزوير أرادته- بالاقتراع ومناقشة قضايا تخص مستقبل الدولة ومثلها وقيمها!!

٢- ظواهر جديدة وتحديات صعبة

أخيرا أسدل الستار على انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ التى أجريت على ثلاث مراحل فى الفترة من ٩ نوفمبر وحتى ٧ ديسمبر. ولاعتبارات عدة، ربما تكون انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ هى الأهم والأكثر زخما فى تاريخ الحياة النيابة المصرية، على خلفية السمات الجديدة التى وسمت هذه الانتخابات وصبغتها بحالة من الخصوصية والتفردية عند مقارنتها بالاستحقاقات الانتخابية السابقة، والظواهر التى ارتبطت بها.

أولى هذه الظواهر تتصل بحالة التوازن الجديد الذى سوف يحكم التفاعلات الجارية بين القوى السياسية المصرية فى الفترة القادمة، وسوف يكون له تأثير مباشر ليس فقط على الاستحقاقات الانتخابية القادمة، بل وأيضا على مجمل عملية الإصلاح السياسى والتغيير الديمقراطى التى تشهدها مصر وغيرها من الدول العربية، بفعل تصاعد ضغوط داخلية وأخرى خارجية مطالبة بالإصلاح السياسى وتداول السلطة، ونتيجة بروز دعوات خارجية منادية بالإصلاح وهى إن كانت تشابكت فى أحيان عدة فإنها اتفقت على أن تكون منطقة الشرق الأوسط، وفى القلب منها الدول العربية، هى وحدة الاختبار ونموذج التطبيق.

لقد أسفرت نتائج الانتخابات عن بروز قوتين على الساحة السياسية هما: الحزب الوطنى ذى الأغلبية (٧٠٪)، وتكتل جماعة الإخوان المسلمين (٢٠٪)، وبينهما مجموعة صغيرة من ممثلى الأحزاب الشرعية والمستقلين الذين أصروا على وضعيتهم الأصلية كغير حزبيين (١٠٪).

أولى هذه القوى هو الحزب الوطنى الذى احتفظ بأغلبية ثلثى مقاعد البرلمان (٣٢٠ من إجمالى ٤٥٤ بينهم ١٠ معينون بنسبة ٧٠٪) وهى النسبة التى تضمن له حرية تعديل الدستور وتمرير القوانين الاستثنائية دون الحاجة لأصوات المعارضة. غير أن الحزب فقد فى الوقت نفسه رصيده السابق من المقاعد (٤٠٤ مقاعد فى انتخابات ٢٠٠٠ بنسبة ٨٨٪).

والملاحظة الأهم فى هذا السياق مفادها أن الحزب الحاكم حقق نسبة نجاح بلغت ٣٢,٥٥٪ فى الجولات الانتخابية الثلاث بعد أن أخفق ٢٨٧ مرشحا رسميا له سماهم قبل الانتخابات من إجمالى ٤٣٢ فقط بدلا من ٤٤٤ مقعدا إجمالا، بعد أن أوقفت الانتخابات فى ٦ دوائر (١٢ مقعدا) تنفيذا لأحكام قضائية.

هذه الملاحظة تكشف عن مضمونين مهمين سوف يكون لهما تأثيرا كبيرا على مجمل أداء الحزب الوطنى

فى مجلس الشعب فى دورته الحالية، المضمون الأول، أن ثمة تقلصا لافتا فى شعبية الحزب لا محالة فى ذلك، فعدد الذين فازوا على لائحة الحزب الأصلية حققوا نسبة فوز ٣٢,٥٥٪ وحسب، وذلك مقارنة بنسبة ٣٨٪ حققها فى انتخابات العام ٢٠٠٠ وبعد استقطاب المرشحين الفائزين باعتبارهم مستقلين وغير حزبيين فى الأصل، ارتفعت نسب الفوز إلى ٧٠٪، وبما يعنى أن الحزب قد فقد قاعدة جماهيرية عريضة كانت تؤيده فى السابق لم يعوضها إلا استقطاب المستقلين الذين رضوا الانضمام للحزب الوطنى تسهيلا لمصالح خاصة بدوائرهم.

الظاهرة الثانية الأكثر بروزا فى انتخابات ٢٠٠٥ تتمثل فى الصعود القوى لجماعة الإخوان المسلمين التى نجحت فى الحصول على ٨٨ مقعدا بنسبة ١٩,٣٨٪ من إجمالى عدد مقاعد مجلس الشعب، وهو رقم لم يسبق أن حققته أى قوة معارضة منذ قيام النظام الجمهورى فى مصر قبل أكثر من نصف قرن، لتصبح الجماعة ثانى أكبر قوة سياسية بعد الحزب الوطنى الحاكم. ويمكن للجماعة أن ترفع حصيلتها من المقاعد فى حال فوز مرشحيها فى الدوائر الـ٦ المعلقة. هذا التوازن العام لا يخلو من غرابة ومفارقات قانونية وسياسية لا حصر لها، فالجماعة المحظورة قانونا باتت تشكل قوة المعارضة الرئيسية بعدد أعضاء ٨٨ نائبا، يمثلون خمسة أضعاف ما كان للجماعة فى البرلمان المنصرم (١٧ عضوا). فى الوقت نفسه يدعى قادة الجماعة أنه لولا تزوير وتدخلات وعمليات منع الناخبين من الإدلاء بأصواتهم فى العديد من الدوائر لزاد أعضاء الجماعة عن أكثر من مائة عضو.

والواقع إن هذا الفوز بقدر ما عزز من المكانة السياسية للأخوان المسلمين، إلا أنه فى الوقت نفسه وضع الحركة أمام تحديات عدة أو ما يمكن تسميته بـ"مأزق" البدائل الضيقة، فهى من جهة مدفوعة بفعل حالة الفزاعة والهلع التى انتابت بعض النخب السياسية المصرية وصعدتها وسائل الإعلام من الصعود السياسى للإخوان المسلمين وتداعياته السلبية على مستقبل الإصلاح السياسى وحالة الأمن والاستقرار فى مصر، مدفوعة بتدشين أداء سياسى ناضج وعقلانى تستطيع من خلاله الرد على الانتقادات الموجهة إليها مثل عدم خبرة كوادرها الأعضاء الجدد فى البرلمان، خصوصا وأن الجماعة سوف تخضع لمتابعة بل ومراقبة من جانب مجمل القوى السياسية الأخرى. وهى من جهة أخرى مدفوعة إلى العمل من أجل الحصول على اعتراف سياسى بها ومنحها شرعية سياسية كحزب سياسى، كما أنها مدفوعة بتنفيذ برنامجها الذى أوصل معظم كوادرها إلى البرلمان كبديل لبرنامج الحزب الوطنى، لأنه فى حالة التقاعس عن فعل ذلك، سوف تخسر الجماعة ثقة الشارع الذى أوصل كوادرها إلى البرلمان، ويبدو أن ذلك سوف يكون التحدى الأهم الذى يواجه الإخوان فى مجلس الشعب.

أما الظاهرة الثالثة التى ارتبطت بالانتخابات فتتمثل فى ضعف الوجود الحزبى فى الحياة السياسية المصرية وعجز الأحزاب عن اكتساب ثقة الشارع السياسى المصرى، ومن ثم لم تحصل سوى على ١٢ مقعدا بنسبة ٢٪ من إجمالى مقاعد مجلس الشعب، منها ستة نواب لحزب الوفد، ونائبين لكل من الغد والتجمع والكرامة (تحت التأسيس). فى حين كان فى البرلمان المنصرم ٢٣ نائبا يمثلون خمسة أحزاب قانونية. رافق ذلك سقوط رموز حزبية كبيرة مثل خالد محيى الدين الزعيم التاريخى لحزب التجمع وضياء الدين داوود زعيم الحزب الناصرى، ومنير فخرى عبد النور نائب رئيس الوفد.

هذه النتيجة تكشف عن مضامين عدة هى:

- أن وحدة تحليل الحياة الحزبية فى مصر لا تتمثل فى الأحزاب الموجودة على الساحة، وإنما فى التيارات السياسية التى تنتمى إليها هذه الأحزاب، وقد كشفت انتخابات مجلس الشعب أن هذه الأحزاب تمثل اتجاهات تتنافس فى إطار بناء سياسى واحد ولا تمتلك هيكلا تنظيميا مستقرا.
- أن هذه الأحزاب بلا شعبية وغير قادرة على أن تشكل تيارا وطنيا وسياسيا فى المجتمع مقارنة بما حققته جماعة الإخوان المسلمين.
- أن المعنى المباشر لفشل الأحزاب هو اتجاه الشعب إلى انتخاب المرشحين المستقلين بعد أن فقد ثقته فى برامج الحكومة والأحزاب، وهو ما بدا جليا فى حصول جماعة الإخوان (وهم مستقلون بصفة رسمية) على ٨٨ مقعدا إلى جانب ١٢ مقعدا للمستقلين غير المحسوبين على أى قوة سياسية، ومن ثم يصل عدد المقاعد التى حصل عليها المستقلون رسميا ١٠٠ مقعد بما يوازى ٢٢٪.

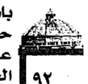
الظاهرة الرابعة التى شهدتها انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ ارتبطت بضعف تمثيل المرأة داخل مجلس الشعب سواء فى عدد المرشحات على قوائم الأحزاب والقوى السياسية أو عدد الفائزات فى الانتخابات، فرغم كل الجهود المضنية التى بذلت من قبل المجلس القومى للمرأة أو أحزاب المعارضة ومؤسسات المجتمع المدنى والتى كانت تبشر بظهور مرشحات بارزات فى انتخابات مجلس الشعب لعام ٢٠٠٥، إلا أن كل هذه

الجهود ذهبت هباءً إذ بلغ عدد من رشحتهم الأحزاب والقوى السياسية من السيدات ١٤ سيدة فقط، رشح الحزب الوطنى منهن ٦ سيدات من بين ٤٤٤ مرشحا، فيما رشحت الجبهة الوطنية من أجل التغيير خمسة مرشحات، ومرشحة لكل من الغد والأمة والإخوان المسلمين، وترشحت الأخريات كمستقلات وعددهن ١٦ مرشحة ليبلغ عدد المرشحات فى الانتخابات ٣٠ مرشحة فقط. وأسفرت الانتخابات عن فوز أربع سيدات فقط، يضاف إليهم خمسة عضوات عينهن رئيس الجمهورية، ليصبح العدد الإجمالى للنائبات فى مجلس الشعب ٩ عضوات بنسبة ٠١,٠٪ وهو ما يعد تراجعا عن انتخابات عام ٢٠٠٠، التى فازت فيها سبعة مرشحات يضاف إليهن ٤ عضوات عينهن رئيس الجمهورية ليصبح عددهن ١١ نائبة بنسبة ٠٢,٠٪.

ويمكن تفسير تراجع تمثيل المرأة فى انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ بالنظر إلى عوامل عدة، منها:

- طبيعة المجتمع المصرى الذى ما زال يتسم بـ"الذكورية"، وهو ما يبدو جليا فى عزوف الأحزاب والقوى السياسية عن ترشيح المرأة على قوائمها بسبب رفض الرجال ترشيح المرأة فى الكثير من الدوائر، إلى جانب أن أصوات النساء الناخبات تذهب فى العادة إلى المرشحين من الرجال.
- عدم توافر الكوادر النسائية القادرة على التمثيل فى مختلف الدوائر.
- عدم استجابة أجهزة الدولة لمطالب المنظمات النسائية بتخصيص مقاعد للنساء فى البرلمان طبقا لما يعرف بنظام الكوته.
- ضعف المشاركة السياسية للمرأة، فرغم وجود حوالى ٣,٥ مليون مسجلة أسماؤهم فى قوائم الناخبين، إلا أن من يذهبن منهن إلى صناديق الانتخاب لا يتجاوز مليونا.

ما سبق فى مجمله يكشف عن مضمون مهم مفاده أن انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ سوف تكون محكا أساسيا يحكم ليس فقط التفاعلات بين القوى السياسية الموجودة على الساحة، ولكن الأجنحة الرئيسية داخل كل قوة على حدة، فقد كشفت الانتخابات أن ثمة فرزا لافتا داخل معظم هذه القوى، وعلى رأسها الحزب الوطنى فى ضوء مؤشرات عدة تؤكد أن ثمة اتجاها إلى الانسلاخ عن الحزب لوطنى وتشكيل حزب جديد باسم المستقبل يضم كل الكوادر الإصلاحية الشابة داخل الحزب، إلى جانب حالة الفوران التى تنتاب حزب الوفد على خلفية النتائج التى أسفرت عنها الانتخابات والتى لم يحصل خلالها حزب الوفد سوى على ستة مقاعد فقط بشكل لا يرضى طموحاته وتطلعاته لأن يكون زعيما للمعارضة المصرية، هذه الحالة بدت جلية فى قرار الدكتور نعمان جمعة رئيس الحزب فصل منير فخرى عبد النور نائب رئيس الحزب ورئيس الهيئة البرلمانية فى المجلس السابق. ولا تستثنى الأحزاب والقوى السياسية الأخرى من المعادلة نفسها، إذ أن نتائج الانتخابات أحدثت هزة فى كل من حزب التجمع الذى فاز بمقعدين فقط مع خسارة معظم قياداته، والحزب الناصرى الذى لم يحصل على أى مقاعد وخسر رئيسه للمرة الثالثة على التوالى، وهى كلها عوامل تكشف أن الحاجة لإحداث تطوير سياسى ومؤسسى داخل الأحزاب المصرية باتت أكثر من ماسة.



٣- أجندة عمل البرلمان الجديد: قضايا ساخنة وإصلاحات متعددة

جاء تشكيل مجلس الشعب الجديد ليعكس سخونة الحياة السياسية التي شهدتها مصر مع تعديل المادة ٧٦ من الدستور، وفي مرحلة مهمة من عملية التطور السياسي في البلاد، ومن ثم فإن أجندة المجلس ستكون أكثر سخونة وتميزا عن أداء البرلمانات السابقة، بالنظر إلى ثلاثة محددات أساسية. الأول هو إجراء الانتخابات البرلمانية في ظل مناخ وجدل عام حول الاصلاح السياسي والدستوري في مصر بعد تعديل المادة ٧٦ من الدستور، وسوف يستمر تأثير هذا المناخ على عمل المجلس خلال السنوات الخمس في حالة استمرار المجلس. المحدد الثاني هو ما كشفت عنه تلك الانتخابات من أوجه القصور والاختلالات الهيكلية في مختلف جوانب العملية الانتخابية، سواء كان مصدر تلك الاختلالات هو الأطر القانونية المنظمة لإجراء الانتخابات البرلمانية، أو أطراف العملية الانتخابية (الأحزاب والقوى السياسية، المرشحون، الناخبون)، أو كان مصدرها المجتمع المصري ذاته وما يتضمنه من معوقات اقتصادية وثقافية أدت إلى افراز العديد من الظواهر السلبية في تلك الانتخابات. أما المحدد الثالث فيتمثل في تركيب المجلس الجديد، ونقصد هنا الخلفيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمهنية لأعضاء هذا المجلس. فمن بين السمات المهمة في تركيب هذا المجلس هي وجود حالة أقرب الى الاستقطاب السياسي بين تيارين سياسيين أساسيين داخل الحزب هما الحزب الوطني الديمقراطي وجماعة الإخوان المسلمين، واقتصار "التنافس

البرامجي" داخل المجلس بين برنامج الحزب الوطني الديمقراطي وبرنامج جماعة الإخوان المسلمين، وذلك في ظل تمثيل محدود للأحزاب السياسية الأخرى لا يسمح بالحديث عن إمكانية دخولها في منافسة سياسية مع هاتين القوتين على أساس من برامجها الحزبية والانتخابية، بالإضافة إلى مجموعة المستقلين التي دخلت الانتخابات على أساس وعودها الخدماتية المباشرة لدائرتها الانتخابية وليس على أساس برنامج انتخابي. مع ملاحظة أن ذلك لن يحول دون إمكانية التحاق أي من العناصر الحزبية أو المستقلين بهذا التنافس، عبر التنسيق أو الانحياز إلى مواقف أي القوتين الأساسيتين.

وانطلاقا من تلك المحددات، يصبح التساؤل المهم ما هي الأجندة التي يجب أن يركز عليها المجلس الجديد خلال هذا الفصل التشريعي؟ والأجندة المقصودة هنا يجب أن تتجاوز ما جاء في البرنامجين الانتخابيين للحزب الوطني الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، والبرنامج الانتخابي لجماعة الإخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية، لتستند إلى قراءة متأنية وموضوعية لخبرة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية خلال الشهور الماضية. وأول الدروس المستفادة من تلك الخبرة هو عدم كفاية التعديلات والإصلاحات التي تمت خلال هذا العام- رغم أهميتها - للتأسيس لتفاعلات سياسية ناضجة ونزيهه داخل المجتمع المصري وبين فاعليه السياسيين. وفي هذا السياق يمكن طرح المحاور التالية كأجندة عمل للمجلس الجديد خلال هذا الفصل التشريعي.

١- الانتقال من التعديل الستوري إلى الإصلاح الدستوري الشامل، فعلى الرغم من أهمية التعديل الدستوري الذي أدخل على المادة ٧٦، إلا أن الجدل العام الذي شهده المجتمع المصري بمختلف تياراته السياسية قد عكس إلى حد كبير عدم كفاية هذا التعديل لانطلاق عملية إصلاح سياسي حقيقية، وعدم كفاية منهج التعديل الدستوري في إدارة هذا الاصلاح. وتكتسب أهمية هذا الانتقال في اللحظة الراهنة بالنظر إلى حالة الوعي السياسي العام الذي خلقته فكرة التعديل الدستوري. غير أن التحدي المهم الذي يواجه المجلس في إدارة عملية الإصلاح الدستوري تلك هو غياب التمثيل المتوازن لمختلف القوى السياسية والحزبية في ظل غياب تمثيل حقيقي للأحزاب السياسية الرئيسية داخل المجلس، وهو ما يعني ضرورة توسيع الإطار العام لإدارة تلك العملية مثل تشكيل جمعية وطنية تضمن تمثيل متوازنا لمختلف القوى السياسية بدون استثناء أو استبعاد لأي منها.

٢- إصلاح النظام الحزبي في مصر، فقد كشف الجدل العام الذي شهده المجتمع المصري بدءا من اقتراح التعديل الدستوي وانتهاء بتجربة الانتخابات البرلمانية ومرورا بخبرة الانتخابات الرئاسية وما ارتبط بتلك التفاعلات من حراك سياسي عن حقيقة مهمة وهي الضعف الشديد للأحزاب السياسية القانونية القائمة، فالفجوة الشديدة بين الحزب الوطني الحاكم وباقي الأحزاب السياسية لم تسمح بوجود تفاعلات ومنافسة سياسية حقيقية في أي من تلك الانتخابات، مقابل تصاعد الأهمية النسبية للقوى السياسية غير الحزبية أو غير القانونية مثل حركات المعارضة الجديدة التي حاولت القفز على الأطر الحزبية الجامدة، بالإضافة إلى جماعة الإخوان المسلمين التي لازالت تعمل خارج القانون. ومع إدراك أن أزمة الأحزاب السياسية تعود في جزء مهم منها إلى الأحزاب السياسية ذاتها، ولكن هذا لا يعفي مسئولية الدولة والإطار الدستوري والقانوني الذي تعمل خلاله هذه الأحزاب، إذ لا يمكن الحديث عن إصلاح حقيقي أو سياسة بدون فاعلين سياسيين حقيقيين. وفي هذا الإطار، يمكن الحديث عن محورين أساسيين في إصلاح النظام الحزبي، الأول هو ضرورة إعادة النظر في قانون الأحزاب، وصياغة قانون جديد يسمح بتطوير نظام حزبي حقيقي، من خلال إعادة النظر في إجراءات تأسيس الأحزاب السياسية، وعلاقة الحزب السياسي بالدولة والمؤسسات الرسمية، وعلاقة الحزب بالمجتمع والشارع، وتفعيل قدرة الحزب على تنمية موارده السياسية والاقتصادية والمالية، أو بمعنى أكثر شمولا تطوير علاقة الحزب بالسياسة بشكل عام. أما المحور الثاني فيقوم على إعادة النظر في موقع القوى السياسية غير القانونية، والبحث في تساؤل مهم: هل يمكن إيجاد صيغة ما لدمج هذه القوى في الحياة السياسية الرسمية من خلال البحث في صيغة ما وسط تقع بين الحزب السياسي والجماعة الأهلية المدنية، بحيث يكون معروفا، ومعترفا، مسبقا باشتغال تلك القوى بالعمل السياسي وفق ضوابط محددة أو منحها صفة الحزب السياسي في حالة توافر شروط النضج السياسي في تلك القوى والتزامها بالإطار الدستوري والقانوني، وذلك في ضوء ما كشفت عنه حالة الحراك السياسي، وما انتهت إليه الانتخابات البرلمانية من صعوبة استبعاد تلك القوى من التفاعلات السياسية، بل وتحولها إلى المعارضة الرئيسية داخل البرلمان.

ويمكن في هذه الحالة دراسة بعض نماذج الخبرات الدولية في هذا المجال، مثل حالتي جماعة جبهة العلماء وجماعة المحمدية في إندونيسيا، واللتان تقترب عضويتهما الإجمالية من سبعين مليون عضو.

بل أن خبرة عملية الإصلاح السياسي في دول مثل إندونيسيا وماليزيا أكدت بوضوح عدم ضرورة ارتباط عملية الإصلاح بصعود التيار الإسلامي، وهو ما أكدت عليه الانتخابات البرلمانية الأخيرة في مصر، فهناك سقف أخير لما يمكن أن تصل إليه مثل تلك القوى، إذ يجب التمييز بوضوح بين السيطرة على السياسة والتواجد السياسي، فمجرد التواجد السياسي لا يعني سيطرة تلك القوى على الحياة السياسية. وفي جميع الحالات يجب أن تظل تلك القضية قيد نقاش عام خلال هذا الفصل التشريعي، وربما يكون تركيب هذا المجلس فرصة مهمة للتفاعل مع تلك القوة واختبار قدرتها على العمل السياسي الناضج.

٣- إصدار قانون السلطة القضائية، فقد كشفت خبرة الشهور الماضية عن وجود أزمة حقيقية بين القضاة، ممثلة في نادي القضاة، والدولة ممثلة في السلطة التنفيذية بالأساس. ورغم تعدد مصادر تلك الأزمة إلا أن جزء مهم منها يعود إلى إغفال الدولة لبعض مطالب القضاة خاصة مشروع قانون السلطة القضائية الذي أعده النادي في عام ١٩٩١ ولازال موضوع جدل وخلاف مع السلطة التنفيذية. وقد حاول القضاة استغلال عملية الحراك السياسي الجارية للضغط على النظام لتحرك هذا المشروع، من خلال التهديد بعدم الإشراف على الانتخابات. وجوهر المشروع هي التأكيد على استقلالية المؤسسة القضائية في مواجهة السلطة التنفيذية (بما في ذلك الاستقلال المالي). ورغم أن القضاة لم يربطوا هذا المطلب بقضية الاصلاح على نحو ما حدث أثناء خلال الشهور الأخيرة والذي جاء ربما كورقة للضغط على النظام، إلا أن خبرة الانتخابات أكد بوضوح خطورة ارتباط هذا الاستقلال بعملية الاصلاح السياسي وإجراء انتخابات نزيهه. ويجب ان يرتبط إصدار مثل هذا القانون بتعديلات جوهرية بقانون إجراء الانتخابات البرلمانية، وتنقية هذا القانون من الكثير من العيوب خاصة فيما يتعلق بتشكيل اللجنة العليا المشرفة على الانتخابات، وصلاحيات هذه اللجنة، والعلاقة بين القضاة والشرطة داخل اللجان العامة والفرعية، وطريقة اختيار القضاة خاصة أهمية استبعاد القضاة ذوى العلاقة بالمؤسسة التنفيذية مثل القضاة المنتدبين داخل بعض الوزارات...الخ.

٤- أهمية التحول إلى نظام الانتخاب بالقائمة النسبية، إذ لا يمكن تفسير الظواهر السلبية الخطيرة التي ارتبطت بتلك الانتخابات من البلطجة والعنف وشراء الأصوات بمعزل عن إجراء تلك الانتخابات وفقا للنظام الفردي الذي أدى إلى تهميش البرامج الانتخابية وإدارة المنافسة السياسية بمعزل عن تلك البرامج، وأولوية الخطاب الفردي للمرشح على البرنامج الانتخابي للقوى السياسية المشاركة في الانتخابات.

وأخيرا لا يمكن إهمال ثلاث قضايا أساسية، الأولى هي الاهتمام بقضايا الطبقة الوسطى والقوانين والتشريعات التي من شأنها توسيع وتنمية رقعة تلك الطبقة داخل المجتمع، بالإضافة إلى الاهتمام بأوضاع المهمشين اقتصاديا واجتماعيا، كشروط مهمة لتفعيل دور الطبقة الوسطى في الحياة السياسية، والقضاء على فرص الاستخدام السياسي لأوضاع المهمشين وشراء الأصوات. ويأتي في مقدمة تلك الإجراءات أهمية ترجمة البرنامج الانتخابي للرئيس مبارك خاصة النقاط المتعلقة بمعالجة قضايا البطالة والتشغيل وتحسين المستويات المعيشية للطبقتين الدنيا والوسطى. القضية الثالثة هي ضرورة إعادة النظر في دور المال في الحياة السياسية بشكل عام، والانتخابات بشكل خاص، ووضع ضوابط محددة لاستخدام المال.

خاتمة: ما بعد العملية الانتخابية - تحديات وأولويات

بعد أن انتهت انتخابات مجلس الشعب، فإن العملية الانتخابية قد كشفت عن جملة من التحديات، التى تفرض بالضرورة حزمة من الأولويات الخاصة بتفعيل عملية الإصلاح السياسى فى مصر، وهذه الأولويات ينبغى الشروع فى تنفيذها، حتى تكون الانتخابات تجربة مفيدة لعملية التطور السياسى والديمقراطى فى مصر.

فقد كشفت العملية الانتخابية عن تدنى نسبة المشاركة السياسية، التى دارت حول معدل ٢٢ بالمائة من إجمالى من لهم حق التصويت، بمعنى أن نحو ٧٥ بالمائة ممن لهم حق التصويت، لم يذهبوا إلى صناديق الاقتراع، وقد حدث ذلك على الرغم من حالة الحراك السياسى غير المسبوق الذى تعيشه البلاد خلال المرحلة الحالية، وهذا التدنى يعود بالأساس إلى فقدان الثقة من جانب المواطن/ الناخب فى العملية السياسية بشكل عام، وفقدانه الثقة فى العملية الانتخابية بشكل خاص، حيث أنه وفى ضوء غياب ضمانات نزاهة الانتخابات السابقة، وتجبيير نتائجها لصالح الحزب الوطنى الحاكم، عزف الناخب عن الذهاب بكثافة إلى صناديق الاقتراع، ويبدو أن الإيجابيات التى شهدتها الانتخابات هذه المرة، لم تفلح فى إزالة الشكل المتجذر فى عقول المواطنين.

ومن ناحية ثانية، فقد كشفت نتائج الانتخابات عن أزمة عامة للأحزاب السياسية، بما فيها الحزب الوطنى الحاكم، الذى حصل على ٣٤ مقعداً فقط فى المرحلة الأولى بنسبة حوالى ٢٥ بالمائة من إجمالى مقاعد هذه المرحلة، وفى المرحلة الثانية حصل الحزب الوطنى على ٦٨ مقعداً بنسبة ٤١ بالمائة من إجمالى مقاعد تلك المرحلة، وفى المرحلة الثالثة حصل الحزب الوطنى على ٨٩ مقعداً وذلك وفقاً للمرشحين الرسميين للحزب على لوائحه الانتخابية، قبل أن يقوم الحزب بضم عدد كبير من المستقلين الناجحين، أما الأحزاب الأخرى، فكانت أزمتها أعمق، حيث حصلت على عدد قليل للغاية من المقاعد، وخسر عدد من رموزها مقاعدهم البرلمانية، وهذه الأزمة لها أسبابها الخاصة بالحزب الحاكم وأحزاب المعارضة كل على حدة.



فقد شهد الحزب الوطنى خلال الفترة الأخيرة، وبالتحديد فى أعقاب انتخابات العام ٢٠٠٠، التى حصل فيها بمرشحيه الرسميين على ٣٨ بالمائة فقط من إجمالى مقاعد مجلس الشعب، محاولات ملموسة للتطوير، بيد أن هذه الإجراءات التطويرية التى أحدثت بالحزب الوطنى بدت فى واقع الأمر ذات فائدة محدودة، فعملية إعادة تشكيل بعض المستويات اعتمدت على أسلوب الاختيار والتعيين وليس الانتخاب المباشر، فلم تفرز سوى تغييراً طفيفاً فى وجوه الحزب الرئيسية، كما أن تجربة المجتمع الانتخابى التى ابتكرها الحزب لاختيار مرشحيه فى الانتخابات العامة، وإن كانت أفضل من الأسلوب الذى كان متبعاً فى السابق، إلا أن هذا الأسلوب أتاح الفرصة لأعضاء مجلسى الشعب والشورى للتحكم فى اختيار المرشحين، ومما لا شك فيه أن هؤلاء ذوى مصلحة فى تحجيم العناصر الجديدة حتى لا تكون منافساً لهم فى المستقبل، وكان المطلوب لانجاح تجربة المجمع الانتخابى أن يتم الاعتماد على أسلوب الانتخاب المباشر من قبل أعضاء الحزب لتسمية المرشحين، كما لم تؤد عملية تطوير الحزب إلى إنهاء سيطرة عدد من الشخصيات قيادة الحزب، الأمر الذى يحول دون القيام بعملية تجديد حقيقى فى هذه القيادة، ما يعنى وجود صعوبة فى إحداث التطوير المطلوب سواء على مستوى الفكر أو التنظيمى.

وفيما يتعلق بأحزاب المعارضة، فقد بدت أزمتها مزدوجة، فهى أسيرة لخلافاتها الداخلية، وترهل بناها التنظيمية من ناحية، ومقيدة بالإطار القانونى الناظم للعمل السياسى وممارسات السلطة من ناحية ثانية، ولا شك أن نظام الانتخاب الفردى المعمول به قد ساهم فى المزيد من إضعاف الأحزاب، وهذا الأمر يطرح بقوة ضرورة العمل بنظام القائمة المفتوحة التى تمكن كل قوة سياسية من تشكيل القائمة الخاصة

بها، وذلك على النحو الذى يثرى الحياة السياسية، ويعيد للسياسة وضعها الصحيح كمنافسة بين جماعات وليس أفراد.

ومن ناحية ثالثة، فقد كشفت العملية الانتخابية عن طابع التقليدية الشديدة الذى يطغى على العمل السياسى فى مصر، وقد تبدى ذلك فى العديد من المؤشرات، ومنها فساد جداول القيد الانتخابية، بالنظر إلى تقادمها الشديد، وغلبة العصبية والروابط العائلية على نمط السلوك التصويتى، وهذا الأمر كان أحد أسباب تفجير العديد من حوادث العنف، وفى السياق نفسه، فإن ظاهرة البلطجة التى انتشرت بشكل واسع خلال الانتخابات، وشراء الأصوات، كل ذلك جعل العملية الانتخابية، التى تعد أهم انتخابات تشهدها مصر -بالنظر لما ينتظر البرلمان القادم من مهام ثقيلة- تتم بعيداً عما كان ينبغى فعله لخلق مجلس شعب قوى، قادر على التعاطى بكفاءة مع تحديات المرحلة المقبلة.

ومن ناحية رابعة، فقد كشفت الانتخابات عن استمرار الأزمة القائمة بين القضاء والسلطة التنفيذية، فى ضوء سعى القضاء من ناحية لتحقيق استقلاله التام، وسعى السلطة التنفيذية من ناحية أخرى لإبقاء سيطرتها على السلطة القضائية، وهذه الأزمة مرشحة للتصاعد، لم تتحقق مطالب القضاة، الذين يصرون على تأكيد وضع السلطة القضائية كسلطة مستقلة وكحكم بين السلطات.

ومن ناحية خامسة، فإن أهم ما كشفت عنه العملية الانتخابية، قد تمثل فى هذا الصعود الكبير للإخوان المسلمين، على الرغم من أنهم مازالوا جماعة محظورة وفقاً للقانون، ولا شك أن هذا الفوز اللافت الذى حققه الإخوان، سوف يطرح بقوة ضرورة حل معضلة وضعهم داخل الحياة السياسية، حيث أن الاكتفاء باعتبارهم "جماعة محظورة" لن يحل المشكلة، وفى الواقع، فإن هذا الصعود، لم يكن فقط بسبب قوة الإخوان، وإنما لأسباب إضافية، منها رغبة الشارع السياسى فى التجديد بعد مرحلة طويلة من الركود تعيشها الساحة المصرية، ومنها كذلك تدهور مكانة أحزاب المعارضة، إضافة إلى عزوف الناخبين عن الحزب الوطنى، الذى حصل على أقل من مليون صوت فى المرحلتين الأولى والثانية وهذه المشكلات تقتضى حزمة من الإصلاحات، ومنها إعادة بناء النظام الحزبى، وفتح الباب أمام عملية تداول السلطة، وإنهاء هيمنة حزب واحد على مقادير الحياة السياسية.

ولا شك أن ما كشفت عنه العملية الانتخابية، يفرض أن يكون هناك مشروع متكامل للإصلاح السياسى الحقيقى، بعيداً عن منطق الترميمات الجزئية، أو الإصلاحات الشكلية، التى تزيد الأمور تعقيداً، وتراكم المزيد من المشكلات مع مرور الوقت.

وفى الواقع، فإن المشروع المتكامل للإصلاح السياسى المأمول، لابد أن ينطلق من تدشين بداية جديدة للعملية السياسية، تكفل إدارتها استناداً إلى القيم الأساسية للديمقراطية، التى تضمن تكريس عملية الانفتاح السياسى.

وتتمثل هذه القيم فى قيمة المساواة، وقيمة المشاركة السياسية، وقيمة الحرية، وقيمة تداول السلطة، حيث أنه بدون حرية أو مشاركة أو تداول للسلطة، لا يمكن الحديث عن إصلاح سياسى حقيقى.

فالدستور المصرى الدائم الصادر فى العام ١٩٧١ ينص فى المادة (٤٠) على أن "المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة"، ولكن الواقع يؤكد على اختلاف حظوظ المصريين فيما هو غير مشروع، استناداً إلى اختلاف ما لدى كل منهم من مقادير نفوذ مشروعه أو غير مشروعه، وهذه المشكلة تتطلب إعمال مبدأ سيادة القانون بحدوده القصوى، وتكريس قيمة المواطنة حتى يكون الجميع متساوين على أرض الواقع.

والدستور ينص أيضاً على ضمانات كثيرة خاصة بتفعيل عملية المشاركة، ولكن هذه المشاركة يعترض تجسيدها على أرض الواقع معوقات كبيرة، منها على سبيل المثال تلك القيود التى ينطوى عليها قانون الأحزاب السياسية الصادر فى العام ١٩٧٧، والذى لا يتيح لكافة القوى السياسية أن يكون لها منابرها السياسية المشروعة، بما يعنى حجبها عن المشاركة فى إدارة شئون بلادها، ومنها المشكلات الخاصة بتفعيل

دور المجتمع المدنى.

والدستور ينص كذلك على الكثير من الحريات العامة، بمختلف صورها وأشكالها، ولكن الإطار القانونى، وبالذات الأحكام العرفية المطبقة بموجب قانون الطوارئ، تهدر القسم الأكبر من الحريات العامة والشخصية، ولا يقتصر الأمر فقط على قانون الطوارئ، فثمة العديد من القوانين الأخرى، فضلاً عن ممارسات خارج إطار القانون، تهدر الكثير من صور الحريات، والحقوق الأساسية، مثل الحق فى التنظيم والحق فى التعبير، وغيرها من الحقوق والحريات الأساسية، التى يكفلها الدستور للمواطنين، فرادى وجماعات.

وبالإضافة على المشكلات الخاصة التى تعرض قيم الحرية والمساواة والمشاركة، وتحول دون نفاذية هذه القيم فى إدارة العملية السياسية، فإن المشكلة الأكبر تتمثل فى غياب مبدأ تداول السلطة أصلاً، وهذه المشكلة تفرض ضرورة تعديل نص المادة (٧٧) من الدستور، وقبلها المادة (٧٦) الذى أثار تعديلها جدلاً واسعاً، وذلك على النحو الذى يمكن من فتح الباب لتداول السلطة، حيث أن لمصر تاريخ عريق مع التعددية السياسية، وفى العام المقبل، سوف يكون قد مضى على التعددية الحزبية بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، ثلاثة عقود، ولكن هذه التعددية، ظلت شكلية وغير فاعلة، فى ظل غياب تداول السلطة بين أحزاب مختلفة، واستمرار الحزب الوطنى منذ تأسيسه فى العام ١٩٧٨ يحكم البلاد بشكل منفرد.

وهذه القيم الأربعة التى تمثل أساس أى مشروع نهضوى، هى جوهر الديمقراطية المطلوبة، فالديمقراطية باختصار تعنى المساواة، والمشاركة السياسية والحرية وتداول السلطة.





الملاحق

١ - تاريخ الانتخابات في مصر منذ عام ١٩٧١

تمثل السلطة التشريعية جوهر العملية الديمقراطية فى أى نظام سياسى، حيث تقوم بدور الوعاء الذى يتم داخله تحويل الديمقراطية من قيمة سياسية عليا إلى عملية يجرى تنفيذها عبر ممارسات الحكم والتفاعلات السياسية المختلفة

فعبر السلطة لتشريعية تتحول نصوص الدستور الديمقراطى إلى حركة سياسية وممارسات وتفاعل يعبر عن جوهر المبادئ التى نص عليها الدستور الديمقراطى، حيث تتم ممارسة الحكم وفق الالتزام بتلك المبادئ، كما تتم عملية تداول السلطة سلمياً دون تهديد للاستقرار الأمنى أو السياسى، بتأمين قدر لا بأس به من التوافق بين الأطراف السياسية والقوى الاجتماعية - السياسية على قواعد التنافس السلمى، بما يؤدى إلى تنظيم الحياة السياسية على أسس تنافسية سلمية بين كافة الأحزاب والقوى السياسية

وتتحدد كفاءة هذه السلطة فى القيام بوظيفتيها الرئيسيتين: التشريع والرقابة، ومن ثم فإنه بقدر استقلاليتها عن السلطة التنفيذية، وبقدر نزاهة وحرية الانتخابات التى يتم عن طريقها اختيار النواب، بقدر ما يتم يتسم أدائها بالفعالية التى تفرز بدورها تأثيرات إيجابية على مجمل تفاعلات العملية السياسية.

ويعد البرلمان المصرى أقدم مؤسسة تشريعية فى العالم العربى يتم إنشاؤها وفق النمط الغربى الحديث فى إقامة المؤسسات التشريعية المنتخبة التى تقوم بتمثيل جمهور الناخبين والتعبير عن مصالحهم فى مواجهة السلطة التنفيذية.

ومنذ نشأته شهدت الحياة البرلمانية المصرية تطورات عدة مثلت كل منها علامة فارقة كان لها تأثيرها على مجمل العملية الانتخابية. ففى ٢٧ أكتوبر ١٩٧١، أجريت انتخابات مجلس الشعب فى ظل الدستور الدائم الذى تم وضعه فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ ، وقد عقد المجلس أولى جلساته فى ١١ نوفمبر ١٩٧١، وهو أول مجلس يستكمل مدته الدستورية وهى خمس سنوات كاملة. فى هذه الانتخابات تغير اسم البرلمان من مجلس الأمة إلى مجلس الشعب، وقد اجتذبت هذه الانتخابات أكبر عدد من المرشحين منذ انتخابات ١٩٥٧، مما انعكس على احتدام المنافسة السياسية، فقد وصل عدد المرشحين إلى ١٧٥٣ منهم ٧٤٠ عاملا و٢٦٧ فلاحا و٧٤٦ من الفئات الأخرى، لتكون نسبة العمال والفلاحين من إجمالى المرشحين ٥٧،٤٪، ومن الناجحين ٥٣،٥٪.

وفى عام ١٩٧٦ تم إجراء انتخابات جديدة فى ظل نظام المنابر السياسية التى تحولت فيما بعد إلى أحزاب سياسية، حيث صدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية فى مصر. وقد تدخلت العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لتضفى على هذه الانتخابات طابعا مميزا، فاتسمت باحتدام المنافسة، وبدرجة واضحة من التسييس، وارتفاع نسبة الوجوه السياسية الجديدة المشاركة فيها، بالإضافة إلى ظهور فئة المرشحين المستقلين، وقد بلغ عددهم ٨٩٧ مرشحا عبروا عن اتجاهات سياسية متباينة لم تجد مكانا ضمن التنظيمات الثلاث. وقد فاز حزب مصر العربى الاشتراكى (الوسط) بـ ٢٨٠ مقعدا، وحزب الأحرار الاشتراكيين (اليمين) بـ ١٢ مقعدا، وحزب التجمع الوطنى الوحدوى التقدمى (اليسار) بمقعدين، كما فاز المستقلون بـ ٤٨ مقعدا.

الأداء البرلمانى فى هذا الفصل التشريعى اتسم بدرجة أكبر من الفعالية وذلك مع بداية التحول من التنظيم السياسى الواحد إلى التعدد الحزبى، هذه الفعالية بدت جلية فى عدد الاقتراحات بقوانين المقدمة والتى بلغت ٢٦٧ اقتراحا، على مدى دورات الانعقاد الثلاث، وكذا عدد الاستجوابات الذى بلغ ٣٧ استجوابا تمت مناقشة ١٧ منها، يتعلق معظمها بقضايا هامة تمس قطاعات عريضة من المواطنين.

وفى عام ١٩٧٩ أجريت أول انتخابات تشريعية فى مصر على أساس حزبى، وذلك لأول مرة منذ إلغاء الأحزاب السياسية فى مصر عقب ثورة يوليو ١٩٥٢، وقد شاركت فيها أربعة أحزاب سياسية تكونت بعد صدور قانون الأحزاب السياسية فى عام ١٩٧٧، وهى: الحزب الوطنى الديمقراطى، وحزب الأحرار الاشتراكيين، وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، وحزب العمل الاشتراكى، وقد خاض الانتخابات عدد ضخم من المرشحين بلغ ٢٤٩٢ مرشحا، انقسموا إلى: ١٤٨٤ فئات، ٧٧٥ عمال، ٢٣٣ فلاحين، بالإضافة إلى

المرشحات للفوز بمقاعد المرأة التى خصص لها لأول مرة ٣٠ مقعدا تنافست عليها ١١١ مرشحة.
وقد فاز الحزب الوطنى الديمقراطى بـ٣٣٠ مقعدا، بينما تمكن حزب العمل، بتنسيق مع الحكومة، من الفوز بـ ٣٠ مقعدا، وحصل حزب الأحرار على ٢ مقاعد، أما المستقلون فحصلوا على ١٠ مقاعد فيما لم يفز حزب التجمع بأى مقعد.
وفى ١٤ أكتوبر ١٩٨١ تولى الرئيس محمد حسنى مبارك رئاسة الجمهورية، وأدخلت عدة تعديلات بقوانين على نظام انتخاب مجلس الشعب، ففى عام ١٩٨٣ تم إقرار نظام الانتخاب بالقائمة الحزبية والتمثيل النسبى.
وقد أجريت أول انتخابات تشريعية فى عهد الرئيس مبارك فى مايو ١٩٨٤، شاركت فيها مختلف الأحزاب السياسية. وقد فاز الحزب الوطنى بـ ٣٩٠ مقعدا، بينما فاز حزب الوفد الذى ضمت قوائمه بعض الممثلين عن التيار الدينى بـ٥٨ مقعدا.
وفى عام ١٩٨٦ صدر قانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ بتعديل نظام الانتخاب على أساس الجمع بين نظام القوائم الحزبية والنظام الفردى. وأجريت انتخابات عام ١٩٨٧ وفقا لنظام الانتخابات المعدل المشار إليه، والذى جمع بين القوائم المنتخبة وعدد من المقاعد خصصت للمستقلين بلغ ٤٨ مقعدا. وقد تنافس فى هذه الانتخابات ٣٥٦٢ مرشحا من بينهم ١٩٣٧ مستقلا، و١٦٥٥ على القوائم الانتخابية الخمس لأحزاب الوطنى، والوفد، والتجمع، والأمة، والتحالف الذى ضم مرشحى حزب العمل والأحرار والأخوان المسلمين. وحصل الحزب الوطنى على ٣٤٦ مقعدا، بينما فاز حزب العمل بـ ٦٠ مقعدا، وحزب الوفد بـ ٣٥ مقعدا، أما المستقلين فقد أعلن عدد كبير منهم بعد فوزهم الانضمام إلى أحد الأحزاب وخصوصا الحزب الوطنى مما جعل عددهم يتقلص فى المجلس إلى ٧ مقاعد فقط. وقد لاقى هذا المجلس نفس مصير سابقه، حيث تم حله فى ١٣ أكتوبر ١٩٩٠، وذلك على خلفية صدور حكم بعدم دستورية قانون الانتخابات الذى لم يعط للمستقلين حقوقا متساوية لمرشحى القوائم الحزبية. وقسمت الجمهورية إلى ٢٢٢ دائرة انتخابية، انتخب عن كل منها عضوان، يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين. وأصبح عدد أعضاء مجلس الشعب ٤٥٤ عضوا منهم عشرة أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية. وقد شارك فى هذه الانتخابات الحزب الوطنى الديمقراطى وحزب التجمع وعدد كبير من المستقلين وقاطعها حزبا الوفد والعمل، وحصل الوطنى على ٣٦٠ مقعدا والتجمع على ٥ مقاعد، والمستقلون على ٧٩ مقعدا.



وقد أكمل هذا المجلس مدته الدستورية حتى ١٢ ديسمبر ١٩٩٥، حيث أجريت الانتخابات التشريعية، وتم انتخاب المجلس الجديد الذى بدأ دور انعقاده الأول فى ١٣ ديسمبر ١٩٩٥، هذه الانتخابات اكتسبت أهمية سياسية نظرا لتعدد القوى السياسية المشاركة فيها، بحيث وصفت بأنها أهم وأكبر انتخابات برلمانية من حيث عدد المرشحين وعدد الأحزاب المشاركة ونسبة المشاركة الشعبية. وقد حصل الحزب الوطنى على ٣١٧ مقعدا، والمستقلون على ١١٤ مقعدا، انضم حوالى ١٠٠ منهم إلى الحزب الوطنى (ليصبح عدد المقاعد التى حصل عليها ٤١٧ مقعدا)، والوفد ٦ مقاعد، وحزب الأحرار العربى الناصرى مقعد واحد.
وفى عام ٢٠٠٠ أجريت أول انتخابات تشريعية لمجلس الشعب فى ظل الإشراف الكامل للقضاء. وقد حصل الحزب الوطنى على ٣٩٠ مقعدا، وكان نصيب الأعضاء الذين ترشحوا رسميا باسم الحزب ١٧٢ مقعدا(٣٨,٧٪)، بينما انضم إليهم ٢١٨ عضوا (٤٩٪) ترشحوا بصفة مستقلين أو انضموا إلى الحزب بعد أن فازوا فى الانتخابات، فيما حصل حزب التجمع على ٦ مقاعد، وحزب الوفد ٧ مقاعد، والعربى الديمقراطى الناصرى مقعدين، والأحرار مقعد واحد، أما التيار الناصرى فقد حصل على ٥ مقاعد منهم عضو انضم للهيئة البرلمانية للحزب العربى الديمقراطى الناصرى، فيما حصل المستقلون على ٣٢ مقعدا منهم ١٧ للتيار الإسلامى.

٢ - النظام الانتخابى فى مصر

يعد النظام الانتخابى المصرى من أقدم الأنظمة المطبقة فى هذا المجال، حيث طبق أول نظام انتخابى عام ١٨٦٦ فى عهد الخديوى إسماعيل. وترتبط فعالية النظام الانتخابى بمدى توافر وعى سياسى فى المجتمع، وحالة الاقتصاد، ومدى انفتاح النظام السياسى الحاكم على القوى السياسة الأخرى، ووجود حريات عامة. ومن ثم يمكن القول أن نظام الانتخاب الفردى هو الأكثر فعالية فى الدول المتقدمة التى ترتفع فيها نسبة الوعى السياسى، وتنتفى العلاقات الشخصية والعصبيات، فيتم اختيار الأكفأ من حيث الأداء البرلمانى. كما يصلح حيث توجد تنمية اقتصادية، فيتم اختيار المرشح بعيدا عن سطوة المال.
أما نظام الانتخابات بالقائمة فيبدو الأنسب للدول النامية التى تتسم بضعف الوعى السياسى، وغياب التنمية السياسة والاقتصادية بشكل يجعل من العصبية والقبائلية والمال عوامل حسم فى العملية الانتخابية.
مجلس الشعب المصرى الحالى يتألف من ٤٤٤ عضوا منتخبا بالاقتراع المباشر العام ويعين رئيس الجمهورية عشرة أعضاء آخرين، ويجب أن يكون نصف الأعضاء المنتخبين على الأقل من العمال والفلاحين.
وقد حدد القانون ٢٠٦ لعام ١٩٩٠ عدد الدوائر الانتخابية بـ٢٢٢ دائرة ينتخب عن كل منها عضوان أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين وينتخب عضو مجلس الشعب بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة. وتم توزيع الدوائر على ٢٦ محافظة مصرية بنظام الكثافة السكانية، فمثلا محافظة القاهرة إحدى محافظات العاصمة الثلاث بها ٢٥ دائرة أى ٥٠ عضوا بينما يوجد فى الوادى الجديد دائرتان فقط أى أربعة أعضاء.
ومنذ نشأة الحياة البرلمانية فى مصر، أخذ المشرع المصرى بنظام الانتخاب الفردى ,وظل ملتزما به إلى أن تفاقمت عيوبه المتمثلة فى استغلال المال فى جذب أصوات الناخبين ,وفى اعتماد معايير اختيار المرشح على الصلات الشخصية والقبلية دون النظر إلى كفاءة المرشح السياسية ,فعدل عنه المشرع المصرى إلى نظام الانتخاب بالقائمة الحزبية وذلك بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ الخاص بمجلس الشورى الذى نص على انتخاب ثلثى أعضاء مجلس الشورى بطريق الانتخاب بالقائمة الحزبية بالأغلبية المطلقة. ثم صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ بتعديل قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٨ الذى قرر نظام الانتخاب للمجالس الشعبية بالقائمة بالأغلبية المطلقة.
بعد ذلك صدر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ بتعديل قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ الذى أخذ بنظام الانتخاب بالقائمة الحزبية مع التمثيل النسبى. ولكن المحكمة الدستورية العليا ما لبثت أن قضت فى ١٥ أبريل ١٩٨٩ بعدم دستورية نصوص القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ التى نصت على أن يكون انتخاب أعضاء مجلس الشورى عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية استنادا إلى أنه قصر حق الترشيح على المنتمين إلى الأحزاب السياسية وحرم بالتالى غير هؤلاء من ذلك الحق دون مقتضى ,فحق الترشيح من الحقوق العامة التى كفلها الدستور للمواطنين فى المادة ٦٢ منه التى تنص على أن للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأى فى الاستفتاء وفقا لأحكام القانون ,ومساهمته فى الحياة العامة واجب وطنى. ومن ثم فإن حرمان طائفة معينة هم غير الحزبيين - أى المستقلون- من هذا الحق ينطوى على إهدار لأصل هذا الحق وإخلال بمبدأى تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون ويشكل بالتالى مخالفة للمواد ٦٢,٤٠,٨ من الدستور.
وكان بديهيا أن تقضى المحكمة الدستورية العليا فى ١٦ مايو سنة ١٩٨٧ بعدم دستورية المواد الخامسة مكررا والسادسة فقرة (١) والسابعة عشرة فقرة (١) من قانون مجلس الشعب استنادا إلى أنها قصرت هذا النظام على قوائم الأحزاب وبالتالى حرمت غير الحزبيين من الترشيح بينما هو حق- وفقا للمادة ٦٢ من الدستور- لجميع المواطنين ومن ثم فهى تخالف المواد ٦٢,٤٠,٨ من الدستور.
وقد أراد المشرع أن يتجنب هذا الحوار الدستورى فأدخل على قانون مجلس الشعب تعديلا بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ ا. المادة الخامسة مكررا من هذا القانون تنص على أن يكون انتخاب أعضاء مجلس الشعب عن طريق الجمع فى كل دائرة انتخابية بين نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية ونظام الانتخاب الفردى، بحيث يكون لكل دائرة عضو واحد يتم انتخابه عن طريق الانتخاب الفردى ,ويكون باقى الأعضاء

الممثلين للدائرة عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية ،ويعنى ذلك أن المشرع أتاح الفرصة للمستقلين ليرشحوا أنفسهم على المقعد الفردى.
ونص قانون مجلس الشعب على أن يكون لكل حزب قائمة خاصة ،ولا يجوز أن تتضمن القائمة الواحدة أكثر من مرشح حزب واحد ،ويحدد لكل قائمة عدد من المرشحين مساو لعدد الأعضاء الممثلين للدائرة ناقصا واحدا ـ هو الخاص بالمقعد الفردى ـ كذلك نص على أن يكون نصف المرشحين بكل قائمة حزبية على الأقل من العمال والفلاحين على أن يراعى اختلاف الصفة فى تتابع أسماء المرشحين بالقوائم .
وعلى الناخب أن يبدى رأيه باختيار إحدى القوائم بأكملها ،دون إجراء أى تعديل فيها . وقد أجريت انتخابات ٩ أبريل سنة ١٩٨٧ على أساس هذا النظام الجديد المختلط . وعلى الرغم من ذلك فقد صدر حكم المحكمة الدستورية العليا فى ١٩ مايو سنة ١٩٩٠ بعدم دستورية المادة الخامسة مكررا من قانون مجلس الشعب وبطلان تكوين المجلس . وقد استندت المحكمة فى حكمها إلى عدة حيثيات هى:
١ ـ إن التمييز بين القوائم والمقعد الفردى، بحيث تحصل القائمة على عدة مقاعد بينما يحصل المرشح الفردى على مقعد واحد يمثل إخلالا بمبدأ المساواة المنصوص عليه فى المادة ٤٠ من الدستور لأنه يميز الحزبيين على المستقلين فى عدد المقاعد المخصص لهم.
٢ ـ إن القانون حدد لكل دائرة عددا من المقاعد يتناسب مع عدد المواطنين بها ،وحدد فى كل من هذه الدوائر ـ أيا كان عدد المقاعد المخصص لها ـ مقعدا فرديا واحدا ،وخص القوائم بباقى المقاعد ،ويعنى ذلك أنه جعل اختلاف أعداد المواطنين فى كل دائرة على أساس تحديد عدد المقاعد المخصصة لمرشحى القائمة دون أن ينعكس ذلك على عدد المقاعد الفردية ،وإنما حدد المشرع مقعدا فرديا واحدا بطريقة تحكمية فى كل دائرة أيا كان عدد المواطنين فيها ،ويعتبر ذلك إخلالا بمبدأ المساواة بين الحزبيين والمستقلين.
٣ ـ إن القانون أجاز للمرشح فى القائمة الحزبية أن يرشح نفسه على المقعد الفردى فى الوقت ذاته، وبذلك يكون قد أتاح للمرشح الحزبى فرصتين للفوز بالعضوية : فرصة فى القائمة وفرصة فى المقعد الفردى ،بينما الفرصة المتاحة للمستقلين فرصة واحدة هى المقعد الفردى بل إنه ينافسه عليه الحزبيون ،ويتعارض ذلك مع مبدأ تكافؤ الفرص المنصوص عليه فى الدستور.
وإزاء هذا الحكم الملزم لجميع سلطات الدولة وللكافة تدخل المشرع فألغى هذا النظام وآثر العودة إلى النص على نظام الانتخاب الفردى.



لكن ثمة سلبيات عدة تنتاب هذا النظام، ومن ثم تؤثر على مجمل العملية الانتخابية وهى:

١ ـ أن يكون النائب مدينا بنجاحه لناخبيه فيصبح أسيرا لهم ،وبالتالى يعنيه فى المقام الأول تحقيق مصالحهم الشخصية أو على الأكثر المصالح المحلية للدائرة ،بينما المفروض أن يعنى النائب بالدرجة الأولى بالمصلحة القومية على مستوى الدولة ،باعتباره ـ بمجرد انتخابه ـ يصبح ممثلا للأمة كلها .
٢ ـ أنه يؤدى إلى فقدان عدد كبير من الأصوات ،فالمرشح يفوز بحصوله على الأغلبية المطلقة أو النسبية أما بقية الأصوات فتذهب هباء مهما يكثر عددها.
٣ ـ يستغل المرشح الظروف الاقتصادية العسيرة ـ إن وجدت ـ لاجتذاب الأصوات مقابل المال ،وبذلك يفوز بالمقعد النيابى الأكثر ثراء ،وليس الأقوى انتماء أو الأكثر وطنية أو الأفضل سياسيا.
٤ ـ يترتب على نظام الانتخاب الفردى ـ إذا كان المجتمع يعانى نقص الوعى السياسى ـ أن يقل عدد من يدلون بأصواتهم ،وقد تؤدى هذه السلبية إلى تركيز جهود مجموعة من الناخبين لإنجاح شخص بالذات فيفوز على غيره من المرشحين دون أن يمثل ذلك حقيقة الإرادة الشعبية.

الفهرس



مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر



